الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مشروع الوساطة التونسية المغربية في حل القضية الجزائرية 1956-1962

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ

من اعداد

- لعرابة نور الهدى
- حزام وفاء

تحت اشراف الأستاذة:

بوشارب سلوى

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة	الجامعة
بوشارب سلوى	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا	8ماي1945
برمضان سعاد	أستاذ محاضر ب	رئيسا	8ماي1945
مدور خميسة	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا	8ماي1945

السنة الجامعية 2018 /2019

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي: جامعة 8 ماي 1945 قالمة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم التاريخ

نموذج التصريح الشرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: حزام وفاء الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 424396 والصادرة بتاريخ 2013/04/23

المسجل بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ

و المكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: مذكرة ماستر

مشروع الوساطة الموسيقية الممزوجة في حل النزاعات الزوجية 1962-1956 .

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 18 جوان 2019

إمضاء المعني

شهادة المصادقة على التوقيع

السيد: حزام وفاء

الوطنية رقم: 424396

بتاريخ: 2013/04/23

قالمة

التاريخ: 18 جوان 2019

رئيس المجلس الشعبي البلدي

بالنيابة

نائب رئيس

عيسى حوية

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي: جامعة 8 ماي 1945 قالمة - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قسم التاريخ

نموذج التصريح الشرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: لرابحي نور الهدى الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 123992 والصادرة بتاريخ 2015/04/04

المسجل بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ

و المكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: موقع الوسيلة المنسية الغربية على الحدود الجزائرية 1956-1962

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 18 جوان 2019

إمضاء المعني

مجردة الوثيقة
مطابقة للأصل

شهادة للمصادقة على التوقيع
(ة): لرابحي نور الهدى
بطاقته:
التعريف الوطنية رقم: 123992
بتاريخ: 2015/04/04
ف: قالمة
في: 18 جوان 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

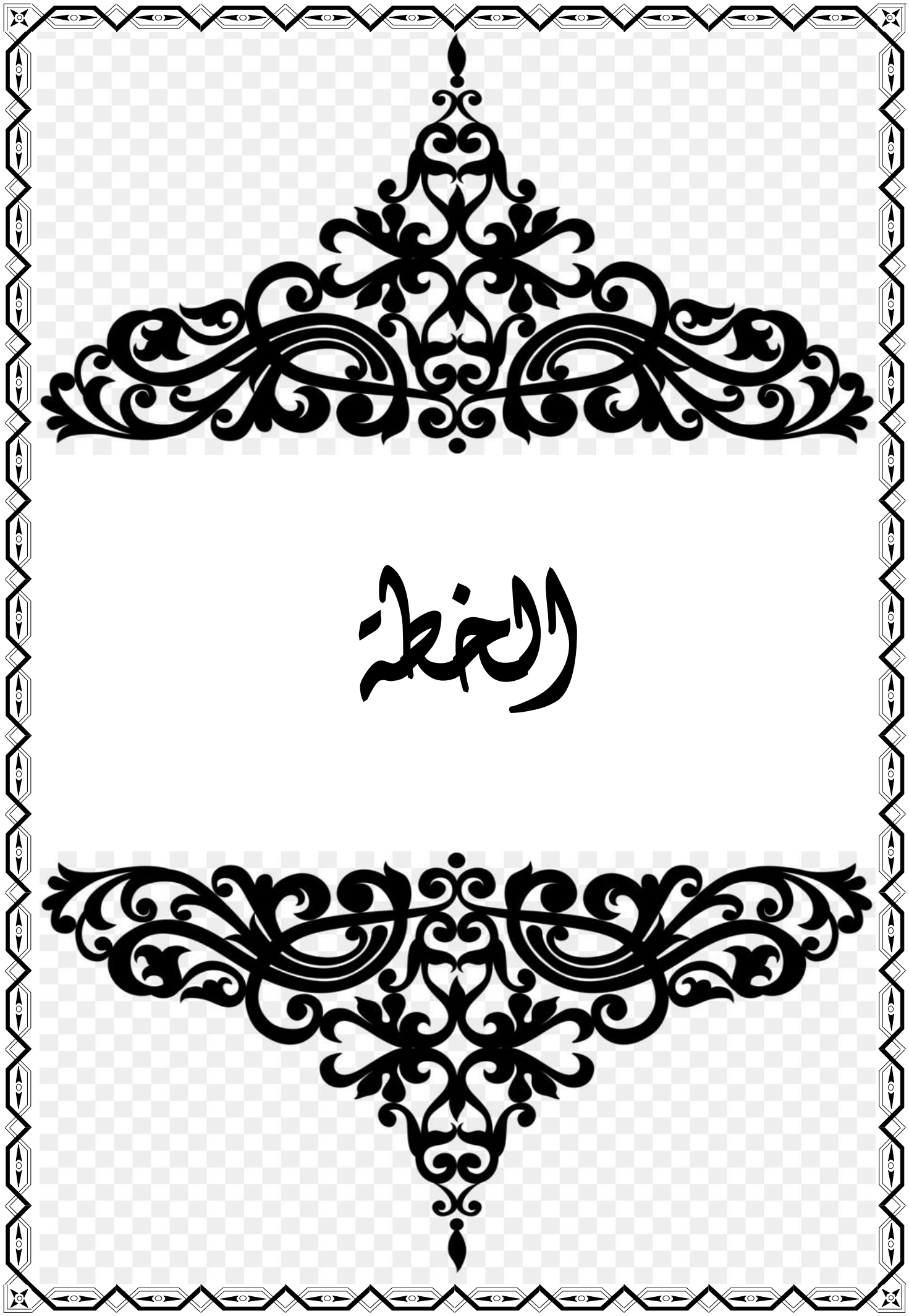
الخطة

الخطة
شكر
اهداء
خطة البحث
المقدمة
فصل تمهيدي: الواقع السياسي للمغرب العربي ما بين 1947الى 1956
• المبحث الأول: مظاهر النضال السياسي المغاربي بعد الحرب 2
• المبحث الثاني: إندلا ع الثورة الجزائرية وبعدها المغاربي
• المبحث الثالث: جيش التحرير المغرب العربي ومشروع مغربة الحرب
• المبحث الرابع: إستقلال المغرب وتونس مارس 1956.
الفصل الأول: المساعي التونسية المغربية لحل القضية الجزائرية–عرض الوساطة–
• المبحث الأول: مفهوم الوساطة
• المبحث الثاني: مضمون مشروع الوساطة
1–ندوة تونس 1956.
2–لقاء الرباط وبعث الوساطة من جديد 20–21نوفمبر 1957.
• المبحث الثالث: أهم المؤتمرات المغاربية المدعمة للثورة الجزائرية
1–مؤتمر طنجة 27–30 أفريل 1958.
2–ندوة المهدية 17–20جوان 1958.
3–ندوة الرباط أكتوبر 1958.

الفصل الثاني: المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية.
• **المبحث الأول: الحكومة المؤقتة في مواجهة مناورات ديغول.**
1-ميلاد الحكومة المؤقتة 19سبتمبر 1958
2-مخطط ديغول لتسوية المسألة الجزائرية.
• **المبحث الثاني: إنعكاسات المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية**
1-تأزم العلاقات الجزائرية التونسية
2-أزمة الخلاف الحدودي الجزائري المغربي.
الخاتمة
الملاحق
قائمة المصادر والمراجع
فهرس المحتويات.

مقدمة

إن البعد المغاربي للثورة الجزائرية أملته العادات والتقاليد والتاريخ المشترك بين هذه الدول، فالجزائر كانت حاضرة في كل المحافل الدولية مؤكدة دعمها للدول المستعمرة بما فيها الجارتين تونس والمغرب، كل هذه العوامل دفعت بهاتين الدولتين الى التحرك لمساندة قضية التحرير الجزائرية، وذلك بعد حصولهم على الاستقلال سنة 1956، الذي كانت فرنسا تهدف من وراءه الى التفرغ لخنق الثورة والضغط عليها حتى تبقى الجزائر فرنسية.

ولذلك فإن استقلال الجزائر بالنسبة للمغرب وتونس كان أمر لابد منه، لأن ذلك لا يتماشى مع مطامعهم القطرية المتمثلة في تجسيد وحدة المغرب العربي، وان استقلالهما يعتبر استقلالا ناقصا ما دلمت الجزائر تحت السيطرة الاستعمارية وهو ما يهدد أمنهم، وانطلاقا من هذا الوضع قامت هاتان الدولتان بالتدخل سعيا منهما لفض النزاع القائم بين الجزائر وفرنسا واتباع كل السبل من مفاوضات ولقاءات لانهاء الحرب وديا وهو ما يعرف بطرحهم للوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية، هذه الوساطة التي كانت منعرجا جديدا بالنسبة لمسار الجزائر، حيث فتحت دول الحوار أراضيها وجعلتها كقاعدة خلفية للثوار الجزائريين من خلال التخطيط والتفكير لتخليص الجزائر من سيطرة الاستعمار الفرنسي وتوحيد المغرب العربي عن طريق مشروع الوساطة المغاربية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: تكمن في الرغبة الشخصية للخوض والتعمق أكثر لمعرفة تاريخ الثورة الجزائرية والاطلاع على حقيقة وخلفيات الوساطة المغاربية.

الأسباب الموضوعية: والمتمثلة في جدية الموضوع لكونه يجمل في طياته روح التضامن المغاربي وذلك لأجل غاية واحدة ألا وهي تحقيق الحرية والاستقلال.

محاولة تسليط الضوء على مدى المساهمات والمساعدات التي قدمتها تونس والمغرب للجزائر.

المساهمة في تقصي الحقائق التاريخية المتعلقة بالموضوع وما له من أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ المغرب العربي.

إشكالية البحث:

إن محور إشكالية البحث يدور حول سؤال رئيسي وهو: **ما مدى تأثير الوساطة المغاربية على مصير القضية الجزائرية؟ وما هي الأطر والأهداف من وراء هذه الوساطة؟**

وتتفرع تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

- فيما تتمثل ملامح التضامن المغاربي في الفترة الممتدة ما بين 1947 الى 1956؟
- ما هي العوامل التي أدت الى بلورة الفكر التحرري لدى المغاربة؟
- ما هي حقيقة وخلفيات الوساطة المغاربية، وفيما تمثلت أبعادها؟
- هل تدخل تونس والمغرب جاء من أجل احتواء الثورة الجزائرية؟
- ما هو مصير هذه الوساطة في خضم المناورات الديغولية؟

مناهج البحث:

إن الموضوع الذي قمنا بدراسته تطلب منا الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي من خلال وصف الأحداث التاريخية الواقعة في المغرب العربي خلال فترة الاستعمار الفرنسي، بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال تحليل الوقائع ومناقشتها بحثا عن حقيقة الأحداث والمجريات وربطها ببعضها البعض واستنتاج الأحكام منها.

حدود الدراسة:

تختصر الفترة الزمنية التاريخية للبحث ما بين سنتي 1956 الى سنة 1962، إذ يمثل التاريخ الأول السنة التي تم فيها الاستقلال المغرب وتونس وما تلاها من أحداث ومجريات في تاريخ الأقطار المغاربية الثلاث، أما الثاني فهو تاريخ استرجاع السيادة الوطنية.

أما الإطار المكاني للبحث فيمكن في البلدان المغاربية الثلاث وهي الجزائر، المغرب وتونس، إذ قدمت هاتان الأخيرتان اشكالا مختلفة من الدعم للثورة الجزائرية عن طريق الوساطة المغاربية.

خطة البحث:

يتضمن بحثنا هذا على مقدمة، فصل تمهيدي وفصلين رئيسيين وخاتمة كانت حوصلة لأهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها ومجموعة من الملاحق التي لها علاقة وثيقة بالموضوع.

خصصنا الفصل التمهيدي للتعرف على الواقع السياسي للمغرب العربي في الفترة ما بين 1947 الى 1956 حيث تحدثنا فيه على النضال السياسي للمغاربة، كذلك اندلاع الثورة الجزائرية وما خلفته من بعد مغاربي، كذلك تحدثنا على جيش التحرير المغرب العربي ومشروع مغربة الحرب، ثم استقلال المغرب وتونس، هذا فيما يخص الفصل التمهيدي.

أما فيما يخص الفصل الأول من هذه المذكرة فكان بعنوان المساعي التونسية المغربية لحل القضية الجزائرية عرض الوساطة الذي يمكن اعتباره جوهر موضوع الدراسة حيث تناولنا فيه مفهوم الوساطة، كذلك مضمون مشروع الوساطة من خلال ندوة تونس 1956 كأول محاولة لهذا المشروع، لقاء الرباط وبعث الوساطة من جديد 1957، كما عالجنا أهم المؤتمرات المغاربية المدعمة للثورة الجزائرية اذ تطرقنا فيه الى مؤتمر طنجة والذي كانت أحداثه من 27 الى 30 أفريل 1958، ندوة المهدية من 17 الى 20 جوان 1958، وندوة الرباط أكتوبر 1958.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية تحدثنا فيه على ميلاد الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958 وذلك لمواجهتها سياسة ديغول لحل المسألة الجزائرية كما تتبعا انعكاسات المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية بدءا بتدهور العلاقات الجزائرية التونسية وانعكاساتها على دعم الثورة الجزائرية، ثم أزمة الخلاف الحدودي الجزائري المغربي وتداعياته، وفي الأخير أنهينا دراستنا بخاتمة ضمنتها

مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي توصلنا اليها أثناء فترة البحث، وتدعيما لها ورد في هذه المذكرة من معلومات فإننا عرضنا على توثيقها بمجموعة من الملاحق ذات الاتصال الوثيق بموضوع الدراسة.

المادة العلمية للبحث:

تنوعت مضامن البحث بين مصادر ومراجع حيث اعتمدنا على جملة من الكتب نذكر منها:

- فيما يخص المصادر: كتاب لعلال الفاسي بعنوان الحركات الاستقلالية في المغرب العربي والذي ساعدنا في التعرف على أهم المواضيع التي عالجها مؤتمر المغرب العربي فيما يتعلق بقضية الاستعمار الفرنسي والاسباني المتواجد بالمغرب العربي، وكذلك فتحي الديب بعنوان عبد الناصر وثورة الجزائر والذي يعتبر مصدرا مهما ساعدنا في التعرف على المساعي التي قام بها مناضلي جيش التحرير المغرب العربي من أجل توحيد الكفاح المسلح، كما اعتمدنا على كتاب لرضا مالك بعنوان الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962 والذي مكننا من التعرف على مجريات أحداث لقاء الرباط في البلدان المغاربية الثلاث.
- فيما يخص المراجع: من بينها كتاب مريم صغير بعنوان مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1945-1962 الذي يوضح الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته دول المغرب العربي للثورة الجزائرية، أيضا كتاب عبد الله مقلاتي بجزئيه الأول والثاني العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية اذ يعالج جانب مهم جدا في العلاقات الجزائرية المغاربية ويبرز لنا أهم المواقف المدعمة للثورة الجزائرية.
- أما بالنسبة للدراسات العلمية السابقة فقد اعتمدنا على أطروحة عبد الله مقلاتي "العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، والتي تناولت البعد المغاربي للثورة الجزائرية.

أهم الأحداث والتطورات التي عاصرت العلاقات المغاربية.

صعوبات البحث:

وككل بحث لا يخلو من الصعوبات واجهتنا بعض العراقيل نوجزها كالآتي:

- طول الفترة الزمنية المدروسة وثرائها بالأحداث التاريخية نظرا لكونه موضوع واسع يشتمل على ثلاث دول ألا وهي الجزائر، المغرب وتونس.
- ضيق الفترة الزمنية لإنجاز هذا البحث.

وعلى الرغم من ذلك فإننا بذلنا ما في وسعنا حتى نحاول تغطية شتى عناصر البحث، ونرجو أن نكون ثد وفقنا الى حد ما في تغطيتنا لهذا الموضوع بشكل كاف.

فصل تمهيدي:

الواقع السياسي للمغرب العربي

ما بين 1947 الى 1956

المبحث الأول: مظاهر النضال السياسي المغاربي بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثاني: اندلاع الثورة الجزائرية وبعدها المغاربي.

المبحث الثالث: جيش تحرير المغرب العربي ومشروع مغربة الحرب.

المبحث الرابع: استقلال المغرب وتونس مارس 1956.

الفصل التمهيدي: الواقع السياسي للمغرب العربي ما بين 1947-1956:

تعرضنا في هذا الفصل الى أربعة مباحث حيث قمنا بعنونتها كالآتي:

المبحث الأول: مظاهر النضال السياسي المغاربي بعد الحرب العالمية الثانية:

لم تكن الحركة الوطنية الجزائرية بمعزل عن الحركة الوطنية المغاربية في تخليص المغرب العربي من السيطرة الإستعمارية الفرنسية، حيث سجلت هذه الحركة بصفة عامة محطات تاريخية منيرة في سجل تاريخها وكان من بينها إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة لدعم حركات التحرر في المغرب العربي وكان أول عمل قام به المكتب ترتيب لجوء عبد الكريم الخطابي[1] إلى مصر سنة 1947، والذي أعطى دفعة قوية للعمل التحرري المغاربي بإنشاء لجنة تحرير المغرب العربي وما ترتب عنها من أعمال في هذا الصدد[2].

1. إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة:

إن الأحداث التي شهدها المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية جعلت قادة الحركات الإستقلالية يقتنعون بعدم جدوى مسايرة الإستعمار الفرنسي وفق الطرق القديمة، خاصة بعد حوادث 8ماي 1945 بالجزائر وقمع قريتي زمردين وبني حسان بتونس 1946 والحوادث التي شهدتها مدينة مكناس بالمغرب 1945[3]، هذه الأحداث تولدت عنها فكرة جديدة لدى الوطنين المغاربة تمثلت في الوحدة المغاربية خاصة بعدما حظيت جامعة الدول العربية بمكانة خاصة من حيث فعاليتها النضالية، حيث خرج التضامن المغاربي من مرحلة التعاطف السياسي إلى مرحة

---

[1] هو محمد بن عبد الكريم الخطابي من أسرة عريقة في العلم والوطنية، ولد بأغادير سنة 1882، أتم تعليمه بمسقط رأسه ثم قصد تطوان وواصل تعليمه الثانوي، ثم إنتقل الى مدينة فاس بجامع القرويين، قاوم الإسبان وإنتصر عليهم في معركة الإنوال 1921، ثم قاد حرب الريف ضد الإستعمار الفرنسي فتحالف ضد القوات الفرنسية والإسبانية فإستسلم سنة 1926 ليتم نفيه الى جزيرة لارينون بالمحيط الهادي، توفي 6 فيفري 1963 بالقاهرة ودفن هناك، ينظر: علي الإدريسي: معجم مشاهير المغاربة، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1985، ص.ص.186. 191.

[2] بوقريوة لمياء: جهود الأمير الخطابي في توحيد الكفاح المسلح بين أقطار المغرب العربي، أعمال الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية وعلاقاتها بحركات التحرر الإقليمية والدولية، جامعة قالمة، 2012، ص.147.

[3] معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص.ص.48. 49.

التنظيم المهيكل، بفضل مساعي المناضلين الذي قاموا بعقد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة ما بين 15إلى22فيفري 1947[1]، تحت رئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام[2]، وكانت غاية المؤتمرين العمل على توحيد الكفاح الوطني المغاربي، شارك في هذا المؤتمر حزب الشعب عن الجزائر ورابطة الدفاع عن مراكش وحزب الإستقلال عن المغرب الأقصى والحزب الدستوري عن تونس[3].

عالج المؤتمر مواضيع عدة أهمها قضية الإستعمار الفرنسي والإسباني في المغرب العربي أتخذ فيه القرارات الآتية:

1. بطلان معاهدة الحماية المقررة على تونس ومراكش وعدم الإعتراف بحق لفرنسا في الجزائر.
2. مطالبة الحكومات المغاربية والهيئات الوطنية بإعلان إستقلال البلاد.
3. ضرورة الإتفاق بين الأحزاب الوطنية في الأقطار الثلاث.
4. الإتفاق على غاية واحدة وهي الإستقلال التام والجلاء.
5. تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية، مهمتها توحيد الخطط نحو الكفاح المشترك.
6. ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها[4].

كان المؤتمر يهدف إلى توحيد الكفاح من اجل الاستقلال التام لتونس والجزائر والمغرب، وخلال الجلسة الثانية يوم 16فيفري1947، ناقش الزعماء المغاربة مشروع تكوين لجنة لتوحيد

---

[1] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص.23.

[2] هو عبد الرحمان عزام باشا ولد في 8 مارس 1893 بالجيزة درس الطب في مصر ثم سافر الى بريطانيا، تطوع في الجيش العثماني وحارب البلقان عام 1913، تطوع في حركة أحمد السنوسي التي عرفت بحرب طرابلس، في عام 1923 عاد الى مصر وبدأ نشاطه السياسي واصبح وزير الأوقاف في عام 1939، وعين امين عام للجامعة العربية في 22 مارس 1945 الى غاية 1952، توفي في 2 جوان 1976. ينظر: أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص. ص. 19. 20.

[3] بوقريوة لمياء: المرجع السابق، ص.150.

[4] علال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص. 376.

الجهود خاصة وأن واقع بلدان المغرب العربي أصبح يفرض ضرورة التكتل والعمل المشترك فقرروا إنشاء مكتب المغرب العربي الذي باشر نشاطه من القاهرة[1]، وقد كانت الجزائر حاضرة في هذا المكتب من خلال حزب الشعب الجزائري إلى جانب كل من تونس من خلال الحزب الدستوري الجديد والقسم المراكشي الذي يضم حزب الاستقلال وحزب الإصلاح[2].

وهكذا انطلق المكتب في نشاطه من أجل التنسيق المحكم لتجسيد مقررات المؤتمر، وأصبح المكتب عبارة عن سفارة لثلاث دول تطمح أن تكون بينهما وحدة، وقد رسم المكتب أهدافه بوضوح للعمل على تحرير المغرب العربي والقضاء على الاستعمار[3] وذلك عن طريق:

- العمل على توسيع نطاق الدعاية للقضية المغاربية بكل الوسائل الممكنة.
- توزيع منشورات مختلفة تشرح ظروف وكفاح دول المغرب العربي.
- تنظيم محاضرات عن المغرب العربي وعقد مؤتمرات وإرسال وفود إلى الخارج للقيام بالدعاية الواسعة لقضية البلاد[4].

أما الأعمال التي قام بها المكتب فيمكن ذكرها فيما يلي:

- أصدر نشريات بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع ساعدت في فضح السياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي وعرفت للرأي العام العربي خاصة في المشرق بحركة النضال المستمر في المنطقة.

---

[1] رضا ميموني، دور الوطنين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى غاية الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية تاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، ص.40.

[2] مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص.183.

[3] نوال المتزكي: الأحزاب الوطنية المغربية ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، جيش التحرير المغاربي، 1948-1955، اعمال ملتقى محمد بوضياف، الجزائر 11 ماي 2001، ص.150.

[4] صبيحة بخوش: ملامح التوجه الوحدوي للحركة الوطنية المغاربية الى غاية 1956، مجلة المبرز، ع14، المدرسة العليا للأستاذة، الجزائر، جويلية ديسمبر، 2000، ص.98.

- شارك في الكثير من المؤتمرات العربية والدولية نذكر منها على الخصوص المؤتمر الثقافي العربي ببيروت 1947.
- أرسل وفود إلى البلدان العربية للقيام بالدعاية للقضية المغاربية.
- فتح فروع في بلدان عربية وغربية[1] ومنها مكتب دمشق الذي تأسس من طرف يوسف الرويسي[2].

ومن أهم الأعمال التي قام بها المكتب ترتيب عملية نزول محمد بن عبد الكريم الخطابي بالقاهرة، حيث طلب أعضاء المكتب من السلطات العليا المصرية استضافت الخطابي كلاجئ سياسي وذلك في 30ماي 1947[3].

وبعد سبعة أشهر من العمل المتواصل في إطار مكتب المغرب العربي توصل المغاربيون إلى ضرورة خلق إطار شامل بفتح المجال لكل الأحزاب والهيئات التي تعمل في سبيل استقلال شمال إفريقيا، وأثمرت الجهود بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي يوم 5.يناير 1948بمشاركة الأحزاب الثلاث[4].

[1]محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا (الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.ص.545. 546.

[2] من مواليد الجنوب التونسي خلال سنة 1907، ترعرع منذ صباه في بيئة محافظة، إنخرط ضمن صفوف الحزب الدستوري التونسي في أواخر 1926، ثم ساهم في تأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد وظل من أبرز قياداته الى غاية خروجه من تونس في 1943 هروبا من القمع الاستعماري وفي سنة 1946 لجأ الرويسي الى دمشق ، كما ساهم في تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة، توفي سنة 1980، ينظر: عبد الحفيظ موسم: الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2015- 2016، ص.253.

[3] بوقريوة لمياء: المرجع السابق، ص. 152.

[4] مولوج فوزية: الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الاستقلال المغربي، التجمع الدستوري الديموقراطي التونسي (1958-1989)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص.41.

2. لجنة تحرير المغرب العربي:

نجح مكتب المغرب العربي بالقاهرة في توحيد صفوف المناضلين المغاربة وعمل على إنضاج الوعي السياسي والقومي لدى الحركات الوطنية المغاربية وزعمائها أمثال عبد الخالق الطريس [1]وعلال الفاسي والحبيب بورقيبة ..... وقد تعزز دور المكتب أكثر بعودة الخطابي من منفاه إلى مصر، وهكذا بتحريره واستقراره في مصر، كبر الأمل لدى الحركات الوطنية المغاربية، خاصة وأنه كان من مؤمني الكفاح المغاربي الموحد فدعا الحركات المغاربية لتوحيد وتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي[2].

لقد أعطى تواجد الخطابي بمصر نفسا جديدا للمناهضين للاستعمار وبعد استراحة قصيرة من منفاه عمد إلى تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي التي أصدرت قانونها الأساسي يوم 9ديسمبر 1947ووقعت عليه 7أحزاب مغاربية وفي 5جانفي 1948أصدر الخطابي وثيقة التحرير التي تبناها الكثير من القادة السياسيين [3]وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربين الممثلين للحركات الوطنية على ما يأتي[4]:

- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.
- المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

---

[1] 1910-1970 كاتب وصحفي مغربي، درس بالسوربون، وشارك في تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، وألقى خطابا بالنسبة 1930 بمدينة تيطوان امام شكيب أرسلان، أصدر أول جريدة وطنية باللغة العربية في المغرب هي: الحياة الأسبوعية مارس 1934. ينظر: الطاهر فرحات: العامل الديني ودوره في حركة التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب 1945-1962)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014، ص.35.

[2] نجاة عبو: قراءة تاريخية لمكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947-1950، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع9، جامعة نواقشط موريتانيا، جويلية 2016، ص.27.

[3] بوقريوة لمياء: المرجع السابق، ص.155.

[4] محمد على داهش: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004، ص.177.

- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره.
- لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.
- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر[1].

كما أصدر الخطابي بيانا يوم 7فيفري1948أكد فيه على العمل الوحدوي المغاربي لتحقيق الاستقلال التام جاء فيه ما يلي: "في عصر تجهد فيه الشعوب بالإضطلاع لمستقبلها حيث بلدان المغرب العربي تتطلع إلى استرجاع استقلالها المغتصب وحريتها المفقودة يصبح من الضرورة الطاغية لكل الزعماء السياسيين في المغرب أن يتوحدوا ولكل الأحزاب أن تتحالف وأن تتساند لأنه في هذا الصدد تكمن الطريق التي سوف تقودنا الى تحقيق أهدافنا وآمالنا..... ومادامت قضايا المغرب العربي أصبحت قضية واحدة فمواجهة المستعمر ستكون واحدة.[2]"

ومنذ البداية تلقت اللجنة الدعم السياسي والمادي من الجامعة العربية التي كانت تطمح إلى توسيع نفوذها في شمال إفريقيا، وبعد أن أرسى الخطابي قواعد اللجنة في القاهرة عمل على إنشاء فروع لها في البلدان العربية فكان لها فرع في لبنان وسوريا[3].

كما شرع في إرسال مذكرات إلى الرؤساء العرب والمسلمين للاطلاع على الأسباب التي دعت إلى تأسيس اللجنة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتثمينا لهذا المسعى كلفت اللجنة أمينها العام الحبيب بورقيبة للقيام بداية في مارس 1948الى مختلف العواصم العربية لطلب الدعم والتأييد للجنة ولم يقتصر عملها على العواصم العربية فقط بل بادرة بالمشاركة في العديد من التجمعات الدولية، وكانت اللجنة تهدف إلى الدعاية لقضية شمال افريقيا، ولذلك لا يعتبر هذا غاية تقف عندها اللجنة، لأن الأمير كان يرى حسب قناعته أن مواجهة العدو تقتضي تعبئة

---

[1] بوشقيف حياة: مرجعيات العمل الوحدوي المغاربي المشترك من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية انعقاد مؤتمر الوحدة (1945-1958)، مجلة اول نوفمبر، ع180، نوفمبر 2015، ص.32.

[2] بوقريوة لمياء: المرجع السابق، ص. 156.

[3] نفسه.

الجماهير في الداخل وتوعيتهم للقيام بالكفاح المسلح الذي هو السبيل الوحيد للحصول على الاستقلال[1].

وهكذا يمكن القول إن تجربة مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي كانت محطة هامة في مجال التنسيق السياسي والإعلامي بين دوله، حيث سعى عبد الكريم الخطابي إلى إيجاد محطة يجمع فيها زعماء المغرب العربي تحت مظلة واحدة مع العناصر الثورية المغاربية التي تؤمن بالكفاح المسلح، ورغم كل هذا إلا أن هذه التجربة لم تعمل طويلا، ولم تنجح في تحقيق هدفها الأسمى وهو الاستقلال التام لكل أقطار المغرب العربي.

[1]رضا ميموني: المرجع السابق، ص. ص.52. 53.

المبحث الثاني: إندلاع الثورة الجزائرية وبعدها المغاربي

1) إندلاع الثورة الجزائرية:

- **التحضير للثورة:**

عند حلول سنة 1954 كان الوضع العام في الجزائر شبه ميئوس منه فلا مخرج للشعب الجزائري من المأزق الذي أوقعه فيه المستعمر، فكانت أوضاعه المادية والمعنوية متردية وشخصيته ممزقة ولغته محظورة[1]، وفي ظل هذه الظروف الصعبة عزم بعض مناضلي حركة انتصار الحريات الديموقراطية أن يفجرو لهيب الثورة بعد أن سئموا من الصراع على السلطة فأسسوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل[2]، التي أخذت في الشروع في الكفاح المسلح[3]، فتم الإتصال بين أعضاءها واتفقوا على أن يجتمعوا بالعاصمة بتاريخ 25جويلية 1954وسمي هذا الإجتماع باجتماع 22 [4].

وقد عقدت اللجنة اجتماعا في 10اكتوبر 1954ببلدية الرايس حميدو ضبطت فيه الترتيبات النهائية لتفجير الثورة المسلحة وتقرر في ذلك ما يلي:

أولا: تقسيم الجزائر إلى 5مناطق

ثانيا: الإتفاق على زمن تفجير الثورة في كامل التراب الوطني.

ثالثا: إسم الحركة جبهة التحرير الوطنيFLN وجناحها العسكري ALNجيش التحرير الوطني.

---

[1] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص.209.

[2] هي منظمة جزائرية تأسست يوم 23 مارس 1954 بمبادرة من أعضاء المنظمة الخاصة والمركزين وتولى رئاستها محمد بوضياف ومن أهم اهدافها العمل على وحدة الحزب والمحافظة على مبادئه الثورية والعمل على تجميع إطارات المنظمة الخاصة واقناعهم بالعمل المسلح، ينظر: مريم صغير: البعد الافريقي للقضية الجزائرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.155.

[3] يوسف بن خذة: جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشابطية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص267.

[4] رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص.ص.27. 28.

رابعا: الإتفاق على بياني الجبهة وجيش التحرير الوطني[1].

- **إنطلاق الثورة الجزائرية:**

بعد استكمال كافة التحضيرات المادية والتنظيمية من قبل النواة القيادية للثورة ومع منتصف ليلة الفاتح من نوفمبر وهو يوم الإثنين انطلقت الرصاصة الأولى في عدة مناطق من التراب الوطني معلنة عن بداية الكفاح المسلح، فقد كانت هناك 30عملية عبر كافة التراب الوطني ولا سيما في منطقة الأوراس التي كانت تحت قيادة مصطفى بن بولعيد[2]، وبذلك حدث الانفجار العظيم الذي قاد الجزائر إلى الاستقلال[3]، وتلا ذلك صدور بيان أول نوفمبر1954[4]، الذي جاء واضحا في معانيه مبين أن مرحلة النضال السياسي التي تتبناها الأحزاب الوطنية قد تجاوزتها الأحداث، وقد وضح البيان أن جبهة التحرير الوطني هي اسم الحركة[5]، وكذلك دعا البيان أول نوفمبر الشعب الجزائري بجميع انتماءاته إلى جميع صفوفه و الانضمام إلى ج ت و لمواجهة الاحتلال الفرنسي مواجهة قوية وأن الهدف من الكفاح المسلح هو تحقيق الاستقلال التام، وتدويل القضية الجزائرية و وحدة الشمال الإفريقي وإقامة نظام سياسي مستمد من المبادئ العربية والإسلامية وحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره، وبذلك يكون بيان أول نوفمبر قد تضمن برنامج عمل واضح أساسه الكفاح المسلح الذي لا يتوقف[6].

---

[1] عامر رخيلة: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات لجامعية، الجزائر، د.ت، ص.ص. 159. 160.

[2] هو شخصية جزائرية ثورية قاد الثورة الجزائرية من سجنه ويعتبر رمز للثقافة الجزائرية، ولد في 5 فيراير 1917 في ولاية باتنة فيقرية إنركب، وقد نشأ في أسرة متوسطة وميسورة الحال ومحافظة، فكان ثباته مستمدا من محافظة عائلة على مقومات الشخصية الجزائرية الوطنية. ينظر: بارور سليمان: حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، دار الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص.24.

[3] يحى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ج2، ط2، طبع المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996، ص.ص. 176. 177.

[4] ينظر الملحق رقم 01.

[5] محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2009، ص.70.

[6] يحى بوعزيز: المرجع السابق،ج2، ص.177.

2) البعد المغاربي للثورة الجزائرية:

عندما أشعلت جبهة التحرير الوطني فتيل الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 حيث فعلت ذلك من أجل تجسيد إيديولوجية حزب الشعب الجزائري، اذ كان التوجه السياسي لج ت ويهدف إلى استرجاع السيادة المغتصبة عن طريق الكفاح المسلح الذي يجب أن يتحول إلى انتفاضة عامة تضعف الجيوش المعتدية وتفرض جو الحرب الساخنة على فرنسا فتنقاد الى تفاوض كما حدده نداء الفاتح من نوفمبر 1954، وفي إطار هذا التوجه السياسي دعت ج ت و كافة التشكيلات السياسية إلى الإعلان عن حل نفسها رسميا، ودفع منضاليها للالتحاق بالثورة وحدد ت ج ت و هدفها الأساسي في الحصول على الاستقلال الجزائر التام ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير وذلك تماشيا مع إيديولوجية نجم شمال إفريقيا[1]، وإيمانا منها بأن تلك هي الطريقة الوحيدة لقطع خط الرجع على الاستعمار بجميع أشكاله وألوانه[2]، وقد أكدت جبهة التحرير الوطني على طابعها السلمي وذلك باقتراحها وثيقة مشرفة للتفاوض مع العدو تضمنت ما يلي:

الاعتراف باستقلال الجزائر رسميا وعلنيا، وفتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقين للشعب الجزائري وخلق أجواء الثقة بواسطة إطلاق سراح المساجين وفي المقابل تعهدت بحماية جميع المصالح الفرنسية وتحديد العلاقات بين فرنسا والجزائر بالتفاهم على أساس المساواة والاحترام المتبادل[3]، كما أكدت الثورة الجزائرية وهي توضح توجهها السياسي و الإيديولوجي ارتباطها بدائرة الشمال الإفريقي وتأثرت الجزائر بما يحدث في الجارتين تونس والمغرب، وجاء في نص البيان بهذا الخصوص: "إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل

[1] منظمة تأسست بفرنسا في مارس 1926 من طرف العمال الجزائريين المهاجرين، كانت نواته الأولى الحاج علي عبد القادر، مصالي الحاج...الذين لعبو الدور الأساسي وكان رئيسه الشرفي الأمير خالد. ينظر: أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945،ج3، ط4 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص.119.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954. 1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999، ص.9.

[3] عبد الله مقلاتي، طافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ت، ص.42.

الكفاح التحرري في شمال أفريقيا ومما يلاحظ في هذا الميدان إننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل"[1].

وكان أمل ج ب ت و أن تكون المعركة في هذه الأقطار الثلاثة موحدة، وهي دعوة البيان الثانية لتأكيد الإطار الطبيعي للقضية وهو "الإطار الوحدوي المغاربي العربي الإسلامي"، وبالتالي الحسم في هوية الدولة ودوائر انتمائها الجغرافي التاريخي الحضاري وقد جاء التأكيد على هذا البعد في المواثيق الرئيسية للثورة، ولم يكن المشروع المغاربي مجرد شعار رفعته الثورة الجزائرية بل اجتهدت في تجسيده ميدانيا باعتباره خيارا استراتيجيا[2]، ولقد استطاعت الحركات الوطنية المغاربية أن تطور وتنسيق العمل المغاربي المشترك غداة ح ع 2 إذ صادقت عام 1947على ميثاق يربط بين استقلال الأقطار الثلاثة ووحدة المغرب العربي خاصة وأنا ثورتي تونس والمغرب قد قامتا ولا تزال مشتعلتين وضرورة اللحاق بركبهما، لتسوية المشكلة المغاربية التي توحدت بشأنها مواقف الجميع لإنجاز وحدة المغرب العربي[3] وهذا المبدأ أكدته قيادة الثورة الجزائرية وهي تحدد استراتيجيات الكفاح الكبرى، حيث وجه الحزب سنة 1949 وفدين إلى كل من تونس والمغرب للحث على تحضير عسكري موحد، وفي الوقت نفسه حرص الحزب على إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة[4]، ونشط الوفد الخارجي لحركة الانتصار في الخارج لتأكيد هذا الخيار ومواجهة منحنى الميول القطرية داخل مكتب تحرير المغرب العربي والتزعم أن استقلال اي بلد يدعم استقلال البلد الآخر ، ولكن بن بلة ومحمد خيضر[5] عارض هذا التوجه باسم حركة الانتصار

---

[1] قاسمي يوسف: قراءة فكرية وسياسة في بيان اول نوفمبر 1954، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة قالمة من 2 الى 3 ماي 2012، ص.13.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص. ص59. 60.

[3] قاسمي يوسف: المرجع السابق، ص.13.

[4] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر، مؤسسة الأبحاث العربية دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص.ص. 57. 59.

[5] 1912-1967 مناضل قديم في الحركة الثورية، ترأس قسم الجزائر في مكتب المغرب العربي وكان يدير العلاقات السياسية المغاربية، اعتقل عام 1956 عشية الاستقلال فاختلف مع ابن بلة فتحول الى جبهة معارضة. ينظر: لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وابعادها الافريقية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.228.

للحريات الديموقراطية وأكد العمل ببنود لجنة تحرير المغرب العربي المصادق عليه عام 1949، ومضيا ينسقان مع ابن عبد الكريم الخطابي وقام لإنشاء قيادة مشتركة لجيش تحرير المغرب العربي في اون 1954مهمتها الأساسية هي الإعداد الكفاح المغاربي المشترك ميدانيا[1].

وقد اجتهد محمد خيضر وبن بلة منذ أفريل 1954في كسب الموقف المصري والمغاربي لدعم الثورة الجزائرية، وفعلا كسب بن بلة[2] دعم السلطات المصرية لتوفير السلاح والمال، وكانت مهمة ادخال الأسلحة تملي عليه ضرورة التنسيق مع المناضلين التونسيين في طرابلس ومع قادة حزب الاستقلال[3]، كما كلف وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج برسم السياسة الخارجية وفق المبادئ المتفق عليها، وانطلاقا من القاهرة قام بن بلة وخيضر وآيت احمد ومساعديهم بنشاط حثيث للتعريف بالقضية الجزائرية، اذ بذلوا جهودا معتبرة لتوحيد الأحزاب الوطنية حيث التحق ممثلون المركزين بالجبهة، وفي 17فيفري 1955 توجت الجهود الوحدوية بالمصادقة على ميثاق جبهة التحرير الجزائرية والذي وقع عليه جميع ممثلو التيارات السياسية الجزائرية، ونص الميثاق على انطواء جميع الهيئات السياسية تحت لواء هذه الجبهة والعمل لتحقيق أهدافها ومبادئها، وأكد الميثاق تمسك الجميع بمشروع وحدة المغرب العربي وأوضحوا تصورهم للمشروع وفق البنود الثلاثة التالية:

1-الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الذي هو جزء من العالم العربي الكبير.

2-الإيمان بوجوب توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاث تونس، الجزائر، مراكش.

---

[1] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان...، المرجع السابق، ص60.

[2] ولد عام 1918 بمغنية تولى قيادة المنظمة السرية، أسهم في التحضير للثورة التحريرية وهو في القاهرة قام بدور مهم في تسليح الثورة وإدارة علاقاتها الخارجية الى غاية اعتقاله في اكتوبر 1956، واصبح او رئيس للجزائر المستقلة 1962- 1965 ينظر: شارل اندري فافرود: الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص.209.

[3] عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص.ص.123. 124.

3-جبهة التحرير الجزائر مساعدة من الآن لتندمج مع هيئة أجمع وأشمل الأقطار المغاربية الثلاث[1].

كما ركز الوفد الخارجي مساعيه على توحيد جبهة الكفاح المغاربية سياسيا وعسكريا، وقد دعمت مبادئ الثورة الجزائرية أفكار الأمير ابن عبد الكريم الخطابي التي كانت تدعو إلى وحدة المعركة المغاربية[2]، وبعد نجاح المباحثات تم الإعداد لإنشاء جيش التحرير المغرب العربي وهكذا تجسد حلم المناضلين المغاربة في توحيد المعركة ضد الإستعمار الفرنسي[3]، وقد حقق التوجه الوحدوي الكفاح المشترك نتائج مهمة في المؤتمر باندونغ حيث تم إرسال وفد موحد من أقطار الشمال الإفريقي الثلاثة والقصد من ذلك رفع القضية الجزائرية لتأخذ حضها من الحل وتوحيد قضايا المغرب العربي[4].

[1] الفضيل الورثلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص.ص.218. 219.

[2] عبد الله مقلاتي، طافر نجود:التاريخ السياسي ...، المرجع السابق، ص .71.72.

[3] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان.....، المرجع السابق، ص.62.

[4] عبد الله مقلاتي، طافر نجود: التاريخ السياسي...المرجع السابق، ص.ص.72. 73.

المبحث الثالث: جيش تحرير المغرب العربي ومشروع مغربة الحرب

لقد ساهم اندلاع الثورة الجزائرية في زيادة الاحتكاك بين الثوار في كل من تونس والمغرب الأقصى خاصة على الحدود الشيء الذي دفع بالقادة المغاربة في القاهرة إلى التفكير جديا في تجسيد مشروع الكفاح المشترك وكانوا قد خططوا له منذ تأسيسهم للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة سنة 1948، ومع تمادي السلطات الفرنسية في حل القضية الجزائرية والمغربية وإعلان صالح بن يوسف [1]معارضته لاتفاقيات الاستقلال في تونس ساهمت كل هذه الظروف في توحيد نظرة القادة السياسيين مع العناصر الثورية، وهكذا نجحت مجموعة من الوطنين المغاربة في بلورة مشروع مغربة الحرب وذلك بالإسلام عن ميلاد جيش التحرير المغرب العربي أواخر 1955[2].

1-ميلاد جيش تحرير المغرب العربي:

منذ أن تقلد الخطابي رئاسة لجنة تحرير المغرب العربي عمل على التحضير لتكوين جيش موحد يجمع فيه جيوش الأقطار الثلاث، فأرسل الهاشمي طود وحمادي العزيز الى تونس والجزائر والمغرب وذلك لدراسة الوضع وإمكانيات توحيد حركة التحرير وقام الضابطان باتصالات تمهيدية مع قادة الحركات الوطنية هناك[3]، وذلك لمعرفة مواقف زعماء الأحزاب السياسية ومدى استعدادهم للاخراط في العمل المسلح ودعمه على الأقل[4].

وبعد إندلاع الثورة الجزائرية وتأكيدها على البعد المغاربي كثف قادتها الإتصالات بالقيادات في كل من تونس والمغرب وأسفرت هذه الإتصالات عن عقد إجتماع في 20أوت

---

[1] ولد صالح بن يوسف في 11 أكتوبر 1907 بجزيرة جربة من اسرة ثرية، تلقي مبادئ القراءة والكتابة بمسقط رأسه ولما بلغ الثامنة من عمره ارسله جده للدراسة في تونس العاصمة ثم سافر الى باريس وحصل على شهادة البكالوريا في الحقوق والعلوم الإنسانية من جامعة السوربون 1933، عاد الى تونس سنة 1934 إشتغل بالمحاماة وتولى وزارة العدل في حكومة محمد شنيق، 1955-1956، قاد المقاومة المسلحة بتونس 1952-1954، اغتيل يوم 11 اوت 1961، في فرانكفورت بألمانيا، ينظر: الصافي سعيد بورقيبة: سيرة شبه محرمة، رياض الرياس للنشر، بيروت، 2000، ص.190.

[2] رضا ميموني: المرجع السابق، ص.81.

[3] نفسه.

[4] بوقريوة لمياء: المرجع السابق، ص.159.

1955 بمدينة تطوان المغربية حضروه أعضاء اللجنة العليا التنسيق المغربية الجزائرية، وكان ذلك بمناسبة خلع الملك الخامس ونفيه وجمع اللقاء عن الجانب المغربي عبد الكريم الخطيب والحسن بن عبد الله صفي الدين والحسن برادة والسعيد بونعيلات والغالي العراقي ومن الجانب الجزائري أحمد بن بلة ومحمد بوضياف حيث قدم الطرف الجزائري ورقة عمل تتضمن مجموعة اقتراحات[1] من بينها اقتراح يتعلق بتأسيس جيش تحرير المغرب العربي ويتشكل من المجاهدين من المغرب والجزائر وتونس ويمارس مهامه إلا أن تحصل الأقطار الثلاثة على الإستقلال التام واقتراح آخر يتعلق بالوحدة السياسية لشمال إفريقيا وبعد ثلاث جلسات تم الإتفاق على الإقتراح الأول وتأجيل الثاني إلى مدولات ثانية[2].

وبهذا توصل الطرفان الجزائري والمغربي من خلال هذه الإجتماعات إلى التأكيد على ضرورة العمل الوحدوي التحرري وذلك بإنشاء جيش تحرير المغرب العربي[3]، يتشكل من الوطنين الثوريين المغاربة ليتجسد فعليا بعد اتفاق بن بلة مع الثوريين في المغرب الأقصى بعد أن تشكلت لجنة التنسيق بالناظور في 15جويلية 1955، ليتقرر بعدها وفي 2أكتوبر 1955 إنطلاق إنتفاضة تحرير شاملة شارك فيها العديد من المقاتلين الذين كانوا على دراية واسعة بالمواقع التي سيحاربونها، وإستهدفت هذه العمليات بعض المراكز العسكرية الفرنسية المتواجدة بمنطقة الريف والجزائر خاصة[4] وبذلك حقق جيش التحرير الجزائري والمغربي نجاحات باهرة في الأيام الأولى، وهكذا دخلت حركة التحرير المغاربية مرحلة حاسمة وأصبح جيش تحرير المغرب العربي حقيقة مجسدة في الميدان، وقد صدر البيان الأول لجيش التحرير وتم التأكيد فيه على الأهداف الثورية الأقطار الثلاثة والبعد الوحدوي وعلى تجسيد النقاط التالية:

---

[1] رضا ميموني: المرجع السابق، ص.ص.81. 82.

[2] رضا ميموني، المرجع السابق، ص.82.

[3] نفسه.

[4] بوقريوة لمياء: المرجع السابق، ص.160.

1-الكفاح حتى النهاية في سبيل الإستقلال التام لأقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب إلى عرشه بالرباط.

2-عدم التقييد بأي إتفاقيات عقدت أو تعقد في المستقبل لا تحقق الهدف الأول بالكامل.

3-إعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارج ما أجتمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية، وأن مثل هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم وكفى ما قاسته البلاد من مفاسدهم[1].

وأعلن من خلال البيان توفر كافة الإمكانيات لمواصلة الكفاح حتى تتحقق جميع أهدافه، وأهاب بالمواطنين في الأقطار الثلاثة أن يكونوا درعا لحماية المجاهدين وأن يحذروا من الخونة والمضليلين[2]، وأذاع كذلك جيش تحرير المغرب العربي بيانا الى المجتمع الدولي وفرنسا من أجل مراجعة مواقفها من قضية المغرب العربي وأرفق البيان بإحصائيات رقمية للخسائر التي منى بها الجيش الفرنسي في الجزائر والمغرب[3].

وفي شهر يناير 1956تم عقد إجتماع مع قادة جيوش أقطار شمال إفريقيا مراكش، تونس الجزائر لوضع خطة النضال المسلح الموحد، خاصة بعد نجاح طاهر الأسود[4]، في تنظيم صفوف المجاهدين بتونس وتكوينه نواة جيش التحرير التونسي إثر وصول كمية الأسلحة التي تم تهريبها عبر ليبيا[5]، وأهم إجتماع دعم تواجد جيش تحرير المغرب العربي فعليا وأكد على المشروع الموحد هو إجتماع قادة جيوش تحرير المغرب العربي الثلاث في القاهرة نهاية شهر فيفري عام 1956،

---

[1] محمد خيشان: مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص.101.

[2] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان.....، المرجع السابق، ص.109.

[3] محمد خيشان: المرجع السابق، ص.102.

[4] هو الطاهر بن علي بن محمد الصالح المنصر اليزيدي: ولد سنة 1911 بالحامة بتونس، تعلم القرآن ببلدته، وفي سنة 1930التحق بالخدمة العسكرية وبعد الحرب ع 2 انضم الى الحزب الدستوري كمناضل، كان من بين الأوائل الذين باشروا العمل المسلح في تونس 1953، ويعود له الفضل في انشاء جيش التحرير التونسي وهو من بين الأوائل الذين عارضو الاتفاقيات الفرنسية التونسية 1955. ينظر: حورية ومان: مشاركة الوطنيون اليوسفيون ودعمهم العسكري للثورة التحريرية الجزائرية (1956-1962)، المجلة التاريخية الجزائرية، ع5، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ديسمبر 2017، ص.140.

[5] فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، مصر 1990، ص.170.

حيث بدأت أشغاله يوم 26فيفري من نفس السنة بحضور الطاهر الأسود ونائبه بشير الصباح عن جيش التحرير التونسي، وعبد الكريم الخطيب وعباس المسيعدي عن جيش التحرير المغربي، وأحمد بن بلة عن جيش التحرير الجزائري ودعى الاجتماع فتحي الديب وعزة سليمان عن المخابرات المصرية[1].

وقد ناقش الحضور الكثير من القضايا السياسية والعسكرية وأكدوا على الاستمرار في الخيار المسلح وتزويد الثوار بالأسلحة وتأكيد وحدة جيش تحرير المغرب العربي وأجمعوا في نهاية الجلسات على تبني القرارات الآتية:

- ❖ العمل على توحيد الكفاح المسلح في المغرب العربي تحت قيادة موحدة تضم قيادة جيوش التحرير على أن تختص هذه القيادة بوضع الخطوط العامة للعمليات المشتركة بالأقطار الثلاثة.
- ❖ تقوم كل قيادة جيش بإدارة خطط عملياتها النضالية على أرض قطرها مع تنسيق العمل مع باقي الأقطار الأخرى كلما أمكن ذلك لتشتيت جهود القوات الفرنسية.
- ❖ الدعوة لوحدة أقطار شمال إفريقيا فورا، من أجل توحيد هذه الدول بعد تحرير شعوبها وإيضاح مزايا هذه الوحدة بدءا بجيوش التحرير وصولا إلى القاعدة الى القاعدة الشعبية.
- ❖ التعهد باستمرار الكفاح المسلح بالأقطار الثلاثة.
- ❖ التركيز خلال شهر مارس على تزويد جبهة تونس بأكبر كمية من السلاح لدعم قدراتها على مباشرة الكفاح المسلح بكفاءة[2].

ومن بين الأهداف التي حققها جيش التحرير وهي:

[1] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية والمغاربية ابان .....، المرجع السابق، ص.115.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.115. 116.

قام بفتح جبهة الغرب الجزائري من جديد بقوة بعد إمدادها بالأسلحة والذخيرة، كذلك قام بإعادة الملك الخامس محمد بن يوسف من منفاه إلى فرنسا وفتح مفاوضات إكس لي بان[1].

2- فشل جيش تحرير المغرب العربي:

لقد آمنت جيوش تحرير المغرب العربي في الأقطار الثلاث بقواسم نضالية مشتركة تقوم على وحدة الكفاح المسلح في كامل أقطار المغرب إلى أن يتحقق استقلالها التام[2] ورغم الجهود المضينة التي قدمها الخطابي ورفقائه من أجل تحقيق استراتيجية واحدة لكفاح مشترك على مستوى المغرب العربي ورغم النجاحات التي حققتها لجنة تحرير المغرب ومؤطريها إلا أن هذا الطموح لم يتحقق هذا ما جعل عبد الكريم الخطيب يقول "كنا نسعى إلى تحرير منظمة مشتركة بين المغرب والجزائر وتمت منطقتنا الشرقية ومدينة وهران، وإلغاء الحدود لتأتي لنا بتأسيس حكومة مؤقتة وإقامة إذاعة صوت المغرب العربي .... لم نستطع تحقيق أهدافنا لأنها لم تستوعب من طرف رجال الميدان.. "[3].

ومن أهم العوامل المجتمعة التي ساهمت في انكسار جيش تحرير المغرب العربي هي:

- أن فرنسا أدركت خطورة الوضع في شمال أفريقيا ورصدها مخططات محكمة لضرب جيش تحرير المغرب العربي والعمل على فصل القضايا التحريرية عن بعضها البعض وذلك حتى يسهل علاجها بالطريقة التي تخدم المصالح الفرنسية[4].
- إن قيادة الناظور أكدت تمسكها بمبادئها المغاربية واستمرار التنسيق المحكم مع القادة الجزائريين وذلك بفضل عزيمة الصنهاجي وعباس المسيعدي، لكن تقييم الظروف وتزايد الضغوط

[1] محمد عباس: الثورة الجزائرية "نصر بلا ثمن "، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.121.

[2] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية، إبان الثورة الجزائرية، ج1،دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.191.

[3]بوجمعة اكرم: محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير اقطار المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص.384.

[4] عبد الله مقلاتي: أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.352.

والمصاعب على هذين القائدين من قبل مسؤولي الحزب والقيادة العليا لحركة المقاومة أدى إلى تهميش دورهما وتسييس قرارات جيش التحرير المغربي ودخوله في تنافس وانشقاق داخل صفوفه، وتجنبا لكل هذه المزالق رأت قيادة جيش التحرير الانصياع لقرارات الإجماع الوطني وايقاف المقاومة مع تأكيدها في نفس الوقت على وفائها بتعهداتها المغاربية ودعم الجزائر بكل السبل الممكنة[1].

- إن قيادة حزب الاستقلال لم تتبنى الخيار العسكري الثوري رغم المخاطر التي تعرض لها المغرب إلا بإلحاح من الثورة وقد أظهر علال الفاسي فتور عزيمة ولا مبالاة أثناء زيارته لتطوان من إندلاع معارك جيش تحرير المغرب العربي، وما لبث أن تخلى عن مبادئه المغاربية بمجرد ما أقنعه بوعبيد في اجتماع مدريد بجدية الحكومة الفرنسية في منح الإستقلال للمغرب[2].
- إن قيادة الثورة الجزائرية بذلت جهودا جبارة من أجل تجسيد خيار الكفاح المشترك في أقطار المغرب العربي ولا شك أن جهود بن بلة وخيضر في القاهرة وبوضياف وبن مهيدي في الناظور بنت صرحا مغاربية مغاربية متضامنا وجسدت خيارا استراتيجيا ربطت من خلاله قضية الجزائر بقضايا الشمال الإفريقي الأمر الذي خلق مصاعب جهة للإدارة الفرنسية، ويتضح أن إصرار الجزائريين ودعم السلطات المصرية أسهم في ميلاد جيش تحرير المغرب العربي وأن سياسة فرنسا كانت وراء تحطيم مشروع المغرب العربي وتصدعه[3].
- كما ساهمت المطامح القطرية والصعاب الداخلية في إنهياره، وأن فشل مشروع جيش تحرير المغرب العربي في فرض معطيات جديدة في المنطقة المغاربية قد مكن الإدارة الفرنسية من تنفيذ مخططاتها الجديدة وحتم على الثورة الجزائرية أن تعيد النظر في استراتيجية مغربة الحرب وعلاقاتها المغاربية، لمواجهة السياسة الفرنسية بإرساء علاقات تعاون مع تونس والمغرب

---

[1] بوجمعة اكرم: المرجع السابق، ص.386.

[2] عبد الله مقلاتي، صالح لميش: المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، ج1، شمس الزبيان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.198.

[3] المرجع نفسه، ص.199.

أفادتها في خدمة مطامحها الثورية وكسب دعم المواقف المغاربية وهو ما حدث وأدى إلى استقلال كل من تونس والمغرب والعمل على إبقاء الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي[1].

[1] عبد الله مقلاتي: جيش تحرير المغرب العربي والثورة الجزائرية نحو تجسيد مشروع مغربه الحرب 1955-1956، مجلة الحقيقة، ع4، جامعة ادرار، جويلية2009، ص.85.

المبحث الرابع: إستقلال المغرب وتونس مارس1956:

1-إستقلال المغرب 2مارس 1956:

قامت السياسة الفرنسية بمحاولات عدة لخلع السلطان محمد الخامس[1] وذلك تجنبا لتزايد تأثيراته على الوطن، حيث قررت السلطات الإستعمارية خلع السلطان في20أوت 1953ونفيه[2] إلى جزيرة كورسيكا تمهيد لنقله إلى جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي[3]، وفي21أوت 1953أصدرت الإقامة العامة منشورا ضمنه مبرراتها لعزل الملك ونفيه ومما جاء فيه، "بما أن السلطان سيدي محمد بن يوسف خرج عن جميع رجال المغرب وأصحاب الحل والعقد ومن ذوي الغيرة على الدين الإسلامي نقدم لسعادة المقيم العام للدولة الفرنسية طلب عزل السلطان عن الحكم وتنحيه عن العرش واسناد هذا الأمر لمن يستحقه[4].

وهكذا بعدما أبعدت فرنسا الملك محمد الخامس عن العرش لتجعل محمد بن عرفة[5] سلطانا محله، يبدوا أن الشعب المغربي ثار ثورة عارمة ووقف الشعب العربي في الوطن العربي الكبير

---

[1] هو محمد بن يوسف (1910-1961) عاهل المغرب، واجه الاستعمار الفرنسي وقاد بلاده الى الاستقلال، تولى الحكم عام 1927 بعد وفاة والده سلطان المغرب في أوجه المرحلة الاستعمارية التي عرفت بمرحلة الحماية سنة 1953، نفي الى كورسيكا فجزيرة مدغشقر، وفي أواخر 1955 اعيد تنصيبه رئيسا واعترفت فرنسا بإستقلال المغرب سنة 1956. ينظر: تركي ضاهر: اشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، بيروت، 1992، ص.120.

[2] فؤاد ذياب: المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، دار الكتب السياسة للنشر والتوزيع، المغرب، د.ت، ص.15.

[3] يحى جلال: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3 الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966، ص.1160.

[4] فاطمة زهرة آيت بلقاسم: الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها على الحركات الوطنية المغاربية (الجزائر والمغرب نموذجا) دراسة مقارنة 1939-1956، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، قسم التاريخ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان، 2016-2017، ص.238.

[5] (1886-1976) ينتمي الى الاسرة العلوية الحاكمة بالمغرب، تلقى تعليما دينيا، وقسم وقته بين ثرواته الزراعية الطائلة، والصلاة والعبادة، زلكن فرنسا نصبته على العرش سنة 1953، بعد نفي السلطان محمد الخامس، واستمر ذلك الى عام 1955، عندما فر الى طنجة، ومنها غادر الى نيس الفرنسية، التي توفي فيها سنة 1976. ينظر: الطاهر فرحات: المرجع السابق، ص.121.

مع الملك الوطني[1] ، وهو ما أدى إلى استنفار الرأي المغربي إيواء الأحداث التي توالت إثر تنصيب محمد بن عرفة، وعد المغاربة هذا التصرف الفرنسي التعسفي تحديا جديدا وجدية لهم، ولم يقضي على الحركة الوطنية بل زادها حماسا ونشاطا، وكانت من بين البواعث التي أدت إلى اشتداد بؤرة التوتر وتوسع الهوة بين الشعب والمستعمر، الرسالة التي بعثت الى الملك في منفاه[2] من طرف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي أكدت له فيها موقفها بإسم الشعب الجزائري ضد المؤامرة الدينية مستنكرة ما تعرض له الشعب المغربي، الأمر الذي أحدث تجاوبا سريعا في أوساط الشعب وجعله أكثر وعيا للمطالبة بالحرية والاستقلال[3] وهكذا فقد اوجد خلع السلطان شعورا بأنه راح ضحية انغماسه في الحركة الوطنية، فبدأت حوادث الاعتبار تتكرر على المراكشين المتعاونين مع الإستعمار إذ جرت عدة محاولات لإغتيال محمد بن عرفة المنصب من قبل الأعداء[4]، حيث نجى مرتين من عمليتي إغتيال وقعت الأولى بالرباط والثانية بمراكش[5].

إن ضغط المقاومة السياسية والمسلحة في المدن والقرى في عموم المغرب والضربات المغربية الباسلة على السلطة الإستعمارية الفرنسية ما بين 1954و 1955، وتصاعد نشاط الثورة الجزائرية والخوف من قيام وحدة مفاجئة بين الجزائر والمغرب، في الوقت الذي كانت تعاني فيه فرنسا من ضربات جيش التحرير التونسي[6]، بدأت هذه الأخيرة تشعر أنها بصدد مواجهة قوة شعبية منتظمة[7]، وهو ما دفع الإدارة الفرنسية إلى التخطيط لفصل الثورة الجزائرية عن المغرب

---

[1] محمود الشرقاوي: المغرب الأقصى مراكش، ملتزم الطبع والنشر، القاهرة، د .ت، ص.45.

[2] احمد توفيق المدني: حياة كفاح: 1925–1954، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977، ص.ص. 409. 410.

[3] المصدرنفسه، ص.410.

[4] محمود شاكر: التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص. 385.

[5] جورج سبيلمان: المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912–1956، تر: محمد المؤيد، مجلة أمل التاريخ الثقافة والمجتمع، الرباط، 2014، ص.172.

[6] مريم صغير: المرجع السابق، ص.60.

[7] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص.144.

بإنهاء تحالفها مع المقاومة المغربية حيث اضطرت فرنسا إلى المناورة وارجاع الملك محمد الخامس[1].

تنقل بعد ذلك محمد الخامس إلى فرنسا لتكوين حكومة ائتلافية لتفاوض فرنسا حول علاقات جيدة وكانت الحكومة الفرنسية تسعى إلى تجاوز مخاطر المشكلة المغربية فعقدت جلسة مع مفاوضي حزب الاستقلال التي حددت فيها شروطها بهدف تتمييع القضية بمنح المغرب استقلالا داخليا وتجسيد ذلك بقيام الجنرال الفرنسي كاترو بزيارة الملك في منفاه[2] ونقل على إثرها الى نيس بداية للتفاوض حول الإستقلال المبدئي لمراكش ووقعت إتفاقية مغربية فرنسية في مؤتمر إكسليبان من 22الى 27اوت 1955، فكانت من أهم معالم نجاح هذه المفاوضات إقالة الملك محمد بن عرفة، كذلك أصدر الجلاوي تصريحا في 26اكتوبر حسم فيه موقفه بمساندة الشعب لعودة محمد الخامس للعرش[3].

إستمر الوضع متأرجحا بين الضغط والإحتجاج حيث أمضى كل من الملك محمد الخامس وأنطوان بنياي وزير الخارجية لحكومة إدغارفور الفرنسية تصريح سان كلو الذي يعتبر إمتدادا لإتفاقية إيكس لي بان ووردت فيه لأول مرة كلمة الإستقلال ومما جاء فيه ما يلي:

ستكون مهمة الحكومة المغربية بصفة خاصة التفاوض مع فرنسا بقصد إيصال المغرب إلى وضع رسمي يكون به دولة مستقلة[4]، وفي 5نوفمبر أصدر مجلس الوزراء الفرنسي المجتمع في سان كلو قرار يقضي بما يلي:

- منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة البلاد.

---

[1] عبد الله الطاهر: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية وقومية 1830-1956، ط2، دار المعارف، تونس، 1990، ص. 248.

[2] مريم صغير: المرجع السابق، ص.61.

[3] سالم برقوق: الإستراتيجية الفرنسية في المغرب الأقصى، طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.68.

[4] محمد الطويلي: الثورة الجزائرية وصداها في العالم، الملتقى الدولي بالجزائر، 24-28 نوفمبر 1984، ص.ص. 150. 151.

- تشكيل مجلس وزراء يمثل جميع الإتجاهات السياسية في مراكش.
- إتخاذ الإجراءات لإقامة ملكية دستورية.
- إستئناف المفاوضات بين فرنسا وممثلي الشعب المراكشي[1].

وانتهت بالتصريح المشترك[2] الذي أعلن في 2مارس 1956 متضمنا الإعتراف الكامل بإستقلال المغرب وحريته ووحدة ترابه وحقه في التمتع سيادته الكاملة وأنه لا يمكن من الآن فصاعدا للعلاقات المغربية الفرنسية أن تبقى خاضعة لمقتضيات بنود عقد الحماية[3].

2-إستقلال تونس 20 مارس1956:

إن وحدة النضال في المغرب العربي لم تتحقق كما يجب حيث كانت محاولات توحيد الكفاح المسلح عن طريق توحيد جيش التحرير في المغرب والمقاومة وجيش التحرير التونسي، وقد أزعجت المستعمر أكثر من أي شيء آخر مما إضطره الى تركيز كل جهده لمحاربة هذا الإتجاه والقضاء عليه، ولقد نشبت الثورة المسلحة في تونس والمغرب الأقصى عام 1953، وفي الجزائر 1954، وتمت خطوة عملية لتوحيد جيوش المجاهدين في المغرب في جيش واحد وهو جيش التحرير، فكان من نتائج هذه الخطوة تفرقت قوى العدو حيث تكتلت القوى الثورية في المغرب العربي في جبهة واحدة حتى أصبحت معركة المغرب من أولى معارك الحرية في العالم وكانت سياسة الإستعمار تقوم على دعامة إستعمارية وهي تجزئة النضال سواء في كل جزء على حدى أو بالنسبة للمغرب العربي ككل، وقد وضع خطوط هذه السياسة منديس فرانس[4]، ففي تونس

---

[1] شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر (ليبيا-تونس-الجزائر، المغرب الأقصى-موريتانيا) ، مكتبة أنجلو المصرية للنشر، القاهرة، 1977، ص.ص.360.361.

[2] ينظر الملحق رقم 02

[3] روم لاندرو: مراكش بعد الإستقلال، تع: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص.ص. 33.35.

[4] ولد في 11 جانفي 1907 متحصل على شهادة ليسانس في الدراسات القانونية مارس المحاماة وإنشغل بالسياسة منذ صغره، إنتخب في 1932 نائب عن الحزب الراديكالي وهو في سن 25 كما أصبح أمينا عاما للجمهورية سنة 1938، تولى رئاسة الحكومة الفرنسية في جوان 1954 إلى غاية سنة 1955 وعارض سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة 1958 توفي بتاريخ 18 أكتوبر 1982. ينظر: لزهر بديدة: المرجع السابق، ص. 265.

نجحت هذه السياسة في تجزئة النضال حيث أوجدت تيارين داخلين متضاربين: التيار التهادني هو حزب الدستور الجديد الماثل بالإتفاق مع فرنسا والتيار نضالي يرفض أية مساومة مع المستعمر، وكانت الإتفاقيات حصل عليها رئيس حزب الدستور بداية لتجزئة النضال في المغرب العربي كله [1]حيث يجمع مؤرخو الحركة الوطنية التونسية أن قبول الزعيم الحبيب بورقيبة[2] رئيس الحزب الحر الدستوري بتسوية سياسة مع فرنسا هو الذي فجر الصراع داخل الحزب وتحديدا بين جناحيه: جناح بورقيبة وجناح صالح بن يوسف[3].

وهذا ما أشارت إليه صحيفة تيموانياج كارتييان من خلال ما نقلته في مجلة إيسبري "فإذا أراد أنصار القوة عندنا أن يضعوا قوة الحزب الدستوري بإخلافهم مرة أخرى للوعود التي قطعتها فرنسا لتونس فإنهم سيعطون بذلك فرصة للقوة المتطرفة المتعصبة على حد قولها أن تشن حركة مقاومة لا تغتفر....." ويتجلى من هذا المقال مدى وعي الفرنسيين أن مصلحتهم تكمن مع بورقيبة من خلال مسايرتهم له لتجنب الطرف المخالف له للحفاظ على مصالحهم[4].

ولقد افتتحت المفاوضات الفرنسية التونسية بتونس يوم 4سبتمبر1954، واستؤنفت في باريس يوم13سبتمبر ولكن تباين الاتجاهين حول محتوى الإستقلال الداخلي وأجال تسليم السلطات، أثار صعوبات جمة إذا أظهر الوفد الفرنسي وحكومة منديس فرانس تحت ضغط المعارضة البرلمانية حرصه على التمسك بالدفاع عن حقوق الجالية الفرنسية وسعيه لإطالة أجال استرجاع السيادة التونسية وهذا الأمر تسبب في قلق الرأي العام التونسي الذي كان ينتظر الدخول في عهد جديد، ثم تولى إدغارفور رئاسة الحكومة يوم 23فيفري بعد سقوط حكومة مانديس وصرح

---

[1] عبد الله الطاهر: المصدر السابق، ص.ص.245.246.

[2]ولد 3 أوت 1903 بمدينة المنستير بتونس، زاول تعليمه الإبتدائي والثانوي بالعهد الصادقي ثم بمعهد كارنو، تحصل على البكالوريا عام 1924 ثم إلتحق بجامعة باريس وتحصل فيها على الإجازة في النحو، وإنخرط في الحزب الدستوري، وأسس جريدة العمل مع نخبة من أصدقائه وعين عضو في اللجنة التنفيذية للحزب عام 1933 ثم إنشق عنه، وإنتخب رئيس للجمهورية التونسية عام 1975 وأزيح من الحكم 1987 منة طرف زين الدين العابدين بن علي توفي عام 2000 بالمنستير. ينظر: الصافي السعيد: المصدر السابق، ص.ص.31.33.

[3] محمد الرحموني: العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص.173.

[4]عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، ج1 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت، ص.59.

بما يلي "بأنه من الممكن الوصول إلى اتفاق دون الإفراط في التنازل" واستأنفت المفاوضات الفرنسية التونسية يوم 15مارس وسعي بيار جولي وزير الشؤون التونسية المغربية ورئيس الوفد الفرنسي إلى مراجعة عمل المتفاوضين مقدما مطالب جديدة حسب نظرية السيادة المزدوجة فرفض الوفد التونسي ذلك وسمحت الإتصالات بين ادغارفور والطاهر بن عمار من ترأس المفاوضات يومي 9و15أفريل وإلتقى إدغارفور بالحبيب بورقيبة يوم 21أفريل لتذليل الصعوبات الأخيرة الخاصة بالبلديات وأمضى يوم 22أفريل بروتوكول المصادقة على الإتفاقيات الضابطة الإستقلال الداخلي وتم إمضاء الإتفاقيات يوم 3جوان 1955من طرف غارفور وبيارجولي (عن الحكومة الفرنسية) والطاهر بن عمار والمنجي سليم(عن الحكومة التونسية)[1]، وبمقتضى تلك الإتفاقيات استرجعت الدولة التونسية جميع صلاحيات سيادتها الداخلية مع الإحتفاظ بعلاقات إقتصادية وثقافية ممتازة مع الدولة الفرنسية وضمان بعض الحقوق المكتسبة للفرنسيين المقيمين بالبلاد التونسية، وكانت تلك الإتفاقية تمثل مرحلة هامة في طريق الإستقلال ولكن الأمين العام للحزب صالح بن يوسف أعرب عن معارضته للإتفاقيات متهما بورقيبة بالخيانة ومطالبا بمواصلة الكفاح من أجل الحصول على الاستقلال التام لا بالنسبة لتونس فحسب بل بالنسبة للمغرب العربي بأكمله [2]وقال فضيل الورثلاني بشأن الإتفاقية أن موضوعها يحمل شقين الأول يتعلق بالإتفاقية نفسها والثاني يتعلق بالأفراد الذين إرتضو تلك التجربة وأنهم استعجلوا على حد قوله في دعوة المجاهدين التونسيين بتسليم أسلحتهم وانفسهم لمجرد وعد صدر عن رئيس حكومة فرنسا، وأن هذه الأقطار الثلاثة إنما تشكل أمة واحدة وقضية واحدة لا يجوز أن ترضي المستعمرين بتجزئتها وتفريقها الحربي والسياسي[3].

[1] خليفة شاطر وأخرون: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الإستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005،ص.ص.170.171.

[2] أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص.ص.653.654.

[3] الفضيل الورثلاني: المصدر السابق، ص.60.

إلا أن بورقيبة أدرك أن التسوية السياسية مع الإستعمار هي مفتاح الحل للمسألة الوطنية التونسية لذلك ضحى بالمقاومة وعمل على تجريدها من السلاح[1]، كما صرح الحزب الدستوري من أجل حصول تونس على الإستقلال الداخلي أن يوافقوا على نقطتين: نزع سلاح الفلاقة، وأن يكون الإستقلال الداخلي هدفا لا مرحلة فبهذا سيكون للمفاوضات الجارية معنى وإلا فلا، واذا كان التصريح المشترك التونسي الفرنسي بالنداء الى الفلاقة لوضع السلاح والإلتحاق بديارهم كشرط للإستقلال الداخلي لم يوقع إلا في 23نوفمبر1954بعد مماطلات وتأجيلات لم تقبل بها فرنسا في نهاية إلا مضطرة تحت وطأة الفاتح نوفمبر، كما تؤكده جريدة لوموند التي تقول "إن فرنسا لم تف بوعودها بالإستقلال الداخلي لتونس، بعد وضع الفلاقة أسلحتهم الا تحت ضغط الثوار في الأوراس"[2].

ورغم مصادقة المؤتمر الوطني المنعقد بصفاقس في 15نوفمبر 1955على السياسة الواقعية التي انتهجها الديوان السياسي للحزب، فقد انضم عدد كبير من الحزب الدستوري الجديد إلى صالح بن يوسف الذي فصل من الديوان السياسي وعوض بالسيد الباهي الأذغم بصفته كاتب عام للحزب، ونشب من ذلك الحين معارك حامية بين الوطنيين وأنصار بورقيبة وانصار صالح بن يوسف، كادت تتحول الى حرب أهلية، فإغتنم الحبيب بورقيبة فوز الأحزاب اليسارية الفرنسية في الانتخابات التي جرت في فرنسا في جانفي 1956وطالب بإجراء مفاوضات جديدة مع الحكومة الفرنسية لمراجعة بنود الإتفاقيات الفرنسية التونسية التي تعارض حق تونس في استقلال البلاد التونسية إستقبال تاما[3]،ولقد اعتبر مؤتمر صفاقس أن الاتفاقيات الفرنسية التونسية التي تقر الحكم الذاتي مرحلة هامة في طريق الاستقلال الذي يمثل " أسمى غاية لكفاح الحزب"، وطالب بإنجاز هذا المطلب، "بروح التعاون الحر وفي اتجاه التطور التاريخي"، وقد دعم هذا

[1] أحمد توفيق المدني: المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص.20.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص.211.

[3] قدادرة شايب: الحرب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة منثوري قسنطينة، 2006-2007، ص.194.

المطلب اعتراف الحكومة الفرنسية بوجوب تمكين المغرب من السير نحو الاستقلال في دائرة التكافل[1]، واغتنم التونسيون الفرصة وطالبوا بنفس الاستقلال الذي منح للمغرب وجرت مفاوضات على هذا الأساس في نهاية شهر فيفري فأفضت بسرعة إلى توقيع على بروتوكول 20مارس 1956الذي ينص على إلغاء معاهدة 12ماي 1881ويعلن عن استقلال البلاد التونسية[2] وابعدوا البيانات وأعلن عن قيام النظام الجمهوري يوم25 جويلية 1957[3].

[1]خليفة شاطر وأخرون: المرجع السابق، ص.173.

[2]ينظر الملحق رقم 03

[3] محمد الهدي الشريف: ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تع: محمد الشاوش، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص138.

الفصل الأول:

المساعي التونسية المغربية لحل القضية الجزائرية

-عرض الوساطة-

المبحث الأول: مفهوم الوساطة.

المبحث الثاني: مضمون مشروع الوساطة

1-ندوة تونس 1956

2-لقاء الرباط وبعث الوساطة من جديد 20-21 نوفمبر 1957.

المبحث الثالث: أهم المؤتمرات المغاربية المدعمة للثورة الجزائرية

1-مؤتمر طنجة 27. 30 أفريل 1958.

2-ندوة النهدة 17. 20 جوان 1958.

3-ندوة الرباط أكتوبر 1958.

الفصل الاول: المساعي التونسية المغربية لحل القضية الجزائرية –عرض الوساطة–

حيث تناولنا فيه ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم الوساطة.

نظرا للأوضاع الاستعمارية المشتركة التي عانت منها دول شمال إفريقيا الثلاث الجزائرية، المغرب، تونس، تشكلت لحمة قومية ووطنية بين هاته الدول، وهو ما ساهم بعد استقلال المغرب وتونس في تدخلهما لحل القضية الجزائرية وذلك عن طريق ما يعرف بالوساطة المغاربية، ولأجل ذلك قمنا بوضع مفهوم للوساطة، فما مقصودها.؟

لغة: وسط الشيء أي صار في وسطه، ويقال وسط القوم ووسط المكان فهو واسط، ويقال وسطه أي صار حسيبا وشريفا فهو وسيط، وتوسط فلان أي أخذ بين الجيد والرديء وبينهم بمعنى وسط فيهم الحق والباطل، والأوسط هو المعتدل في الشيء، والوسيط هو المتوسط بين المتخاصمين والوسط من كل شيء أعدله[1]، ومنه قوله تعالى" وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا"[2].

إصطلاحا: يأخذ مفهوم الوساطة بالمعنى الإصطلاحي عدة معاني تختلف فيما بينهما حسب طبيعة العلاقة والنشاط الذي نظمت من اجله، ولهذا نجد بأن للوساطة اصطلاحا معاني مختلفة منها:

- هي وسيلة اختيارية لتسوية المنازعات" حل ودي" بمساعدة طرف ثالث" وسيط" تعتمد على الحوار، المشاورات المتبادلة لإقناع طرفي النزاع بحلول مقترحة والتوصل إلى حل للنزاع القائم بينهم بعد فحص طلباتهم وادعاءاتهم[3].

---

[1] إبن منظور: لسان العرب، ج9، دار الحديث، القاهرة، 2002، ص.ص.299. 300.

[2] سورة البقرة، الآية 143.

[3] خيري عبد الفتاح السيد البتانوني: الوساطة كوسيلة بديلة لفض المنازعات المدينة والتجارية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص.12.

- وعرفت كذلك "هي إحدى الوسائل الودية لفض المنازعات حيث يقوم أطراف النزاع بالعمل مع وسيط وهو يقدم النصح والإرشاد مع طرح الإحتمالات التي يرتأي طرفا النزاع قبولا دون أي ضغط أو إكراه من الوسيط لفض النزاع القائم بينهما."

وجاء تعريف الوساطة أيضا بأنها " وسيلة لإنهاء النزاع يتم من خلالها قيام شخص ثالث نزيه ومحايد بمساعدة أطراف النزاع على إنهاء النزاع وإبرام إتفاقية تسوية"[1].

والوساطة هي المسعى الذي تقوم به دولة ما أو منظمة دولية أو شخصية مرموقة بغية التوفيق بين طرفين أو دولتين متنازعتين، وإيجاد تسوية للخلاف القائم بينهما بناءا على طلب أحد الطرفين أو تكليف منظمة قارية أو إقليمية.

وهناك تعاريف كثيرة للوساطة منها تعريف "بيركوفج"، الوساطة هي عملية إدارة الصراع حينما تسعى أطراف الى عون أو يرضون بطرف يقدم لهما المساعدة من أفراد أو جماعة أو منظمة وذلك لتغيير سلوكهما وتسوية نزاعهما، وحل مشكلتها دون اللجوء إلى القوة الفعلية واضطرار السلطة القضائية الى التدخل[2].

إن الوساطة هي إحدى الوسائل الودية لفض النزاعات أو آلية بديلة عن التقاضي قصيرة الأمد، تهدف إلى فض النزاع عن طريق تدخل شخص ثالث (الوسيط) وتتمثل القيمة الجوهرية للوساطة في مبدأ التقرير الذاتي حيث يعمل الوسيط على تقريب وجهات النظر وتقديم النصح والإرشاد، مع طرح الإحتمالات التي قد يرتأي طرفا النزاع قبولها دون أي ضغط من الوسيط لفض النزاع القائم بينهما[3].

[1] شروق عباس فاضل: النظام القانوني للوساطة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، ع2، كانون الأول 2016، ص.ص.92. 93.

[2] شفيق عبد الرزاق السامرائي: الدبلوماسية، دار النهضة العربية، ليبيا، 2002، ص.315.

[3] شروق عباس فاضل: المرجع السابق، ص.94.

المبحث الثاني: مضمون مشروع الوساطة .

لقد مثل استقلال كل من تونس والمغرب سنة 1956 البوابة التي ينفذ منها الساسة الجزائريون الى الخارج، فعندما استرجعت هاتان الدولتان استقلالهما بعد نضال طويل وتضحيات جسيمة، تبين فيما بعد بأنه لا معنى ولا قيمة للاستقلال والحرية مادامت الجزائر محتلة ومستعمرة، وفي ظل هذه الظروف والتطورات التي تعيشها المنطقة المغاربية، تحركت الحكومة التونسية بإجراء إتصالات ولقاءات ومشاورات مع الفرنسيين والجزائريين(جبهة التحرير الجزائرية)، وذلك لإيجاد حل سياسي عادل لقضية الجزائرية، إذ توجت هذه اللقاءات بالاتفاق على عقد ندوة بتونس في أكتوبر 1956 يحضرها كل من فرنسا والجزائر وتونس والمغرب يطرح فيها مشروع الوساطة المغاربية.

1–ندوة تونس 1956:

بعد أن فشلت فرنسا في إقناع العالم وحلفائها الطبيعيين بسياستها الملتوية والمتعنة والمضرة بمصالح الغرب الإستراتيجية والتي مثلها رئيس الحكومة الفرنسية غي موليه Guy mollet بثالوثه الشهير : توقيف القتال، تنظيم الانتخابات إجراء المفاوضات[1]، لكن جبهة التحرير رفضت ذلك وعرضت بديلا له: الاعتراف بالأمة الجزائرية المستقلة، الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري، المفاوضات ثم وقف إطلاق النار[2]، أصبحت تفكر في ضرورة اعتماد مشاريع سياسة بديلة عن سياسة الحرب، وهكذا خرجت القضية الجزائرية من نطاق قضية فرنسية بحتة الى نطاق قضية دولية أضحت تهدد السلام والأمن الدوليين[3]، وفي ظل صدى القضية الجزائرية التي أثارت الرأي العام عموما والمغاربي خصوصا ظهرت الجهود المغاربية لإيجاد حل للقضية الجزائرية، حيث أرسل الملك محمد الخامس الأمير الحسن [4] إلى باريس لينقل انشغالات

[1] عزبي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية1954–1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.489.

[2] محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار الحكمة، الجزائر، 2015، ص.163.

[3] عزبي الغالي: المرجع السابق، ص.489.

[4] ولد في 9 جويلية 1929، في الرباط، وهو من ملوك المغرب وهو ابن محمد الخامس، أصبح عام 1960 نائبا لرئيس الوزراء ووزير الدفاع، وفي الواقع الحاكم الفعلي للمغرب حتى وفاة والده، وفي 26 فيفري1961 نصب ملكا على المغرب. ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة: موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص.104.

المملكة المغربية بشأن القضية الجزائرية مقترحا وساطة ملك المغرب بين فرنسا وجبهة التحرير، أبلغ الأمير الحسن الحكومة الفرنسية بأن المغرب سيقف إلى جانب الجزائر خلال الدورة الحادية عشر بتاريخ 1956، وبعد عودة الحسن من باريس سارع إلى ربط إتصالاته بقيادة ج ت و في الخارج ودعاهم الى الاجتماع بالملك محمد الخامس للبحث معه وضع وحدة المغرب العربي وتحديد جدول أعمال الندوة التي ستقام حول هذا الغرض[1].

لقد مثلت ندوة تونس أول محاولة رسمية لبحث مشروع الوحدة المغاربية في كل الإستقلال التونسي والمغربي [2]حيث سعى البلدين لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية[3]، إذ قام بورقيبة بمساعي دبلوماسية لدى الحكومة الفرنسية فير أوائل شهر سبتمبر1956حيث تحدث مع رئيس الحكومة الفرنسية حول مشاكل إفريقيا وكانت الجزائر محور إهتمام كليهما وألح لوضع حد للتجاوزات وضرورة الشروع في المفاوضات، وفي هذا الإطار إجتمع بورقيبة يوم الجمعة 7سبتمبر1956 بجنيف السويسرية بوفد من ج ت يضم كل من فرحات عباس محمد يزيد [4]وأحمد فرانسيس[5]، وعبد الرحمان كيوان وشخصيات أخرى، وكان الإجتماع مخصصا للمشكلة الجزائرية، حيث أوصى بورقيبة مبعوثي ج ت بأن يكونوا متفقين بمبدأ الاعتراف بالأمة الجزائرية ورفض كل ماله صلة بالسيادة

---

[1] السبتي غيلاني: علاقة جبهة التحرير الوطني بالملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010. 2011، ص.138.

[2]عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان....، المرجع السابق، ص.218.

[3]مريم صغير: المرجع السابق، ص.82.

[4]ولد بالبليدة سنة1923، كان عضوا في حزب الشعب عندما ذهب الى فرنسا عام 1945، مسؤول عن الفرع الجامعي بباريس حتى عام 1947، كان كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا 1946–1947، عام 1948 صار عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب، في الثورة اصبح وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة 1958–1962 توفي في نوفمبر 2003. ينظر: محمد السعيد عقيب: الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت جويلية 1961، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع2، مج 7، جامعة الوادي الجزائر، 28 نوفمبر 2014، ص.26.

[5]من مواليد غيليزان1912، متحصل على شهادة الطب، مارس السياسة مبكرا مع عباس فرحات ضمن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري 1956/1946 حيث التحق بجبهة التحرير الوطني، وزير الشؤون المالية والاقتصادية في الحكومة المؤقتة الى الاستقلال. ينظر: عبد الكريم بو صفصاف واخرون: معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص.133.

المزدوجة، وبعد هذه المحادثات سافر إلى باريس حيث إستقبله يوم19 سبتمبر1956 رئيس الحكومة الفرنسية مولي وأحاطه علما بإتصالاته مع فرحات عباس ومساعديه، معربا عن أمله في حصول إتفاق بين الجانبين للتفاوض حول مائدة مستديرة على القاعدة الاعتراف بالدولة الجزائرية[1]، حيث أن فكرة وحدة المغرب العربي كانت من إهتماماتها القادة المغاربة باعتبارها مطمحا جماهيريا وكانت الدعوة إليها رسميا في الاستقلال هذه الدول يعني التضامن مع الجزائر وبناء الوحدة المغاربية التي لا يمكن أن تتم في ظل خضوع الجزائر للاحتلال الفرنسي، وفي هذا الإطار فهمت ج ت و الموقف المغاربي وكان حضورها للمؤتمر يعني اعترافا علنيا بعلاقاتها مع الأنظمة السياسية في الوقت التي كانت تتحفظ على ذلك[2]، كما أنها أرادت استغلال هذه الفرصة وإرضاء الملك الخامس والذي سيعود بالفائدة خاصة من الناحية العسكرية وإشعاره بالدور الذي يقوم به من أجل إنهاء الحرب الدائرة في الجزائر،[3]حيث ذكر احمد بن بلة في هذا الصدد " لقد وعدنا محمد الخامس في غيبة المساعدة العسكرية المباشر بمساعدة كبرى، لقد أعطانا تأكيدا صريحا بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة بالنسبة لنا حدود صديقة وممكنة العبور، دخولا وخروج الأسلحة والرجال"[4].

وهكذا فقد توالت الإتصالات بين المسؤولين الجزائريين وحكومة تونس بالتحضير لعقد ندوة بتونس يوم23أكتوبر1956للتباحث والتشاور فيما يخص وحدة الشمال الإفريقي وسبل فض المشكل الجزائري[5]، وبخصوص هذه الندوة عقد لقاء بين الرئيس جمال الناصر، وأحمد بن بلة أبدا فيه رئيس مصر تخوفا ونصح بن بلة بتوخي الحذر خاصة بعد إطلاعه على المشاكل بين الداخل والخارج لهذا فضل عقد اللقاء بعيدا عن أرض مراكش أو تونس[6].

---

[1] حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.398.

[2] جريدة المقاومة، ع2، (15 نوفمبر 1956)، ص.12.

[3] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان ....، المرجع السابق، ص.186.

[4] احمد بن بلة: مذكرات احمد بن بلة كما املاها روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د.ت، ص.101.

[5] قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، الجزائر، 1991، ص.133.

[6] فتحي الديب: المصدر السابق، ص.266.

لقد علقت تونس أماني كبرى على نجاح هذه الندوة وكان بورقيبة يعتقد أن الحكومة الفرنسية تبدي رغبة في عقد لقاء ثلاثي يجمعه مع الملك محمد الخامس والقادة الجزائريين لضبط مطالب مشتركة تقدم إليها[1]، وأن وساطتهما قد قبلت لحل المشكلة الجزائرية ولم يكونا يعلمان يقينا بأن هناك مؤامرة تدبر في الخفاء[2].

لكن ثقة بورقيبة والملك الخامس في فرنسا وثقة زعماء ج ت و في قادة الشمال الافريقي، كانت نتيجتها القرصنة الجوية للطائرة المقلة للزعماء الجزائرية الخمسة[3]، التي كانت متجهة من الرباط الى تونس 22اكتوبر 1956 وكانت تقل كل من حسين آيت احمد[4] ،أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، والكاتب مصطفى الأشرف[5]، حيث يذكر دانيال قيران أن "آلان سافاري" أمين الدولة والشؤون التونسية والمغربية تلقى مهمة حساسة من طرف فغي مولي تتمثل في الإقتراح على الملك المغربي بعدم السماح القادة الجزائريين بالسفر في طائرته الخاصة خدمة للرأي العام الفرنسي، ولقد نجح في مهمته تلك، وتم الإتفاق ألا يسافر بن بلة والقائم في رحلة واحدة مع الملك ، وثم تحويل الطائرة وأجبرت على النزول بمطار العاصمة بتاريخ 22أكتوبر 1956[6].

ويرى السيد فتحي الدين أن إختطاف الطائرة المقلة لمجموعة من قادة الثورة الجزائرية هو وضوح حقيقة التآمر الفرنسي بالإشتراك مع عناصر مغربية ذات ثقل سياسي إزاحة بن بلة ورفقائه يعبر مكسبا كبيرا لفرنسا والسلطان وبورقيبة فيعتبران الإخوة المختطفين عناصر تحمل مبادئ

---

[1] قليل عمار: المصدر السابق، ص.134.

[2] مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص.325.

[3]قليل عمار: المصدر السابق، ص.134.

[4]ولد يوم 20 اوت 1926 بعين الحمام، من عائلة كبيرة وشريفة النسب، جده الشيخ محمد حسن، مرابط ينتمي الى الزاوية الرحمانية، وفي سن السادسة من عمره التحق بالمدرسة الفرنسية دون الانقطاع عن المدرسة القرآنية، وصل تعليمه الثانوي بالعاصمة، انخرط عام 1943 في حزب الشعب وهو عضو المكتب السياسي عام 1949/1947، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة، وفي يوم 22 أكتوبر 1956يخطف الفرنسيون آيت احمد ورفقائه ويبقى في السجن حتى نهاية الحرب عام 1962. ينظر: الطاهر فرحات: المرجع السابق، ص.ص.156. 157.

[5]سعد دحلب: المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص.197.

[6]دانيال قيران: عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص.125.

يعتبرها الطرفان ذات طابع خطير على مستقبلهما[1]، في حين يرى العربي الزبيري أن إتهام المغرب الأقصى وتونس بالتآمر مع فرنسا على الثورة الجزائرية لا أساس له من الصحة، ولا يصدقه إلا من كان يجهل تاريخ الحركة الوطنية في شمال إفريقيا، ولو كان في نية بورقيبة أو محمد الخامس التعاون مع السلطات الفرنسية ضد جبهة التحرير الوطني لما سمح لهذه الأخيرة بإستعمال الأراضي البلدين كقواعد خلفية لجيش التحرير الوطني ومراكز عبور لتمرير الأسلحة و الذخيرة الى مختلف المناطق في داخل الجزائر، إن التمعن في الظروف التي وقع فيها إختطاف الطائرة يؤدي حتما إلى أن هذا الأخير كان مجرد عملية قرصنة عصرية أعدت لها المخابرات الفرنسية ونفذتها سلطات الاحتلال الحاكمة في الجزائر[2].

كانت السلطات الاستعمارية تظن أنه بعد إقدامها على هذه العملية الإجرامية تستطيع إحباط معنويات أفراد جبهة وجيش التحرير الوطني والشعب الجزائري وكذلك زرع الشك والخوف والبلبلة في أوساط المواطنين الجزائريين وبالتالي القضاء على الثورة الجزائرية[3]، ويتبخر بذلك حلم الاستقلال والحرية إلى أن هذا العمل إنعكس إيجابيا على الثورة بحيث أصبح المختطفون أسطورة عنوانها الأحرار الخمسة ثم الزعماء الخمسة[4]، غير أن عملية الخطف ستدفع العلاقات بين فرنسا من جهة وتونس ومراكش من جهة أخرى إلى أبعد حدود التوتر أولى هذه الدلائل أن السلطان وبورقيبة تعلما أن من المستحيل الإطمئنان الى الفرنسيين، وتثبت عملية الخطف بصورة قاطعة للفرنسيين والجزائرية والرأي العام العالمي كله أن الحكومة الفرنسية لا ترغب في المفاوضات بالرغم من تصريحاتها وتأكيداتها المعلنة وألغت بذلك كل إمكانية الحوار بخطف المفاوضين[5].

---

[1] فتحي الديب: المصدر السابق، ص.ص.269. 272.

[2] محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر...، المرجع السابق، ص.167.

[3] توفيق برنو: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية1954 –1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة وهران، 2014–2015، ص.338.

[4] محمد عباس: إغتيال حلم، ج6، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص.63.

[5] حسن شمص: وشهد شاهد مقالات غربية عن الثورة الجزائرية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.ص.163. 165.

كما شكل اختطاف قادة الوفد الخارجي للجبهة ذروة التناقض في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي على إثر عملية قرصنة جوية بما أن هذه السابقة جاءت بعد أشهر من بدأ الحكومة الفرنسية بزعامة الحزب الاشتراكي الفرنسي في إجراء مجموعة من الإتصالات مع ممثلي الجبهة في كل من القاهرة وروما ثم بلغراد، هذا ما دفع بممثل الجبهة محمد يزيد في 26أكتوبر 1956 لإدانة هذا السلوك المنافي للأعراف الدولية كما قام بكشف أمر الاتصالات السرية مع بيركومين لتأكيد عدم وفاء الفرنسيين لوعودهم لحل المشكل بالطرق السلمية والتأكيد على ازدواجية خطابهم وسوء نواياهم[1].

وما إن انتشر الخبر في العالم حتى اجتاحته موجة من الغضب، فتصدت شعوب العالم لعملية القرصنة وقالت العواصم العربية، فقامت المظاهرات الصاخبة لتعلن غضبها ضد ممارسات فرنسا الاستعمارية ومحاولة الانتقام لهزائمها من خلال اعتقال الزعماء وسحبت تونس سفيرها من باريس واحتجت الحكومتان التونسية والمغربية في تلك الفترة على عملية الغدر البشعة[2]، حيث عبر بورقيبة عن الحادثة قائلا:" أن تطور الأزمة زاد من إبتعاد شمال إفريقيا عن الهدوء وقفز بالأزمة بشمال إفريقيا نحو خطوة أشد عنفا[3]، كما إستدعى بورقيبة سفيره في باريس وإحتج بشدة على العملية وطالب بإطلاق سراح المسجونين دون شرط أو قيد وهو بذلك تهديد للسلطات الإستعمارية برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية[4].

واعتبرت المغرب عمل فرنسا موجها ضد سيادتها وكرامتها وضد تقاليدها الإسلامية، وتشكلت لجنة دولية من إيطاليا وبلجيكا ولبنان والمغرب وفرنسا للنظر في شرعية الخطف ولم تسفر مباحثات اللجنة عن أية نتيجة إيجابية إذا إنحازت الدولتان الأوربيتان إلى جانب فرنسا، مما

[1] عمر بوضربة: المشاركة في مؤتمر باندونغ 1955 وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، ع1، جامعة محمد بوضياف الجزائر، مارس 2017، ص. ص. 23. 24.

[2] مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص.326.

[3] جريدة المقاومة، ع11، (27 مارس 1957)، ص.19.

[4] صالح لميش: الدعم السوري للثورة التحريرية الجزائرية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.131.

أدى إلى انسحاب لبنان والمغرب من المباحثات، لقد تمت عملية القرصنة دون أن يؤخذ رأي مجلس الوزراء في فرنسا ووزير الخارجية ووزير الدولة آلان سافاري الذي قدم استقالته احتجاجا على العملية البشعة، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة لم تحرك ساكنا[1].

إن ندوة تونس التي لم تعقد في موعدها نظرا لحادثة إختطاف الوفد الجزائري، إقتصرت على إجتماع بتاريخ 23أكتوبر 1956 الذي جمع محمد الخامس بالرئيس بورقيبة وبحضور رمزي لبعض مثلي ج ت والجزائرية في تونس والمؤكد أن المجتمعين إنشغلوا بموضوع الإختطاف وسبل مواجهة الموقف، وناقشت الحكومتان في جلسة عمل جدول أعمال الندوة[2].

وقد تمخضت الندوة على نتائج أهمها:

- صدور بيان مشترك تونسي مغربي جاء فيه فيه" إجتمع في قصر سعادة بالمرسى ممثلوا الحكومتين التونسية وبحضور الوفد الجزائري ودرسوا القضايا التي تهم القطرين خصوصا الحالة الأليمة في الجزائر وأعلنوا وجهة نظرهم، وعلى تنسيق جهودهم.....وأن يضلوا على إتصال مستمر لتبادل الرأي....".
- إعلان تضامنهما ودعمهما المطلق ومساندتهما في كفاحهم التحريري وضرورة التنسيق بين الأقطار لحل القضية الجزائرية.
- أعطت هذه الندوة دفعا جديدا لتعاون بين الدول الصديقة والشقيقة لتحقيق الأفضل للقضية الجزائرية.
- رغم محاولات فرنسا لإفشال الندوة، صرح بورقيبة بهذا الصدد قائلا" بأن الندوة التي يراد لها الفشل قد تمت رغم ذلك وهذه المكيدة قد زادت في تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير[3].

---

[1] مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص.ص.326. 328.

[2] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان.....، المرجع السابق، ص. ص. 214. 216.

[3] حبيب حسن اللوب: المرجع السابق، ج1، ص. ص. 408. 409.

2–لقاء الرباط وبعث الوساطة من جديد 20–21نوفمبر 1957.

تقدمت تونس بإقتراحات جديد لحل القضية الجزائرية تتكون من نقطتين تمحورت حول عقد مائدة مستديرة تجمع ج ت و الجزائرية و فرنسا و المغرب قبل مناقشة القضية الجزائرية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وينتج عنها مجموعة شمال إفريقيا وهذه الإقتراحات درستها لجنة التنسيق والتنفيذ[1]، في ندوة عقدت بتونس بتاريخ 25 .29أكتوبر 1957 بمنزل خاص يقع ضواحي تونس[2]، وعلى إثر هذا الإجتماع أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ بيان بخصوص هذا الإجتماع وترأس هذا الإجتماع فرحات عباس وتولى محمد الشريف كتابه الجلسة ودار نقاش مطول بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التسعة[3]، وأقروا ندوة ثلاثية بدل الندوة الرباعية تضم الجزائر، المغرب وتونس فقط، وإنتهت إلى ضبط صياغة البلاغ المعلن على الصحافة، وقد أثار البلاغ حفيظة بورقيبة الذي كان يطمح أن يكون موقفا لينا وتدخل المفاوضات دون شروط[4]، حيث كان يعتقد بورقيبة أن أحسن وسيلة لتسوية المشكل الجزائري هي الموافقة على توحيد دول شمال إفريقيا مع الإرتباط بفرنسا فيما سماه بحلف الشمال الإفريقي الفرنسي، بإعتبار أن هذا الإتجاه هو الحل الطبيعي الذي يخدم شعوبهم وبفشل الرئيس التونسي في تغيير موقف الجبهة بخصوص شروط المفاوضات[5] التي كان من بين أهدافها الرئيسية هو تحقيق إعتراف فرنسا بإستقلال الجزائر كمبدأ

---

[1] هي بمثابة هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولها كامل السلطة على جميع الهيئات والمنظمات السياسية والعسكرية للثورة وهي تتألف من خمسة أعضاء وهم عبان رمضان، يوسف بن خدة ومحمد العربي بن مهيدي، سعد دحلب وكريم بالقاسم، ينظر: عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962–1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص. 70.

[2]حبيب حسن اللوب: المرجع السابق، ج1، ص.414.

[3]عبد الله مقلاتي: مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص .ص.303. 313.

[4]رضا مالك: الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص.50.

[5]فتحي الديب: المصدر السابق، ص. ص. 361. 362.

أساسي للتفاوض وإيقاف القتال وكان هذا المطلب يتعارض تماما مع مبدأ وأسلوب بورقيبة في التعامل مع القضايا السياسية[1].

واجتمع الرئيس بورقيبة مرتين بقيادة جبهة التحرير الوطني قبل سفره إلى المغرب محاولا إقناعهم بعدم التمسك بشرط الإستقلال لأن ذلك يضعف موقفهم دوليا في الوقت الراهن، موضحا: "إن أي شعب يناضل لن يحصل على إستقلاله مباشرة بل يتم بالتدرج" [2]وفي السياق نفسه سافر بورقيبة إلى المغرب حيث قال: "سنعمل خلال هذه المرحلة على وضع أسس صحيحة لوحدة شمال إفريقيا وتدعيمها بتقريب ساعة الخلاص وتحرير شقيقتها الجزائر "وإجتمعوا في الرباط بتاريخ 20 نوفمبر1957"[3]، حيث اجتمع بالملك المغربي وحاول بورقيبة إستمالته للضغط على قادة الثورة وتليين مواقفهم، لكن محادثات المسؤولين الجزائريين معه، وضعت حدا لتلك التأثيرات، وعلى إثر ذلك صدر البيان المشترك التونسي المغربي في نوفمبر 1957، مؤكدا على موقف ج ت و، وتضمن توجيه الطرفين نداء لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عاجل يقضي تجسيد سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإقترح البيان وساطة الدولتين التونسية والمغربية [4]على النزاع لحل المشكلة الجزائرية[5]، وقد رد الجانب الجزائري على عرض الوساطة بقبول الدخول في مفاوضات مع فرنسا على أساس الإستقلال[6]، أما فرنسا فردت بدورها على هذا العرض بتصريح من وزير الخارجية السيد بينو pino في أمريكا أكد فيه: "بأن الوساطة التي يعرضها محمد الخامس وبورقيبة لا يمكن أن تقبل..."، لكن الرد الرسمي والنهائي جاء بعد إجتماع الحكومة الفرنسية

[1]محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية ابان الثورة التحريرية 1954–1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، جامعة منتوري قسنطينة 2008–2009، ص.ص. 95. 96.

[2] محمد شطيبي: المرجع السابق، ص.96.

[3]حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ج1، ص. ص، 414. 415.

[4]ينظر الملحق رقم4.

[5] محمد شطيبي: المرجع السابق، ص.96.

[6]جريدة المجاهد: وساطة تونس والمغرب، ع13، (01 ديسمبر 1957)، ص.1.

ودراستها للبلاغ التونسي المغربي المنعقد بالرباط، حيث لم ترفض العرض كاملا بل رفضت الحل السياسي الذي يتضمنه وهو التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لتجسيم السيادة الجزائرية[1].

وعندما صدر "بلاغ الرباط" لم ترد فيه كلمة "استقلال" مع ذكره كلمة "تجسيم السيادة على الشعب الجزائري" وأبدى المعلقون الفرنسيون ملاحظاتهم بشأن مفهوم" تجسيم السيادة" ومقابلته بمفهوم "الاستقلال" حاولوا أن يفسروها بأنها تعني شيئا أخر غير الاستقلال[2]، ولكن الرئيس الحبيب بورقيبة أعلن في اليوم نفسه في خطابه الأسبوعي أن بلاغ الرباط تحدث عن "تجسيم السيادة" لأنه يعتبرها ليس هي الاستقلال القانوني فحسب بل هي الاستقلال في حالة التطبيق، واستدل على ذلك بأن تونس والمغرب مستقلتان الآن قانونيا ولكنهما لم تستكملا سيادتهما بعد، ولم يتم تجسيم هذه السيادة[3]، وبعد يومين على بلاغ الرباط أصدرت ج ت و بلاغا[4]، عبرت فيه عن شكرها للجهود التي تبذلها تونس والمغرب لكسر شوكة التعنت الفرنسي وعلى تقديرهما لشرعية الكفاح الجزائري، وأعلنت أنها على استعداد للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أساس الاستقلال، لكن ممثلي الحكومة الفرنسية أعلنوا عن معارضتهم للوساطة التونسية والمغربية[5]، وصرحت بأنها غير حياديتين في الصراع ولا تكفان عن دعم الثوار الجزائريين[6] كما ذكرت صحفية المجاهد أن "غايار" gayar رئيس الحكومة الفرنسية صرح ردا على الوساطة المغاربية بجواب غير واضح وصريح حين قالته بلاغ الرباط حيث صادقت الأغلبية داخل الحزب الراديكالي على لائحة تطلب قبول الوساطة، ولم يجرأ "ألم غايار" هناك على الرفض الصريح واكتفى بالتساؤل عن معنى العبارات

---

[1] بولجويجة سعاد: القضية الجزائرية والمجتمع الدولي 1962/1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2016–2017، ص.83.

[2] عمار بن سلطان واخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص.114.

[3] عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1957، ص.ص. 194. 195.

[4] ينظر الملحق رقم 05.

[5]عمار سلطان واخرون: المرجع السابق، ص.ص.114. 115.

[6] عواطف عبد الرحمان: الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954–1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.175.

والألفاظ التي يحتوي عليها نص بلاغ الرباط مثل كلمة السيادة ومصالح فرنسا[1] ووجهت الحكومة الفرنسية حملة دعائية للتشكيك في مضمون الوساطة مثيرة الشكوك حول مفهوم السيادة وأهداف الوساطة أو ما إذ كان غرضها إيقاف القتال أم حصول ضمانات السيادة[2].

ومن جملة ردود الرئيس بورقيبة المتمسكة بأهداف الوساطة تأكيده على وجوب تغيير فرنسا إطارها القانوني الذي تدعيه على الجزائر مؤكدا للرأي العام الفرنسي الأهداف الوطنية للثوار الجزائريين: « إن هؤلاء الناس حملوا السلاح من أجل انتزاع الإستقلال، ولا يمكن أن يقبلوا عرض وساطة من أجل إيقاف القتال فقط من غير أن يكون وراءه شيء غير الإطار القانوني»[3] لقد أكد عرض تونس والمغرب وساطة مشتركة بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني لحل النزاع اعترافا واضحا من قبل المغرب وتونس بأن ج ت هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، الذي لا يمكن تغييبه في أي حل جذري ودائم للمعضلة الجزائرية، ويؤكد في الوقت نفسه حق الشعب الجزائري في السيادة، وأن جبهة التحرير الوطني تعتبر مفاوضا رسميا لحل القضية الجزائرية [4]، وهكذا لم ينتهي عام 1957 حتى صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية على توصية تسجيل الوساطة التونسية المغربية كسبيل لحل المشكل الجزائري[5].

وبعد انتهاء اجتماع الملك المغربي مع بورقيبة بشأن الوساطة، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث وصل إليها في 25نوفمبر 1957، وكان في إستقباله الرئيس إزنهاور، حيث كان من المفروض أن تجري محادثات بينهم حول المشاكل التي تهم بلديهما بالإضافة إلى مشكل الجزائري وعرض الوساطة لكن مرض إزنهاور حال دون ذلك، وعوض عن ذلك تم محادثات بين الملك محمد الخامس ووزير الخارجية الأمريكي دولكس، وعلى إثرها صدر بلاغ مشترك جاء فيه

[1] جريدة المجاهد: ع14، (الاحد 15 ديسمبر 1957)، ص.2.

[2] محمد شطيبي: المرجع السابق، ص.96.

[3] المرجع نفسه، ص.ص.96. 97.

[4] بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص.84.

[5] محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.50.

بخصوص الجزائر« لقد أبدا جلالة ملك المغرب اهتماما كبيرا بالقضية الجزائرية وبتأثيراتها المباشرة على الحالة في المغرب، وعلى علاقته بالدول الغربية ، كما عبر جلالته عن رجائه في إيجاد حل سلمي لهذا المشكل[1]».

إن استمرار مساندة الحكومة التونسية للثورة الجزائرية واعتبارها مشروع الوساطة حلا أساسيا حاسما لمعالجة المشكل الجزائري، سبب فتور العلاقات التونسية الفرنسية، وأكدت تونس فشل أسلوب التعاون المنتهج مع فرنسا، إذ شكلت مسألة الجزائر حجر عثرة أمام تواصل سياسة التعاون التي كانت تونس في أمس الحاجة إليها لتصنيع البلاد[2]، ويتضح مما سبق أن موقف بورقيبة حيال القضية الجزائرية كان لا يقوم على أسس واضحة وثابتة بل يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار والازدواجية في أحيان كثيرة، وكان بورقيبة يرى دائما أن حل المشكل الجزائري يكمن في إقناع ج ت و بالطريقة البورقيبية–سياسة المراحل– ويلوم الجزائريين لأنهم تمسكوا بسياسة الكل أو لا شيء، وعلى هذا الأساس تعاملت القيادة الجزائرية التي يجب أن تلاطف ولا تغضب أو تعارض بشكل صريح هذه السياسة فينعكس سلبا عليها خاصة وأن عدد كبيرا من قواعد الثورة العسكرية كانت تتواجد على التراب التونسي[3].

وقد تجذرت على الصعيد السياسي المطالب الاستقلالية الجزائرية القوية بانتصاراتها الميدانية ونجاحات ديبلوماسيتها المناضلة، وفي المقابل ذلك انكفأ النظامان التونسي والمغربي داخل حدودها الفطرية، وانصبت اهتماماتها مجددا داخل مجاري السيادات القطرية خاصة وأنه ما كان ممكنا الانصراف عن الحاجات الملحة، ولا كان معقولا في منطق الاستقرار السياسي إرجاع الأمور لمعالجتها في إطار إقليمي، وإن حرب التحرير الجزائرية لم تلبث أن نقلت النظامين التونسي

[1] بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص.85.

[2] محمد شطيبي: المرجع السابق، ص.97.

[3] بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص.85.

والمغربي مرة أخرى إلى قلب تفاعلات الإقليم المغاربي، وفرضت مجددا ضرورة تنسيق رد فعل أول الدفاعي في مواجهة السياسة الاستعمارية في المنطقة[1].

[1] عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج3، المرجع السابق، ص.195.

المبحث الثالث: أهم المؤتمرات المغاربية المدعمة للثورة الجزائرية

1-مؤتمر طنجة 27-30افريل1958

انطلاقا من أدبيات الحركة الوطنية عموما وخصوصا حزب الشعب والهادفة إلى وحدة الشمال الإفريقي، فإن جبهة التحرير الوطني سخرت كل مساعيها الدبلوماسية لتحقيق هذا الهدف، خاصة وأن موجة التحرر التي عرفتها البلدان الثلاثة جعلت الفرصة سانحة لجعل هذا المسعى حقيقة واقعية، فالمغرب وتونس حققا الى حد كبير مطلبيهما وأصبح يتمتعان بالحرية والاستقلال بداية من شهر 1956 ولم يعد ينقص بناء صرح المغرب العربي الموحد سوى إسترجاع الجزائر لسيادتها وفي انتظار ذلك يجب تجسيد هذه الوحدة من خلال مؤازرة ومساندة البلدان للثورة الجزائرية[1].

- **ظروف إنعقاده:**

تضاربت الأراء حول دواعي انعقاد مؤتمر طنجة، فهناك من يرى أنه مجرد إستمرارية لعمل أجهزة التنسيق والتنظيم المشترك للعمل النضالي المغاربي، ومنهم من يرى أنه جاء كرد فعل المستجدات الحاصلة على الساحة الدولية عامة والعربية خاصة، ومن بين هذا اوذاك فإن المؤتمر إنعقد في ظروف إقليمية ودولية عامة تميزت بما يلي:

- إستقلال كل من تونس والمغرب في مارس 1956 وانفراد فرنسا بالجزائر[2].
- الإعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود الجزائرية وحادثة ساقية وسيدي يوسف بالخصوص.
- الهجمة الفرنسية الشرسة على الجزائر وإفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشاكلها.
- التحالف الفرنسي الإسباني ضد ذراع حزب الإستقلال جيش تحرير المغرب في الصحراء[3].

---

[1] لزهر بديدة: المرجع السابق، ص.105.

[2] بولجويجة سعاد: المرجع السابق،ص.204.

[3]عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، دار السبيل، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.206.

- التمركز المكثف للقوات الفرنسية في نقاط حساسة على مقربة من الحدود الشرقية والغربية للجزائر، مما أعاق تحركات جيش التحرير الوطني وعمليات تمرير الأسلحة عبر الحدود الغربية[1].

ولقد ظل الإستعمار الفرنسي يعتبر منطقة المغرب العربي «وحدة متكاملة» يجب أن تبقى تحت هيمنته ومن هنا تمسك بالقواعد العسكرية في تونس والمغرب[2].

- جاء المؤتمر بعد شهرين من انعقاد الوحدة المصرية السورية فيفري 1958 وإنتشار المد القومي العربي وبلوغ أوج قوته في تلك الفترة ما ترتب عنه من تخوف بعض الزعماء المغاربة من إمكانية احتواء التجربة القومية العربية كحركة التحرر الجزائري.
- اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الأوروبية المشتركة وما تحمله من إمكانية مساعدة فرنسا في حربها ضد الجزائر[3].

اضافة إلى كل تلك الظروف يرى البعض أن الانتصارات الدبلوماسية التي حققها الرئيس جمال عبد الناصر[4]، منذ أن قذفت ساقية سيدي يوسف التي أظهرت ثورة جديدة في الأفق هي قوة الجمهورية العربية المتحدة جعلت كل من بورقيبة و محمد الخامس يخشون من حدوث تقارب بين الجزائر ومصر ومن هنا تولدت فكرة مؤتمر طنجة وقبول تونس والمغرب لفكرة الفيدرالية المغربية[5]، وبذلك أضحت الوحدة ضرورة ملحة يفرضها المناخ الدولي السائد، حيث كانت المبادرة من حزب الإستقلال المغربي الذي جاء في مقررات لجنته التنفيذية إثر إجتماعها في مدينة طنجة بتاريخ

---

[1] بولجويجة سعاد: المرجع السابق ،ص.205.

[2] محمد بالقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا (واقع فكرة الوحدة 1945–1975)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.334.

[3] بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص.205.

[4] ولد بالإسكندرية عام 1918 من أسرة تنتمي الى بني مرباسيوط ونشأ وتعلم بالإسكندرية والقاهرة إلتحق بالكلية الحربية عام 1938 وعين مدرسا بالكلية الحربية واشترك في حرب فلسطين عام 1948 وتقلد منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عام 1953 ثم تولى رئاسة الجمهورية العربية التي قامت من 1958 الى 1962 توفي عام 1970م. ينظر: محمود فوزي: حكام مصر جمال عبد الناصر، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، 1997، ص.ص 6. 7.

[5] محمد بالقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، (واقع فكرة....)، المرجع السابق، ص. ص.333. 334.

2مارس 1958 توصية ب"دراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي وذلك بتأسيس إتحاد حقيقي وفقا للمطامح الصحيحة لجميع شعوب المغرب العربي، وتنفيذا لذلك أوفد حزب الاستقلال بتاريخ 17مارس السيدين بوبكر القادري ومحمد بناني الى تونس لإعداد مع قادة الحزب الدستوري برنامج عمل المؤتمر....." وتم بتونس تنظيم عدة اجتماعات بين الطرفين 19 الى 22 مارس 1958تقرر خلالها عقد مؤتمر طنجة بمشاركة جبهة التحرير الوطني، وتوجه السيدان المحجوب بن الصديق وعبد الرحمان اليوسفي إلى القاهرة للقيام بإتصال مع ج ت و وإقناعه بضرورة حضور هذا المؤتمر[1].

وقد اختلف زعماء ج ت وفيما بينهم بشأن المشاركة في المؤتمر الذي أدى إلى بروز رأيان مختلفان داخل القيادة: فالأول عارض حضور الجبهة ومشاركتها بدعوى أن المؤتمر في حد ذاته مؤتمر قطري إنفصالي ولا يعبر عن البعد الحقيقي العربي للقضية الجزائرية ومن هذا المنطلق لا يحق للجبهة تزكية نزعة إنفصالية عن الوطن العربي.

أما الرأي الثاني فقد أكد ضرورة حضور المؤتمر بناءا على أهمية المغرب الأقصى وتونس بالنسبة للثورة الجزائرية وأيضا ضرورة إستغلال هذا المؤتمر لدعم الكفاح المسلح داخل الجزائر[2].

وفي نهاية المطاف رجحت كفة الرأي الثاني، وبالتالي شاركت ج ت و في هذا المؤتمر، رغم أنها كانت تدرك تمام الإدراك أن المؤتمر كان عفويا وأنه لم يسبقه أي تحضير ولا إعداد لجدول الأعمال وهو ما فسرته الجبهة أنه جاء في أعقاب أحداث ساقية سيدي يوسف وانتعاش رغبة التضامن المغاربي وتشكيل جبهة مغاربية موحدة ضد الإعتداءات الغربية على تونس والمغرب، وبالتالي لا بدّ من حضوره لأنه يعبر عن وحدة المغرب العربي[3].

---

[1] عامر رخيلة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص.160.

[2] مريم صغير: البعد الافريقي.للقضية الجزائرية 1955–1962، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.ص.26. 27.

[3] مريم صغير: البعد الافريقي.....، المرجع السابق، ص.27.

- **إنعقاد مؤتمر طنجة:**

إنعقد مؤتمر طنجة ما بين السابع والعشرين والثلاثين أفريل 1958 بمبادرة من حزب الإستقلال (المغرب الأقصى)[1]، بقصر مارشال بمدينة طنجة المغربية برئاسة علال الفاسي[2] حيث إنطلقت جلسات المؤتمر وإستمرت طيلة أربعة أيام[3] جمع هذا المؤتمر بين ممثلي الأحزاب السياسية الثلاثة للشمال الإفريقي وهي حزب الإستقلال عن المغرب والحزب الدستوري عن تونس وجبهة التحرير الوطني عن الجزائر[4]، بلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19عضو:

الوفد التونسي: الباهي الأدغم[5]، طيب مهيري، عبد الله فرحات، عبد المجيد شاكر، أحمد التليلي، علي بلحوان.

الوفد المغربي: علال الفاسي، أحمد بلافريج[6]، عبد الرحيم بوعبيد، مهدي بن بكرة، بوبكر القادر، محجوب بن الصديق، الفقيه البصري.

---

[1] الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص146.

[2] ولد سنة 1910، فدرس القرآن الكريم في الكتاب بمدينة فاس المغربية ومن هنا اخذ لقبه وفي المدرسة العربية الحرة الأولى بفاس درس العلوم العربية وفي عام 1932 حصل على شهادة العالمية فدرس في مدرسة الناصرية وكان واحد من مؤسسها ثم في القرويين، وقد باشر نشاطه السياسي في سن مبكر وناضل من اجل الإصلاح الإداري والديني. ينظر: صلاح زكي احمد: اعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، مر: زكرياء منتصر، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001، ص.213.

[3] محمد بالقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، (واقع فكرة..)، المرج السابق، ص.342.

[4] من يوميات الثورة الجزائرية 1955–1962، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999، ص.77.

[5] ولد سنة 1913 سياسي تونسي تقلد منصب الوزير الأول ما بين 1969–1970 شهدت فترة توليه المنصب في الستينيات تجربة التعاضديات ذات الوجه الإشتراكي التي قادها الوزير احمد بن صالح. ينظر: لزهر بديدة: المرجع السابق، ص261.

[6]ولد سنة 1908 سياسي ورجل دولة مغربي ومن مؤسسي حزب الاستقلال، في مدينة الرباط من عائلة برجوازية كبيرة كان عام 1943 من مؤسسي حزب الاستقلال ومن واضعي بيان الحزب 1944، وعين سنة 1946 وزير للخارجية وذلك بعد توقيع إتفاقيات الإستقلال بست أسابيع. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د ت، ص.88.

الوفد الجزائري: فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، رشيد قايد[1].

وكان هدف مشاركة جبهة التحرير الوطني الجزائري في المؤتمر هو:

1-إثارة التضامن ما بين الشعبين التونسي والمغربي وحرب التحرير الجزائرية[2].

2-طرح التواجد العسكري في القطرين الشقيقين التونسي والمغربي الذي يهدد الثورة الجزائرية.

3-تهيأ الرأي العام العالمي لدعم الثورة من خلال كشف الدعم العسكري الذي تتلقاه فرنسا من الحلف الأطلسي.

4-إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة للقضاء على الإستعمار في الجزائر ومخالفته الخطيرة في كل من تونس والمغرب الأقصى.

5-المؤتمر هو الفاصل بين المرحلة التي كان الإستعمار يواجه فيها كل قطر مغربي على حدى والمرحلة التي سيواجه فيها مغربا عربيا موحدا[3].

- **مقررات مؤتمر طنجة:**

إتخذ المؤتمر عدة قرارات [4]وكانت موزعة على أربعة أبواب، وكان لهذا المؤتمر أمال للشعب الجزائري في تحقيق إستقلاله:

---

[1]إسماعيل دبش: السياسة العربية والموقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار، هومة الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص.ص. 224. 225.

[2]احمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، 1954-1958، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص.146.

[3] مريم صغير: البعد الافريقي،.....، المرجع السابق، ص.30.

[4] ينظر الملحق رقم 06.

1–قرار حول حرب التحرير الجزائرية:

حيث أعلن المجتمعون حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال وأن تقدم الأحزاب السياسية (التونسية و المغربية) له كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها، كما تم التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري[1]، فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد إستشارة حكومتي تونس والمغرب وقد نالت المسألة الأخيرة نقاشا مستفيضا وتخوف البعض من توجه وشكل الحكومة، فقد كان يلح على ربط ذلك بالموافقة المسبقة لنظامي تونس والمغرب على أي إعلانها، لكن الحاضرين إتفقوا في النهاية على أن يكون إعلان الحكومة المؤقتة قرار جزائريا تتخذه جبهة التحرير الوطني بإستشارة تونس والمغرب فقط[2].

2–قرار حول الإعانة الي يقدمها الحلف الأطلسي والمساعدة الغربية لفرنسا:

لمجابهة حرب الجزائر حيث اداه المؤتمر ذلك إدانة صريحة، ودعا إلى وضع حد لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى دعم الحرب الإستعمارية.

3–قرار حول تصفية بقايا السيطرة الإستعمار يا في المغرب العربي:

حيث قدر المؤتمر الجهود التي بذلتها كل من تونس والمغرب لتصفية عهد الاستعمار واستنكر وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما، كما طلب بأن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب التونسي والمغربي كقاعدة للعدوان على الشعب الجزائري[3].

4–قرار حول توحيد المغرب العربي :

ارتأى المؤتمرون أن الشكل الفيدرالي هو الأنسب لتوحيد المغرب العربي و لهذا إقتراح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس إستشاري للمغرب العربي[4]، وكذلك أوصى المؤتمر بضرورة

---

[1] بشير سعيدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954–1962)، ج2، دار مداني للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص.96.

[2] محمد الميلي: المرجع السابق، ص.ص.79. 80.

[3] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ج2، ص.96.

[4] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ج2، ص.96.

الإتصالات الدولية كلما اقتضت الظروف لذلك بين مسؤولي الأقطار الثلاثة المحليين من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي وكذلك يوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية[1]،وبالرغم من الدعم الكبير الذي تلقته القضية الجزائرية والذي يظهر من خلال تلاحم الشعوب المغاربية ضد فكرة إستمرار التواجد الفرنسي في المنطقة ووقوفها بجانب الشعب الجزائري في كفاحهم ونضاله لنيل الإستقلال[2]، إلا أن الظروف الدولية والداخلية للأطراف الثلاثة المشاركة في المؤتمر لم تكن تسمح بتجسيد القرارات التي تم التوصل إليها وذلك راجع إلى مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب وكذلك تراجع إهتمام الحركات الوطنية المغاربية بموضوع الوحدة نتيجة للصراعات الحادة التي حدثت داخل هذه الحركات كل ذلك أدى إلى تأزم العلاقات وهو ما إنعكس سلبا على قضية الوحدة المغاربية[3]، إلا أنه لا يمكننا إنكار أن المؤتمر كان له مضمونان مختلفان مضمون قريب وهو العمل على استقلال الجزائر الأمر الذي يعني الدفاع عن الدولة القطرية وتأكيد كيانها ومضمون بعيد وهو الشروع بعد ذلك في بناء المغرب العربي الكبير[4].

وفي الختام يمكن القول إن المغرب عمل على مساندة الثورة التحريرية الجزائرية سياسيا وراح يعمل من داخل الأمم المتحدة للسعي نحو تدويل القضية الجزائرية والشواهد التاريخية تثبت ذلك فقد كان مؤتمر طنجة المنعقد من 27 الى 30 افريل1958 خطوة حاسمة في دعم حقوق الشعب الجزائري الثابتة.

2–ندوة المهدية 17–20جوان 1958:

بمجرد إنتهاء مؤتمر طنجة بدأت أزمة سياسية عميقة في فرنسا نتيجة تداعيات الثورة الجزائرية حيث بلغت ذروتها يوم 13 ماي 1958، حينما هدد قادة الجيش الفرنسي في الجزائر

[1]محمد بالقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، (واقع فكرة.)، المرج السابق، ص.ص.346. 347.

[2]الغالي غربي: المرجع السابق، ص.492.

[3] عامر رخيلة: الثورة الجزائرية.....، المرجع السابق، ص.169.

[4] محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 1990، ص.93.

وعلى رأسهم الجنرال صالان salanوماسي massu الحكومة الفرنسية بالزحف على فرنسا والقيام بإنقلاب عسكري إذ لم تسلم السلطة لحكومة إنقاد وطني، قادرة على الحفاظ على الجزائر الفرنسية وصيانة شرف الجيش الفرنسي، وهو ما يمثل تطورا خطيرا وهكذا أفلح الجيش الفرنسي في الجزائر الذي كان مدعوما بقوة من قبل المستوطنين في إكراه نظام الجمهورية الرابعة الذي كان يسيطر عليه اليسار على تسليم السلطة ضمن الأطر الدستورية الى الجنرال ديغول يوم 1 جوان وهو ما يمثل مؤشرا على تطور خطير في السياسة الفرنسية إتجاه المسألة الجزائرية[1].

وبعد توليه السلطة في فرنسا، بادر الجنرال ديغول بتوجيه رسالتين إلى كل من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وملك المغرب محمد الخامس إحداهما تعبر عن الإحتلال وإعلان سياسة اللين والثانية تعبر عن ترفع وبدء سياسة فرق تسد، وعندما تأكد أن هذه السياسة لم تنجح ولا يمكن التفريق بين البلدين المستقلين في المغرب العربي، حاول عزل الجزائر عن شقيقتيها[2]، فقدم للجزائر فكرة الإدماج أي إدماج الجزائر الي فرنسا كما طمأن البلدين المجاورين بإعلانه احترام استقلال تونس والمغرب[3].

وهكذا تقرر عقد هذه الندوة بعد اجتماع قادة المغرب في لوزان ثم في جنيف لدراسة الأحداث التي جرت منذ مؤتمر طنجة على أن تكون هذه الندوة ثلاثية وفي مستوى الهيئات التنفيذية الثلاث، وذلك لتسطير موقف مشترك إزاء الأحداث ولتنفيذ المقررات التي اتخذت في طنجة، وقد عمدت لمضاعفة مناوراتها فشنت حملة صحافية منظمة وأوهمت الرأي العام أن المؤتمر ليس ثلاثيا بل هو ثنائي، وأن المؤتمر الثلاثي سيعقد في نطاق الأحزاب لا في نطاق التنفيذية وأن ج ت لن تشارك في مؤتمر الحكومتين وأنها ستجري بينهما وبين الحكومتين إتصالات فقط، إلا أن المؤتمر الذي أفتتح يوم الثلاثاء قضى في اليوم الأول على كل الغموض من خلال البلاغ المشترك الذي

[1] رمضان بو رغدة: مؤتمر طنجة 27–30 أفريل 1958 بين أحلام الوحدة المغاربية وتناقص المصالح القطرية، اعمال الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية وعلاقاتها بحركات التحرر الإقليمية والدولية، جامعة قالمة 2012، ص.ص.29. 30.

[2] بولجوجية سعاد: المرجع السابق، ص.141.

[3] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ج2، ص.98.

أصدره المؤتمرون أعلنوا فيه أن المؤتمر ثلاثيا وأن أطرافه ليسوا الأحزاب بل هم الهيئات التنفيذية للبلاد الثلاث(الحكومة التونسية، الحكومة المغربية، ولجنة التنسيق الجزائرية[1].

وهكذا وفي ظل المعطيات السابقة إنعقاد ندوة المهدية بتونس أيام 17، 18، 19، 20جوان 1958 لتنفيذ قرارات مؤتمر طنجة[2]، مثل المغرب الأقصى كل من السادة أحمد بالفريج رئيس الحكومة آنذاك و نائبه السيد عبد الرحيم بو عبيد أما تونس فقد مثلها السادة كتاب الدولة وهم الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس والصادق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية والطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية.

أما الجزائر فقد مثل جبهة التحرير كل من السادة فرحات عباس وكريم بالقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى جانب قائد القاعدة الخلفية في تونس الرائد قاسي، وأحمد فرنسيس وأحمد بو منجل وآيت حسن عن جبهة التحرير الخارجية في الخارج بالإضافة إلى السيد رشيد قائد الأمين العام للعمال الجزائريين أنذاك[3].

من الواضح أن الحضور المكثف والنوعي لقادة جبهة التحرير الوطني يبين الأهمية التي يمثلها هذا المؤتمر بالنسبة لها خاصة وأن مشاركتها في هذا المؤتمر إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى على عكس ما كان عليه الحال في مؤتمر طنجة يمثل إعترافا فعليا من طرف هاتين الحكومتين بأن لجنة التنسيق والتنفيذ هي بمثابة حكومة الشعب الجزائري[4].

ونظرا لكون الثورة الجزائرية كانت النقطة الأساسية والمحور الرئيسي للقاءات الإخوة المغاربة وهو الأمر الذي حصل في مؤتمر طنجة، فقد أعطيت رئاسة هذا المؤتمر إلى السيد فرحات عباس عن الوفد الجزائري المشارك مع عضوين آخرين السيدان أحمد العريفي وآيت حسن[5] ، وهذا دليل

[1] جريدة المجاهد: مؤتمر المهدية كيف بدأ وكيف إنتهى، ع26، (الأربعاء 2 جويلية 1958)، ص.9.

[2] محمد بالقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، (واقع فكرة..)، المرج السابق، ص.350.

[3] مريم صغير : مواقف الدول....،المرجع السابق، ص.139.

[4] رمضان بو رغدة: مؤتمر طنجة 27–30 أفريل 1958.....،المرجع السابق، ص.30.

[5] مريم صغير : مواقف الدول.....،المرجع السابق، ص.140.

على تقدير واحترام الحكومتين التونسية و المغربية لكفاح الشعب الجزائري وتضحياته الجسيمة من أجل الحرية والإستقلال[1].

بادر فرحات عباس بإفتتاح الجلسة حيث أعطى الكلمة إلى السيد الباهي الأدغم عن الوفد التونسي راعي المؤتمر الذي بدوره أكد أن تكون أشغال المؤتمر سرية وقد تضمنت جدول الأعمال مايلي:

- تطبيق نتائج وقرارات مؤتمر طنجة.
- دعم الثورة الجزائرية.
- جلاء قوات الإستعمار الفرنسي من منطقة المغرب العربي.
- إدانة سياسة الجنرال ديغول العسكرية في الجزائر.
- توحيد الجهود في الهيئة الدولية من أجل القضية الجزائرية.
- الإسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة ودعمها.
- دراسة الهياكل المنبثقة عن مؤتمر طنجة وتفعيلها:

❖ المكتب الدائم.

❖ المجلس الإستشاري[2].

وبعد عرض جدول الأعمال على المؤتمرين، بدأت المناقشات وكانت النقطة الأولى في الجدول تتعلق بإهانة الجزائر ومساندتها، وحسب جريدة المجاهد العدد 26 أظهرت المناقشة الأهمية القصوى التي أبدتها كل من تونس والمغرب بخصوص هذه المسألة، وإتخذت فيها قرارات غاية في الأهمية، كما كلف المكتب الدائم للمغرب العربي بتنفيذها[3].

[1] رمضان بو رغدة: مؤتمر طنجة 27–30 أفريل 1958...، المرجع السابق، ص.31.

[2] مريم صغير: البعد الافريقي،.....، المرجع السابق، ص.70. 71.

[3] بولجوجية سعاد: المرجع السابق، ص.143.

وإن كانت التصريحات الرسمية والصحافية الحزبية تغنت أنذاك بما تم ترسيمه من قرارات إلا أن الحقائق تحرجت صحيفة المجاهد من إعلانها وظلت مغيبة[1]، ويكشف عنها تقرير سري نشره محمد حربي عن مناقشات المؤتمر ويوضح مسعى ممثلي الحكومة التونسية والمغربية للتنصل من إلتزامات طنجة وعمق الخلافات التي أثارها نقاش المؤتمرين[2].

خلال الجلسة الأولى تم بحث مسألة إعانة الجزائر وإستعمل الوفد الجزائري عن الإجراءات المتخذة لتقديم أشكال المساعدات المتفق عليها في طنجة وتبين أن الحكومتين لم تدرسا المسألة بجدية، وقد إقتصر الأمر على مساعدة اللاجئين الجزائريين[3].

وفي يوم 19 جوان إنتقل المؤتمرون الى بحث النقطة الثانية في جدول الأعمال والتي تتعلق بسياسة الإدماج في الجزائر[4]، وقد أصدر المؤتمرون بيانا ختاميا أكدوا فيه أنهم قد عالجوا بإهتمام السياسية المسماة الإدماج التي تبنتها الحكومة الفرنسية بعد حوادث 13 ماي الأخيرة، وأنهم يظنون أن إتباع مثل هذه السياسة يشكل نكسة حقيقية، حتى بالمقارنة مع السياسة التي انتهجتها الحكومات الفرنسية السابقة، وانهم يرون بأن هذه السياسة ليس لها نتيجة سوى تكثيف الحرب الدموية ضد شعب قرر النضال من أجل أن لا تكون له اية جنسية الا الجنسية الجزائرية[5].

وقد انتقل النقاش لدراسة قضية جلاء القوات الأجنبية، فأشاد الباهي الأدغم بما حققته تونس بعقدها إتفاقية الجلاء مع الحكومة الفرنسية، وأوضح بوعبيد أن الوضع لم يتقدم في المغرب رغم الجلاء عن بعض مناطق الغرب[6]، وأن الوضع في المغرب يختلف عن تونس من عقد إتفاقية الجلاء، والتي أقرت جلاء القوات الفرنسية من كل تونس بإستثناء بنزت في مدة لا تتعدى 4 أشهر

---

[1] عبد الله مقلاتي: الغلاقات الجزائرية المغاربية ابان .....، المرجع السابق، ص.362.

[2] Mohemad HARBI , les arechives de la révolution algérienne , ed jeune afrique, paris, France, 1981 ,p.p 414.427.

[3] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان ....، المرجع السابق، ج2، ص .ص.236. 237.

[4] بولجوجية سعاد: المرجع السابق، ص.143.

[5] Mohemad harbi, op, cit, p. 421.

[6] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان.....، المرجع السابق، ج2، ص.ص. 237. 238.

وبعد هذه المدة يمكن للحكومة التونسية أن تفتح النقاش مع فرنسا حول قاعدة بنزرت[1]، وخصص اليوم الأخير لإتمام دراسة جدول الأعمال المتضمن ثلاث مسائل رئيسية وهي[2]:

إنشاء الحكومة المؤقتة، إقامة مؤسسات الوحدة التي أقرها مؤتمر طنجة، المصادقة على البيان الختامي، بالنسبة للنقطة الأولى فمن المعروف أن مؤتمر طنجة قد أوصى بتكوين حكومة جزائرية حرة بعد إستشارة كل من المغرب وتونس[3]، بالرغم من أن المؤتمر اكد على حق الشعب الجزائري في الاستقلال والسيادة فإن موضوع إنشاء حكومة جزائرية أرجئ البث فيه وإن كانت لجنة التنسيق والتنفيذ بدأت في الحقيقة منذ شهر جوان 1958 فان إسناد وظائف حكومية معينة لأعضائها وكانت قد شكلت شبه حكومة من السادة [4] كما يتبين أن مسألة إنشاء مؤسسات الوحدة التي لم تأخذ مناقشتها الوقت الكافي رغم أنها تمثل القسم الثاني من جدول الأعمال ويبدو أنها لم تحضى بالجدية المطلوبة وأن الخلاف حول مسائل القسم الأول إستغرقت أيام المؤتمر الأربعة[5].

وعموما عينت الأطراف الثلاث أعضاء الأمانة الدائمة للمؤتمر المشكلة من ستة أعضاء (عضوان عن كل بلد) وقد عين الوفد الخارجي السيد احمد فرنسيس وأحمد بومنجل كممثلين لجبهة التحرير الوطني، كما عين رئيس الوفد التونسي السيد أحمد تليلي وعبد المجيد شاكر عضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد لتمثيل بلاده في هذه الهيئة، أما المغرب فلم يعين خلال أشغال المؤتمر الممثلين عنه للأمانة الدائمة للمؤتمر[6]، وقد تقرر عقد الاجتماع الأول في مكتب تونس واتفق على توزيع الأعضاء كالتالي:

---

[1] بولجوجية سعاد: المرجع السابق، ص.144.

[2] Mohemad harbi, op, cit, p.417

[3] المجاهد: مؤتمر المهدية كيف...، ع26، مصدر سابق، ص.10.

[4] عامر رخيلة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص.168.

[5] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان.....، المرجع السابق، ج2، ص.241.

[6] Mohemad harbi, op, cit, p425.

المكتب الأول يضم مغربيان وجزائري ومقره الرباط، والمكتب الثاني يضم تونسيان وجزائري ومقره تونس ويمكنهما الإجتماع دوريا إما في الرباط أو تونس[1].

والملاحظ أن هذا التقسيم لم يكن عادلا بالنسبة لجبهة التحرير لأن لها ممثل واحد في كل فرقة بينما تونس والمغرب لهما ممثلين إثنين، هذا إن دل فإنه يدل على محاولة السيطرة على اتخاذ القرارات وأبعاد الجزائر والتنصل التدريجي لقرارات طنجة[2].

كما قرر المؤتمرون تطبيقا لقرارات طنجة إنشاء المجلس الإستشاري أو اللجنة الإستشارية والتي أشارت جريدة المجاهد الى تشكيلها بحيث تتكون من 30 عضوا تكون فيه العضوية مقسمة بالتساوي بين البلدان المغاربية الثلاث، 10من مجلس الإستشاري المغربي و10 من المجلس التأسيسي التونسي و10 من مجلس الوطني للثورة الجزائرية، واتفق على عقد دورته الأولى بتونس، أما دوراته الموالية فتكون في الرباط وفي تونس بالتناوب[3]، وإن كانت الأمانة الدائمة إجتمعت مرتين الأولى في تونس من 30أوت إلى 1سبتمبر 1958 والثانية في الرباط من 15الى17 أكتوبر 1958 فإن اللجنة الإستشارية لم ترى النور أبدا[4]، مما يدل على عدم جدية القرارات المتخذة، وفي الوقت نفسه يؤكد على هشاشة هذه المؤسسات التي لم تؤدي الدور الموكل لها في خضم ما يحدث من تطورات تخص القضية الجزائرية والمنطقة المغاربية[5].

وقد تعددت التأويلات حول نتائج هذه الندوة خاصة بعد الضغوط الديغولية التي مورست على تونس و المغرب بهدف إرغامهما على الانحراف على خط طنجة وبالتالي تحييدهما وعزل الثورة الجزائرية، إلا أن الجبهة تداركت ذلك فنبهت الجارتين الى خطورة التخلي عن الجزائر[6]، وهذا ما

---

[1] عمر بو ضربة: تطور النشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية 1954–1960، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.291.

[2] بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص.146.

[3] جريدة المجاهد: : مؤتمر المهدية كيف...، ع26، مصدر سابق، ص.8.

[4]عامر رخيلة: الثورة الجزائرية...، المرجع السابق. ص.168.

[5] بولجويجة سعاد: المرجع السابق، ص.146.

[6]بشير سعيدوني: المرجع السابق، ج2، ص.100.

أكدته جريدة المجاهد من خلال مقال بعنوان من "طنجة إلى المهدية" أوضحت فيه حقيقة السياسة الفرنسية الرامية الى تخريب مؤتمر طنجة ونسفه من الأساس على حد تعبيرها، وذكرت الفرنسيين «ان شمال إفريقيا كيان واحد لا يمكن فصله بوصفه طائر جبار جسمه هو الجزائر وجناحاه القويان هي تونس والمغرب، وأن السياسيين الفرنسيين الذين نسوا هذه الصورة واقاموا الدليل على انهم عمى وان أنظارهم لا تستطيع أن تفهم مطامح الشعوب[1].

وإن كانت أهمية المؤتمر تتمثل في مشاركة الوفد الجزائري فإن اللقاء الثلاثي إنتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة بالمغرب الأقصى خاصة:

- قضية تشكيل المجلس الإستشاري المغربي المحدد بثلاثين عضو وكذلك تشكيل المكتب الدائم حيث أن الوفد الحكومي المغربي لم يكن في استطاعته أن يعين ممثلي حزب الاستقلال في الأمانة الدائمة للمغرب العربي نظرا لاختلاف طبيعة النظام المغربي الذي كان قائما على تعايش عدة حركات وقوى سياسية [2].
- كما أن المؤتمر في حد ذاته لم يتطرق إلى مساعدة الثورة الجزائرية وكانت نتيجة الفشل إمضاء تونس بتاريخ 30 جوان 1958 إتفاقية ايجلي مع شركة فرنسية لمد أنابيب النفط الجزائري عبر أراضيها[3]، وكانت موافقة الحكومة التونسية على تلك الإتفاقية سببا كافيا لتأريم العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية خلافا لليبيا التي كانت في مطلع سنة 1958 رفضت عرضا فرنسيا لتمرير انبوب البترول على حدودها، وتصديا لذلك الموقف التونسي، فإن المجاهد عنونت إفتتاحية العدد 27 بالعنوان التالي" الخبز المسموم" جاء فيها على الخصوص «إن فرنسا قد عرضت هذه الصفقة على ليبيا في أوائل سنة

[1] جريدة المجاهد: مؤتمر المهدية كيف...، ع26، مصدر سابق، ص. 12.

[2] محمد الميلي: المصدر السايق، ص.100. 101.

[3] مريم صغير: البعد الإفريقي...، المرجع السابق، ص. 72.

1958، فرفضت الحكومة الليبية والبرلمان والملك مقتنعين بحجج جبهة التحرير الوطني ومضحيين بالفوائد والمرابيح [1]».

- وتزايدت بعدها الضغوطات التونسية و المغربية لخلق صعوبات لجيش التحرير الوطني عن طريق مصادرة الاسلحة، لذا فإنه يمكن القول إن المشكل الجوهري الذي عانت منه جبهة التحرير الوطني على صعيد علاقاتها بنظامي تونس والمغرب الأقصى وهو التناقض بين التصريحات الرسمية العلنية والتي تؤكد على التضامن المطلق مع الجزائر و الممارسات الميدانية المنافية لذلك[2]، خاصة في ظل مجيئ ديغول و ظهوره على الساحة السياسية الفرنسية أدى بمسيري الدول المجاورة الى تجنب إمكانية امتداد النزاع الجزائري إلى البلدان المغاربية من ثم الاصطدام المباشر بفرنسا[3].

3–ندوة الرباط أكتوبر 1958:

في إطار مواصلة تنفيذ مقررات مؤتمر طنجة، وتكملة لما انجز في ندوة المهدية عقدت الكتابة الدائمة للمغرب العربي إجتماعا يوم 15أكتوبر 1958 حضره ممثلو الأحزاب الثلاثة أحمد بومنجل وأحمد فرنسيس عن جبهة التحرير الوطني الجزائري، محمد بوستة وعبد الحفيظ القادري عن حزب الإستقلال المغربي، وأحمد التليلي والفرجاني بلحاج عمر عن الحزب الدستوري الحر التونسي [4] وعند إنتهاء الجلسة قرأ أحمد التليلي على الصحفيين البلاغ التالي يحتوي جدول أعمال ندوة الكتابة الدائمة للمغرب العربي وكان جدول أعماله كالآتي:

1– تطور القضية الجزائرية بعد إعلان الحكومة المؤقتة الجزائرية وغداة الإستفتاء الفرنسي وقبيل الانتخابات الفرنسية.

2– مضاعفة عمل المغرب العربي الموحد لفائدة استقلال الجزائر.

---

[1] عامر الرخيلة: الثورة الجزائرية.....، المرجع السابق، ص. 169.

[2] عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي....، المرجع السابق، ص.ص.293.294.

[3] الديبلوماسية الجزائرية، 1830–1962، المرجع السابق، ص146.

[4] بشير سيعدوني: المرجع السابق، ج 2، ص.103.

3- تنصيب الجمعية الإستشارية لأقطار المغرب العربي.

4- مضاعفة التعاون بين شعوب وحكومات المغرب العربي [1].

أعلن قادة الغرب العربي عن جدول الأعمال السالف الذكر ليتظاهروا، على ما يبدوا، أمام شعوبهم وأمام الرأي العام العربي والدولي أنهم منسجمون متفقون على معظم القضايا التي تخدم شعوبهم، خاصة ما تعلق منها بالقضية الجزائرية، وهذا بعد الفتور الذي ساد العلاقات بين هذه البلدان، وخاصة بين جبهة التحرير الوطني والقادة التونسيين، رغم كل هذه القرارات إلا أنها لم تطبق نظر لسياسة شارل ديغول و سعيه الدؤوب لإفشال مقرارات طنجة بإغراء المغرب وتونس، وتهديدهما تارة أخرى، وإستجابة هذين البلدين لمساعي ديغول، وأيضا إلى فتور العلاقات المغاربية، خاصة نظام تونس، الأمر الذي جعل جبهة التحرير الوطني تعتبر تصرفات النظام التونسي إنحرافا عن خط طنجة وإبتعاد عن مبادئ التضامن ومثله العليا، وقد يكون مقدمة لما هو أدهى[2].

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ج 1، ص.ص.438.439.

[2] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ج2، ص.104.

الفصل الثاني: المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية:

المبحث الأول: الحكومة المؤقتة في مواجهة مناورات ديغول

1- ميلاد الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958.

2- مخطط ديغول لتسوية المسألة الجزائرية.

المبحث الثاني: انعكاسات المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية.

1- تأزم العلاقات الجزائرية التونسية.

2- أزمة الخلاف الحدودي الجزائري المغربي.

الفصل الثاني: المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية

وقد تطرقنا في هذا الفصل الى مبحثين حيث قمنا بعنونتهما كالآتي:

المبحث الأول: الحكومة المؤقتة في مواجهة مناورات ديغول.

1. ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: 19 سبتمبر 1958.

لقد ظلت فكرة تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ عام 1956، وقد خول مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية، وكان عبان رمضان[1] وقادة الوفد الخارجي قد تحدثوا مبكرا في بداية عام 1955 عن تكوين حكومة جزائرية مؤقتة تتولى المفاوضات مع فرنسا[2]، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك "بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة ج.ج بدأت تتبلور بعد إختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956، وهذا بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي إستهدف من ورائه الفضاء على الثورة الجزائرية بإعتقال زعمائها"[3].

وفي عام 1957 طرحت للنقاش بصورة جدية من خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في القاهرة من 22 إلى 27 أوت 1957 حيث فوض في هذا اللقاء القرار إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيلها[4] وتضمنت هذه اللائحة قرارات خاصة بتوضيح

---

[1]– هو من مواليد 10 جوان 1920 بضواحي الأربعاء ناثي راثن بمنطقة القبائل، جند في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية، و كان مناضل في حزب الشعب وحركة الإنتصار ثم سجن بسبب نشاطه السياسي من 1951–1955 وبعد خروجه من السجن نشط في الثورة وقام بضم عناصر من الحزب الشيوعي وجمعية العلماء إلى الثورة، وكان من مهندسي مؤتمر الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم إغتياله في تيطوان بالمغرب 27 ديسمبر 1957 . ينظر: رشيد بن يوب: دليل الجزائر السياسي، المؤسسة والوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص، 148.

[2] مقلاني عبد الله: ظافر نجود، التاريخ السياسي .....، المرجع السابق، ص. 333.

[3]– عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958–1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص.ص.42.43.

[4]– محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961، تر: على الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص.105.

بعض مبادئ القيادة والتسيير ومن بينها بند أهداف الثورة في تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية وإجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية[1] كما أن مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1958 والذي جمع الأطراف المغاربية دعا إلى تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بالتشاور مع حكومتي تونس والمغرب، ودارت نقاشات موسعة بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وقدمت تقارير مشجعة على إنشاء هذه الحكومة منها تقرير كريم بلقاسم في 5 ماي 1958، والذي بحث على إنشاء الحكومة المؤقتة ج.ج في هذا التوقيت بقصد رفع عزيمة الشعب والجيش معا، وأبدى بعض أعضاء اللجنة تحفظاتهم ومنهم محمد الأمين دباغين[2] حين حاول كريم بلقاسم منذ تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ 1957 أن يخلق قيادة موحدة لجيش التحرير وقادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج، وكان من المأمول أن يدعمه العقيد عمر أو عمران والعقيد مجمود الشريف، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال تحالفا ضد كريم بلقاسم و منعاه من الإنفراد بالسلطة[3]، واعترض الزعماء المعتقلون عن ترشيح دباغين لهذا المنصب وأخيرا توافق الباءات الثلاث على إنهاء المشكلة بتسمية فرحات عباس[4]رئيسا للحكومة والإستراد على الوزارات السيادية في هذه الحكومة[5].

---

[1]– مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، د.ت، ص.143.

[2]–عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954–1962، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص. 116.

[3]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص.474.

[4]– ولد بالطاهر قرب جيجل سنة 1899 درس المرحلة الإبتدائية بالطاهير و واصل دراسته الثانية في سكيكدة وقسنطينة، صيدلي إبتدأ نشاطه في خدمة القضية الوطنية منذ تخرجه من الكلية، أسس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وتولى رئاستها ثم وسع نشاطه، عمل بجانب جماعة الأمير خالد إلى أن أسس أحباب والحرية، كان أحد محرري وثيقة البيان وحين خروجه من السجن أسس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إنضم للثورة بعد إندلاعها وإستقر في القاهرة ونشط في الوفد الخارجي، وهو أول رئيس للحكومة الجزائرية، توفي في سنة 1985. ينظر: عبد الله مقلاني: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص.ص.362–363.

[5]–عبد الله مقلاني، ظافر نجود: التاريخ السياسي....، المرجع السابق، ص.334.

ولعل السبب الرئيسي الذي أدى بقيادة الثورة الجزائرية إلى التفكير في إنشاء حكومة مؤقتة ج.ج تلك الخلافات التي نشبت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بل وعدم قدرتهم على الإنسجام في العمل خاصة بعد تورط بعضهم في القضاء على عبان رمضان وقد نتج عن هذه الخلافات الحادة أن فقدت لجنة التنسيق والتنفيذ الكثير من مصداقيتها[1].

ويلاحظ أنه قد حصل نفس الإنقسام على مستوى المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2] وقد أدى إلى إستياء قادة الثورة في الداخل من تصرفات أعضاء مجلس الثورة وعدم قدرتهم على تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية[3].

وقد إستغل الجنرال ديغول[4] هذه الخلافات بين قادة الثورة على مختلف المستويات، وأمر برفع عدد المجندين من أبناء الجزائر من 30.000 إلى 60.000 وذلك لدعم 500.000 جندي فرنسي الموجودين بالجزائر سنة 1958 وحوالي 1400 ضابط في المخابرات، كانوا يعملون جميعا من أجل القضاء على الثورة، وكذلك نسجل في ذات السياق إنشاء خط موريس الذي حال دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر، ففي 8 جويلية 1958 كتب العقيد أو عمران المسؤول عن التسليح رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وأبلغهم أن خط موريس المكهرب قد أصبح يشكل

---

[1]–عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.430.

[2]–لقد إنقسم أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى قسمين: الأول يسيطر عليه كريم بلقاسم والثاني برئاسة عبد الحفيظ بوصوف الأمر الذي خلق أزمة ثقة داخل المجلس نفسه. ينظر: فتحي الديب: المصدر السابق، ص.388.

[3]–عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص.430.

[4]–رجل دولة فرنسي وأبرز رجلاتها في قرن العشرين ولد بمدينة ليل بشمال الفرنسي سنة 1908 إتجه للعمل في الجيش وإلتحق بمدرسة "سان سير" وحصل على المرتبة الثالثة، شارك في ح ع 1، وألقى عليه القبض من قبل الألمان وسجن سنة 1924، شارك في ح ع 2 وبعدها إستطاع ديغول أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة بدعم من تشرشل منذ 7أوت 1940، وواصل مسيرته السياسة إلى غاية سنة 1946 ثم يتوقف ليعود بعد ذلك سنة 1958 لإنقاذ فرنسا، توفي بتاريخ 9 نوفمبر 1970. ينظر: عبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهد 1830–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010،ص.ص.128–129.

خطرا كبير على جنود الجيش التحرير الوطني، الذي يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية و الدخول إلى أرض الوطن، ففي فترة لا تتجاوز 60 يوما أستشهد حوالي 6000 مجاهد[1].

وأمام هذا الأمر الخطير، لم تستطيع لجنة التنسيق والتنفيذ الصمود فدعت أعضائها إلى الاجتماع يوم 9 سبتمبر 1958 تمت فيه مناقشة ترتيبات الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة ج.ج والمتكونة من كريم بلقاسم وبن طوبال وأو عمران وفرحات عباس، وبعد إنتهاء هذا الاجتماع إطلعت خلاله على التقارير المقدمة من اللجنة وبدلا من إستدعاء المجلس الوطني للثورة التي يحق له إتخاذ القرار في هذه الحالات قام أعضاء اللجنة من تلقاء أنفسهم بتكوين حكومة برئاسة فرحات عباس على أنه يضل فيها الباءات الثلاث هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل[2].

وبعد ذلك قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها وإعترافها، حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالإتصال بفتحي الديب وقام لمين دباغين من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لإعلام الملك محمد الخامس بالقرار في حين زار كريم بالقاسم ومحمود شريف تونس وأطلعا رئيسها الحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ. كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة ج.ج [3] ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس حمال عبد الناصر[4].

وتم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة ج ج يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958[5] على الساعة الواحدة بعد الظهر، أي بعد مرور 1416 يوما على قيام الثورة في فاتح نوفمبر 1954، صدر بلاغ في وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط، تم الإعلان فيه عن إنشاء الحكومة

---

[1]شبوب محمد: اجتماع العقداء العشر: من 11أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسباسه وإنعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر: تخصص الثورة الجزائرية 1954-1962، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2009-2010، ص.ص.15.16.

[2]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر .....،ج2، المرجع السابق، ص.105.

[3]–ينظر الملحق رقم 07

[4]–عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي....، المرجع السابق، ص.46.

[5]–سعد دحلب: المصدر السابق، ص.78.

المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس ونائبه كريم بلقاسم[1] وقد أثار خبر تأسيس الحكومة المؤقتة صدى واسعا حيث إعترفت بها عدة دول نذكر منها العراق، ليبيا، المغرب وتونس وفي اليوم الثاني أعلنت المملكة السعودية وكوريا الشمالية إعترافهما لتلحقها في اليوم الثالث مصر واليمن ثم الصين والسودان في اليوم الموالي، وقد أعطت هذه الإعترافات دفعا قويا للقضية الجزائرية إذ عملت على مساندتها ماديا ومعنويا وهو الأمر الذي أزعج الحكومة الفرنسية وخلط أوراق الجنرال وهو في بداية الطريق على الثورة الجزائرية[2].

2/ مخطط ديغول لتسوية المسألة الجزائرية.

شكل 13 ماي 1958 تاريخ الإنقلاب الذي أعاد شارل ديغول إلى السلطة في البداية إنتصار المطالبين "بحق المتابعة" وبالحرب إلى أقصاها من أجل تدمير القوات الجزائرية المسلحة، كان أسياد المؤامرة يعرفون جدية وصدقية شارل ديغول وقوة شعوره الوطني، وكانوا يتوقعون منه إعادة تنشيط الجبهة الداخلية وتحسين الوضعية العسكرية [3].

ولما عاد الجنرال ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا، حاول بشتى الوسائل السياسية التي إتبعها طرح دستور الجمهورية الخامسة يوم 28 سبتمبر 1958 في فرنسا، وكان الإستفتاء في الجزائر "هل توافق على الدستور أم لا؟" وهو نفس السؤال الذي كان في فرنسا، ومن خلال هذا الإستفتاء حاول ديغول أن يظهر للعالم أن وجود فرنسا في الجزائر لا يمثل إحتلالا، وإنما هو من أجل تحقيق الديمقراطية والأمن[4] ولقد واجهت ج ت وهذا المخطط من خلال إرسال محمد يزيد ممثلها لدى الأمم المتحدة بمذكرة أمينها العام، أوضح فيها أن ج ت وتريد أن تنذر فرنسا بأن الإستفتاء لا يشكل حلا يخرجها من الحرب، ولفضح سياسة ديغول وقطع الطريق على المحاولات الرامية، لإشراك الجزائريين في الإستفتاء قررت ج ت وتشكيل حكومة جزائرية تتولى مهمة تسيير الثورة

[1]–عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.475.

[2]– شبوب محمد: المرجع السابق، ص.24.

[3]–خالد نزار: يوميات الحرب، المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص.50.

[4]عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الإستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر ، 2013، ص.258.

في الداخل و الخارج، وتوجيه النشاط الدبلوماسي بالخارج نحو تجنيد الرأي العام العالمي و إطلاع الحكومات الأجنبية على مقاصد الحكومة الفرنسية[1].

ما من شك أن ديغول يعترف أنه جدد جذريا اللغة السياسية التقليدية لفرنسا تجاه الجزائر بإدخاله مفاهيم لم تكن مستعملة بل ونادرة، فهو يعرف كيف يستغل الظرف السياسي بكشفه صرامته في الوقت المناسب[2].

إن ملامح هذه السياسة بدأت مباشرة بعد زيارة ديغول إلى الجزائر، حيث إعتمد في سياسته تجاه الجزائر بالجمع بين وسيلتين هما مضاعفة المجهود العسكري ووضع مشاريع ذات صيغة إجتماعية وإقتصادية هدفها إضعاف الثورة[3].

ولقد إستعمل ديغول مختلف أشكال القوة للقضاء على الثورة الجزائرية عسكريا حيث قام بتعيين الجنرال شال موريس، هذا الأخير أعد مشروعا جديد للقضاء على الثورة الجزائرية، فاعتمد برنامج سمي بإسمه "خط شال" حيث سطر فيه الجنرال مخططه حسب الخطة التالية والمتمثلة في:

أولا: تهدئة الولاية الخامسة، ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والخامسة فجبال الظهرة وطريق الإتصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة.

ثانيا: تهدئة الولاية الثالثة وأخيرا تهدئة الولاية الثانية[4].

غير أن فكرة إغلاق حدود الجزائر الثائرة فكرة إستعمارية قديمة، فلقد كانت إهتمامات الفرنسيين بغلق الحدود الجزائرية التونسية منذ فجر أول نوفمبر 1954 حيث تكرت الإجتماعات على

---

[1] أحمد سعيود: المرجع السابق، ص.ص 177.176.

[2] جمال خرشي: الإستعمار وسياسة الإستيعاب والإدماج في الجزائر 1830-1962، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص.497.

[3] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص.86.

[4] – معمر العايب: العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008-2009، ص 236.

الحدود بين المقيم العام الفرنسي في تونس الجنرال بوايي دولاتور والحاكم العام بالجزائر روجي ليونار للتنسيق وأحكام غلق الحدود أمام تسربات الفلاقة والمجاهدين[1].

وقد إجتهدت قيادة الثورة في مجابهة خطر إغلاق الحدود المحكم حيث تمكنت من إختراق أسوار السجون والمحتشدات بفضل إيجاد موالين لها داخل هذه المحتشدات، وبذلك فشل أهداف المخطط في الفصل بين الشعب وثورته[2] إلى جانب هذا حاول ديغول جر قيادة الثورة في الداخل إلى سياسة جديدة والمتمثلة في دعوة ديغول جنود جيش ت وإلى تسليم أنفسهم من خلال المشروع التي تم عرضه في ندوة صحفية يوم 23 أكتوبر 1958 المعروف بسلم الشجعان حيث طالب فيه جيوش التحرير بالإستسلام ورفع الراية البيضاء وعودة المجاهدين إلى ذويهم وأعمالهم[3].

وكان هدف هذا المشروع والعمل على إضعاف ج.ت.و وتمهيدا للقضاء على الثورة وذلك بزرع الخلافات و الإنقسامات بين قياداتها[4].

كما إتبع الجنرال ديغول أساليب سياسة مراوغة لإظهار رغبته في حل القضية الجزائرية، وقد تبنى عدة مشاريع سياسية تهدف إلى تجسيد سياسة الإدماج التي تبناها حيث أصدر تعليمات ترمي إلى جزأرة الإدارة الفرنسية والإستعانة بالأعيان المسلمين كورقة بديلة لجبهة التحرير الوطني[5] حيث وجه خطابا في 4 جويلية 1958 قائلا: "...سندمج الجزائر تمام في فرنسا..."[6].

---

[1]– محمد ياحي: الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.ت، ص.25.

[2]– عبد الله مقلاتي، ظافر نجود: التاريخ السياسي ...، المرجع السابق، ص. 376.

[3]–بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص.97.

[4]–عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص.574.

[5]–عبد الله مقلاتي، ظافر نجود: التاريخ السياسي.....، المرجع السابق،ص.377.

[6]– معمر العايب: المرجع السابق، ص.237.

وردت جبهة التحرير الوطني على سياسة ديغول في عدة مناسبات حيث رفضت مشروع الصلح الذي قدمه ديغول وأدانت سياسة الإدماج وحددت ج.ت.و وبصفة قطعية شروطها القائمة على أساس الإعتراف بالإستقلال التام للجزائر دون قيد او شروط كأساس لتفاوض[1].

وتكملة للمشروع العسكري الذي أتبعه ديغول في الجزائر فإنه إضطر إلى تنفيذ مشروع قسنطينة الذي كان عبارة عن محاولة إصلاحية شملت الميدان الاجتماعي والاقتصادي لفائدة بعض الجزائريين الذين فتحت لهم أبواب التمدرس والتوظيف العمومي وكذا إقامة المشاريع الصناعية الكبرى[2] حيث أن هذا المشروع حمل في ظاهره أهداف إجتماعية لكن في باطنه كان يصب من أجل القضاء على الثورة وهو مخطط خماسي يعتمد أساسا على الثراوات الباطنية للصحراء الجزائرية التي حاولت فرنسا إستغلالها منذ عام 1957[3].

لكن سياسة ديغول الإصلاحية تلك باءت بالفشل هذا لأن الأهداف الخفية من مخططاته تلك كانت هي القضاء على الثورة عن طريق عزل الشعب عنها بواسطة الإغراء بالعمل والأرض والسكن وتكوين طبقة برجوازية أو ما يسمى بالقوة الثالثة وبالتالي فالشعب الجزائري رفض تلك الإصلاحات خاصة أمام تدخل قادة الثورة بتوضيح المخطط الإستعماري وتبليغ القادة بحقيقة مشاريع ديغول ومدى خطورتها[4].

وتحت ضغط الثورة وفشل كل المحاولات العسكرية والسياسية للقضاء عليها إعترف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري ولكن وفقا لشروط وقيود أفرغته من كل محتوى إيجابي ففي 16 سبتمبر 1959 صرح في خطابا قائلا "أمام فرنسا مشكلة صعبة ودموية ماتزال مطروحة ومشكلة

[1]–جريدة المجاهد: حكومة الثورة لا تفاوض في الإستقلال، ع32، (نوفمبر 1958)، ص.76.

[2]سيدعلي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزئرية 1960–1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص.16.

[3]– معمر العايب: المرجع السابق، ص.237.

[4]– محمد شبوب: المرجع السابق، ص.31.

الجزائر يجب علينا حلها لا للشعارات العميقة والمبسطة لهؤلاء وأولئك" في إشارة منه لشعار الجزائر المستقلة التي تتبناه ج.ت.و وشعار الجزائر فرنسية التي يتبناها ديغول و حكومته[1].

وقد ردت الحكومة المؤقتة عليه يوم 28 سبتمبر 1959 بقبولها لمبدأ تقرير المصير وإستعدادها للتفاوض المباشر مع فرنسا في الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال، ولكنها رفضت تأخير تقرير المصير لمدة أربع سنوات، كما إقترح ذلك ديغول وقوبل ردها بالتأييد الكامل من طرف الدول الشقيقة والمحايدة في الأمم المتحدة[2] كما أن ج.ت.و عرفت كيف تبطل المناورات التي لجأت إليها السلطات الفرنسية في مسألة المفاوضات، مما جعل ديغول يعرض علانية يوم 10 نوفمبر 1959 على قادة الثورة التفاوض ولبحث شروط إنهاء المعارك، وردت الحكومة الجزائرية على هذا العرض باشتراط أن تتم المفاوضات مع الوزراء الخمسة الجزائريين المتعلقين من طرف فرنسا لتمثيل الجزائريين[3] لكن ديغول رفض وقال أنه لا يتفاوض مع رجال يوجدون خارج المعركة، وأراد ديغول بهذا إيجاد قوة ثالثة بدعوى أن الحكومة لا تمثل كل الجزائريين، لكنه ما لبث أن لمس الحقيقة بنفسه عند زيارته للجزائر في ديسمبر 1960 ليشرح سياسته الجديدة[4] فاستقبلته جموع الجزائريين وهي تحمل علم جبهة التحرير الوطني وتنادي بشعاراتها فعاد من الجزائر وهو مقتنع بإستحالة سياسته الجديدة[5].

ولقد دعى ديغول بشكل رسمي وعلني عبر الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960 إلى الجلوس حول طاولة التفاوض، حيث كلفت الحكومة المؤقتة السيد محمد الصديق بن يحي وهو مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة وأحمد بو منجل[6] أما الوفد الفرنسي فقد كان يقوده روجي

---

[1]–رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول....، المرجع السابق، ص.303.

[2]– يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين..، ج2، المرجع السابق، ص.189.

[3]– محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص.281.

[4]– محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 2008، ص. 232.

[5]عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص.42.

[6]– يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين....، ج2، المرجع السابق، ص. 189.

موريس (roger.moris) المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الإليزي والعقيد ماتون، وإنطلقت هذه المحادثات بتاريخ 25 جوان 1960 بمدينة "مولان الفرنسية" وإستمرت إلى غاية 29 من نفس الشهر[1] وفي هذا الصدد يقول فرانز فانون "إن القوى الكولونيالية إكتشفت أنها غير قادرة على إلحاق الهزيمة بالجيش الوطني الجزائري ... وأن الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري منذ أربعة سنوات كانت السرير التي لفظت فرنسا أنفاسها عليه في إفريقيا"[2].

إن معالجة ديغول للمسألة الجزائرية إتسمت بالواقعية والجرأة فكانت أقواله وممارساته إنعكاسا للظروف التاريخية التي يحياها العالم، وأدرك بفضل الثورة وصمودها العسكري في الداخل وإنتصاراتها الدبلوماسية في الخارج، أنه قد أن الأوان ليتمتع الجزائريين بحقهم في تقرير مصيرهم بإعتباره السبيل الوحيد لحل المسألة الجزائرية، أما بالنسبة للجزائر فقال أنه لا يخشى أبدا حل المسألة المطروحة منذ 130 عاما قبل بدء المفاوضات بين فرنسا و ج.ت.و الجزائرية، حيث قال ديغول في مؤتمره الصحفي يوم 11 أفريل 196 "إن الجزائر كلفتنا أكثر مما نتحمل وأن تصفية الإستعمار يعتبر من حيث النتيجة لصالح سياستنا " وقد حافظ ديغول في حله للمسألة الجزائرية على حق الشعب الجزائري بتقرير مصيره وأجر الإستفتاء المعروف يوم 8 جانفي 1961 حيث وافق على سياسة ديغول الجزائرية بأكثرية 21 مليون من أصل 27 مليون مواطن[3].

[1]– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص.522.

[2]– فرانز فانون: لأجل الثورة الإفريقية، تر: ماري وديا لاطوق، دار الفارابي، بيروت،2007، ص.ص.195. 196.

[3]– سعد الدين إبراهيم وأخرون: ديغول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، سلسلة الحورات الدولية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1990، ص.36.

المبحث الثاني: إنعكاسات المناورات الديغولية ومصير الوساطة المغاربية

1-تأزم العلاقات الجزائرية التنوسية:

إن مظاهر التضامن الذي أكده مؤتمر طنجة والذي أكسب الثورة الجزائرية مزيدا من تضامن شعوب المغرب العربي معها وما تركه من صدى إعلامي واسع أصبح هاجس يهدد المصالح الفرنسية في منطقة المغرب العربي، الأمر الذي جعل ديغول يدعو إلى إشتراك الدولتين (فرنسا وتونس) في بعض المشاريع الاقتصادية لضرب التضامن المغاربي من جهة وخدمة المصالح الفرنسية من جهة أخرى فعرضت على تونس الدخول في المنطقة المشتركة لإستغلال الأراضي الصحراوية[1].

بعد أيام قليلة من إنتهاء مؤتمر المهدية بتونس 17 جوان 1958، وقع خلاف بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني وكان سببها هو التوقيع على إتفاقية إيجلي بين الحكومة التونسية وفرنسا في 30 جوان 1958 [2]التي تسمح للشركة الفرنسية STRAPSA [3] لمد أنبوب إيجلي Edjelé البترولي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء الصخيرة بقابس شمال تونس ليشحن منها البترول الجزائري لفرنسا[4]، حيث لم تتردد جبهة التحرير الوطني في إعتبار أن الإتفاقية التونسية سلوك مخالفا لتعهدات النظام التونسي بقيادة لحبيب بورقيبة، هذا الأخير الذي أكد أياما قبل الاتفاق الفرنسي التونسي أنه "لا يستطيع أن يمنع التونسيين من الكفاح إلى جانب إخوانهم الجزائريين"، إضافة إلى تأكيده قبل العدوان على الساقية "أن الحرية مسبقة على الخبز"[5]

---

[1]– محمد الهاشمي عباس: بورقيبة ونويرة ذكريات ومذكرات، تر: الشاذلي التعليمي، ميدياكوم، تونس، 2010، ص. 188.

[2]– محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص. 288.

[3]مسعود معداد: حرب الجزائر أحداث تاريخية وتعاليق، تر: حروش موهوب، د.ط، موفم للنشر، الجزائر، 2013،ص.162.

[4]– محمد الميلي: المصدر السابق، ص.107.

[5]– اسماعيل ديش: المرجع السابق ، ص.110.

لقد كان الإعلان مفاجئا لجبهة التحرير الوطني وسببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس، ذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السائدة بين الطرفين، وهو إنتهاك صريح لقرارات طنجة خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الإتفاقية [1].

إذ رفعت لها مذكرة في هذا الشأن في جانفي 1958، وأعقبتها بمذكرة أخرى في جوان من السنة نفسها أوضحت فيها الإنعكاسات الخطيرة لتوقيع هذه الإتفاقية والمتمثلة في:

1/ أن التوقيع على مثل هذه الإتفاقية يعني الإعتراف بحق فرنسا التصرف في ثورات الجزائر.

2/ أن موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعني خرقا فادحا الإتفاقية طنجة

3/ أن الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة علية، ومقابل إستثمار هذا البترول آلاف الضحايا الجزائرين الذين يمثل ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.

4/ أن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار الصحراء الإستراتيجية.

5/ أن مشروع الأنبوب هذا من شأنه أن يحقق تعبئة الإحتكارات و رؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا، في نفس الوقت الذي يمنح فيه الحكومة الفرنسية بتبرير إستمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.

6/ إن إستغلال بترول إيجلي يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بما يخدم السياسة الإستعمارية ويطيل أمد الحرب.

[1]– جريدة المجاهد: ع27، (22 جويلية1958)، ص.3.

7/ أن تعجيل نهاية الحرب يتطلب ظهور المغرب العربي كتلة متضامنة لا تصدع فيها[1]

ووجهة نظر لجنة التنسيق والتنفيذ هذه أبلغتها لبورقيبة أسبوعا قبل المصادقة على الإتفاقية، وأمام تصلب موقفه وجهت له رسالة علنية بتاريخ 23جوان 1958 بينت فيها القلق الشديد الذي تشعر به جراء الأنباء المتداولة بقرب الإتفاق على مشروع أنبوب إيجلي، موضحة الأسباب السياسية العميقة وراء مساعي فرنسا لجر ت تونس نحو هذه الإتفاقية، التي رفضتها ليبيا والمغرب بتوجيه منها، ودون جدوى إرتمت المصالح الوطنية الضيقة لبورقيبة في أحضان الإستراتيجية الديغولية الهادفة الى ضرب التضامن المغاربي وفصل الصحراء واعتماد البترول ورقة استراتيجية في حرب الجزائر[2]

وعلى ذلك ردت الصحافة التونسية، محاولة تبرير الإتفاقية بحجة كونها إقتصادية محضة، تخدم الإقتصاد التونسي بتوفيرها لمناصب شغل، وزيادة دخل العامل التونسي مما يمكنه من تأمين خبزه اليومي[3].

ولم تكن هذه الحجة لتقنع جبهة التحرير الوطني فردت عليها بلهجة لإذعة بصحيفة المجاهد بمقال إفتتاحي، عنوانه* الخبز المسموم* منتقدة فيه الموقف التونسي السلبي إزاء الثورة الجزائرية، مبرزة فيه أن الحرية تأتي قبل الخبز مذكرة بمواقف عربية فذة كرفض الوطنين في سوريا ولبنان عبور أنابيب البترول عبر الأراضي السورية اللبنانية تضامنا مع مصر على إثر العدوان الثلاثي عليها بعد قرار عبد الناصر بإغلاق قناة السويس[4].

وردا على هذه الإنتقادات قررت السلطات التونسية بعد إطلاعها على محتويات العدد الثامن والعشرون في المطبعة حجز العدد قبل نزوله إلى السوق وإضطرت حصة صوت الجزائر للتوقف

---

[1] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان...، المرجع السابق، ص. 403.

[2] المرجع نفسه: ص.ص.403.404.

[3] بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية التونسية 1962-1954، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2005-2006.ص.122.

[4] بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية التونسية...، المرجع السابق، ص.123.

بعد أن أخضعت برامجها للمراقبة، ثم منع دخول السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958 وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة[1].

وقد كانت لهذه الإتفاقية مجموعة من الإنعكاسات على الثورة الجزائرية من بينها:

1- إن هذا الإتفاق تدعيما غير مباشر سياسيا وماديا من طرف الحكومة التونسية للإستعمار الفرنسي وقمع فرنسا المتضاعف للشعب الجزائري.

2-إستغلال هذا الإتفاق من طرف فرنسا لمحاولة تخليط الرأي العام العالمي على أن الثورة الجزائرية مرفوضة حتى من طرف جيرانها الذين يتعاملون مع فرنسا بشكل عادي على حساب جبهة التحرير الوطني.

3-هذا الإنفاق عبارة عن تدعيم لمشروع فرنسا لفصل الصحراء عن الجزائر.

4- التأثير السلبي على معنويات أعضاء جيش التحرير الوطني خاصة المتواجدين في الحدود الجزائرية التونسية[2].

وبذلك إستطاع الجنرال ديغول عن طريق هذه الإتفاقية أن يحدث شرخا كبيرا في العلاقات الجزائرية التونسية في تلك الفترة.

لكن ذلك لم يدم طويلا إذ سرعان ما إذا إحتوى البلدان خلافاتها بشأن إقامة أنبوب إيجلي في الإجتماع المنعقد في بداية شهر أوت من سنة 1958 في تونس بين الحكومة التونسية عن دعمها للقضية الجزائرية وتأكيدها على المبادئ المتفق عليها في مؤتمر تونس[3].

ظلت الأمور تسيير على أحسن ما يرام إلى غاية توقف مفاوضات مولان بين الجبهة وفرنسا في وقت إكتشاف الفرنسيون لأبار البترول في الأراضي الواقعة على الحدود التونسية، هذا

[1] عبد الله مقلاتي، صالح لميش: تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، شمس الزيبلن للنشر والتوزيع، الجزائري، 2013، ص.ص.223.222.

[2] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص.ص. 112.111.

[3] جريدة المجاهد: ع.28، (28 أوت 1958) ص.2.

الإكتشاف دفع الرئيس بورقيبة لطلب لقاء رجل الأعمال الأمريكي "روك فيلار" رئيس بلدية نيويورك وتفاوض معه على إستغلال البترول المتواجد في الجزائر على الحدود التونسية، بإعتبار أن البترول المتواجد في المنطقة يعتبر فرنسيا تحت تصرف الحكومة الفرنسية[1]، ومن نيويورك توجه بورقيبة إلى جنيف ومن هناك بعث بوزير الخارجية "مصمودي" ليطلب إستقبال الجنرال ديغول وبالفعل حدث اللقاء، وتحدث الطرفان عن البترول الحدودي[2] إذ إستغل الرئيس التونسي الظروف التي تمر بها الثورة وراح بتعديل حدوده مع الجزائر بإعتبار أن الدولة التونسية صغيرة مما دفع بورقيبة إلى محاولة ضم أراضي واسعة من الصحراء الجزائرية وكان يريد ترميم حدوده إلى غاية النقطة 233 بدل النقطة 220 مشير إلى الإتفاقية الفرنسية التركية عام 1910، ولقد أكد الرئيس التونسي مطلبه أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري 1959 معتبرا الصحراء الجزائرية بحرا داخليا تشترك فيه كل الدول المجاورة وقد هدد إذا لم يقبل هذا الإقتراح سوف يرفع القضية إلى محكمة العدل الدولية[3].

وكان بورقيبة يطمح من وراء المطالبة بمساحة لا تتجاوز عشرين كلم2، إلى فتح ثغرة يوسعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء جزء من الحدود الجزائرية التونسية بين بئر رومان وفور سانت، حيث أنه بإزالة هذا الحاجز يمكن أن يقتطع لنفسه منطقة خلفية يمكن أن تمتد من النيجر وتضم حقل إيجلي الواقع على مسافة ثمانين كيلو متر من الحد 233[4].

ولم يكتفي بالتصريحات بل سعى إلى تحقيق ذلك بكل الوسائل ليأخذ نصيبه من هذه الغنيمة، فإتصل بالجنرال ديغول وعقد الرئيسان إجتماعا يوم 27فيفري 1961 أثار من خلاله الرئيس بورقيبة قضية بنزرت تم تطرق إلى موضوع الرئيسي وهو إعطاءه جزءا من الصحراء، خاصة

[1] الطاهر سعيداني: مذكرات الرائد الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص.ص.172.171.

[2] الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص.172.

[3] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان..، ج2، المرجع السابق، ص.ص.262.261.

[4] رضا مالك، المصدر السابق، ص.194.

بعد إكتشاف البترول في المنطقة الحدودية الشرقية المحاذية لتونس وأعلمه بأن المنطقة تمتاز بطبقاتها الرسوبية والتي تعد كخزانات للبترول والغاز الطبيعي....[1].

وقد أكد الجنرال ديغول هذه الحقائق في مذكراته فأوضح أن بورقيبة أثار معه في البداية "قضية بنزرت" الا أن همه كان منصرفا بشكل خاص الى توسيع حدوده بضم جزء من الصحراء اليها، وأن وجود النفط أثار في نفسه هذه الرغبة بعد أن اكتشف في الصحراء الجزائرية، ولم يتم اكتشافه في تونس مبررا مسعاه ذلك بان الحدود بين الجزائر وتونس قد تم تخطيطهما قديما بشكل مبهم[2]، ولكنهما لم يتوصلا الى أية نتيجة فقد كان الجنرال ديغول متصلبا في موقفه[3].

يبدوا أن بورقيبة أراد بعد توقيع اتفاقية البترول والمطالبة بتوسيع الحدود على حساب الأراضي الجزائرية ولكن كل هذه الأطماع البورقيبية واجهتها طائرة الجيش الفرنسي بقنبلة منطقة بنزرت في 20 جويلية 1961، فكشف الستار على لقاء رامبويي التي كانت نتيجته الى الخزي والعار[4].

لقد أظهرت معركة بنزرت العديد من الحقائق التي كانت متوارية عن الأنظار سوى على المستوى الدولي أو القاري والإقليمي فهذه الأزمة التي عاشتها تونس بينت أنصار الشعوب الطامحة في التحرر والاستقلال فلقد ساند تونس في محنتها العديد من الدول العربية والافريقية ودول المعسكر الشرقي وفي الجانب الآخر وقف الى جانب فرنسا دول المعسكر الغربي المتحالف معها[5].

---

[1] بشير سعيدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962 ج1، دار مداني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.33.

[2] شارل ديغول: مذكرات الجنرال ديغول الأمل، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص.114.

[3] عز الدين معزة: فرحات عباس لحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص.413.

[4] سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص.137.

[5] محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص.21.

وكانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أول من بادر بوضع كل امكانياتها تحت طلب حكومة تونس الشقيقة لخوض المعركة في بنزرت ضد العدوان الاستعماري الغاشم، وهذا في الوقت الذي كان الاستعمار أن يضرب بعضا ببعض وأن يجد منفذا يتسرب منه الى صفوفنا لينفذ مناوراته الدنيئة على حساب مصالحنا الحقيقية وكرامتنا ووحدتنا المقدسة التي يجب أن توضع فوق كل اعتبار[1].

وعلى الرغم من الخلاف الذي كان بين الجزائر وتونس بسبب أطماع بورقيبة في الحدود الى أن هذا لم يمنع من تضامن الحكومة المؤقتة مع تونس على إثر العدوان الفرنسي على بنزرت 1961، فأعلنت الحكومة المؤقتة عن استعدادها لوضع قوات الجيش التحرير الوطني للمساندة والمساهمة في الكفاح الذي يقوده الشعب التونسي الشقيق من أجل تحرير بنزرت[2].

2-أزمة الخلاف الحدودي الجزائري المغربي:

عانى المغرب العربي من أثار الاستعمار الأوروبي الذي عمر طويلا على أرضه[3] إذ ترك هذا الأخير أثرا راسخا في المنطقة من خلال اثارة مشكلة الحدود في اطار سياسة فرق تسد[4].

فعلى سبيل المثال قضية الحدود بين المغرب والجزائر التي تعد من أكثر القضايا سخونة فقد اختلف الجانبان حول منطقة تندوف التي اعتبرها المغرب جزءا من أراضيه اذ قطعتها فرنسا وضمتها الى الجزائر خلال فترة الاحتلال[5].

---

[1]محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ، ص.22.

[2]المجاهد: ع101، (31 جويلية 1961)، ص.10.

[3]شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص.374.

[4]إسماعيل الدبش: المرجع السابق، ص.104.

[5]محمد محمود السرياني: الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها وتطورها ومشكلاتها)، أكاديمية نايف العربية، الرياض، 2001، ص.299.

بدأ تأزم الموقف بين المغرب ولجنة التنسيق والتنفيذ على الصحراء في أواسط 1957، ليبلغ منتهى أواخر شهر مارس 1958[1].

ويذكر يحي بوعزيز أن علال الفاسي كان يطالب بضم جزء كبير من الجزائر الى المغرب ونحن في أوج كفاحنا التحرري ضد الاستعمار الفرنسي وذلك من خلال ما كان ينشره من مقالات في جريدته التي سماها "صحراءنا"[2] وقد حدد علال الفاسي الحدود الشرقية للمغرب قائلا "إن لمن المعلوم أن تندوف وكولومب ببشار والقنادسة وواحات توات وما يتصل بها من بشار الى تنبكتو كلها أرض مغربية اقتطعتها فرنسا من بلادنا تدريجيا" وهذا ما أكده علال الفاسي في ندوة صحفية صرح بها يوم 5 جويلية 1956 حيث زعم أن الخريطة الجغرافية للمغرب وضعت سنة 1947 من طرف ابن عمه عبد الكبير الفاسي، لذا نجده يربط القضية الجزائرية بالقضية المغربية معتبرا أنه مجرد خروج فرنسا من الجزائر واستقلال هذه الأخيرة، تصبح كل الصحراء للمغب فقط معتبرا تندوف جزءا لا يتجزأ من صحراء المغرب، وظل يطالب الحكومة المغربية برفع قضية الحدود ووحدة مناطق المغرب الى الأمم المتحدة ضد فرنسا[3]، حيث كان يدلي بتصريحات أدت الى تسميم العلاقات من خلال مطالبه بأقاليم الصحراوية الملحقة بالجزائر[4].

استغلت المغرب الأقصى انشغال الجبهة بالكفاح المسلح بالداخل والديبلوماسي في الخارج ليعلن في أوت 1958 القرار الذي اتخذته وزارة الخارجية المغربية بتاريخ 21 مارس 1958، فقد أعلنت الصحافة المغربية عن مفاوضات مغربية فرنسية بشأن الحدود[5] حيث أصدرت السلطات

---

[1] عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مج7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.33.

[2] يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص.399.

[3] عبد الحليم مرجي: قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الابراهيمي وعلال الفاسي، 1919-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015، ص.137.

[4] محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينيون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص.199.

[5] عمار بوضربة: النشاط الديبلوماسي....، المرجع السابق، ص.145.

الملكية المغربية قرار بانشاء لجنة رسم الحدود بناءا على المفاوضات التي أجرتها مع فرنسا بنفس التاريخ وهو ما اعتبرته جبهة التحرير خرقا لمبادىء النضال الشمال الافريقي، فالمغرب بنى مواقفه من مسألة إعادة رسم الحدود انطلاقا من إعادة احياء المملكة المغربية التي تضم –على حد زعم علال الفاسي– شمال موريتانيا، أجزاء من السينيغال، مالي، الجزائر[1].

وخلال انعقاد ندوة الدار البيضاء في أفريل 1961 التي ضمت مالي، الجمهورية العربية المتحدة، غينيا وليبيا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أكد محمد الخامس ثانية على مطالبه في موريتانيا ومنطقة رقان الجزائرية، حينها قامت الحكومة المؤقتة بشجب موقف المغرب أمام كل الوفود الحاضرة واستطاعت أن تكسب تعاطفهم، ويبدو أن الحكومة المؤقتة ظلت تتعامل بحنكة سياسية ودهاء[2] ،قصد تفادي المواجهة وتعميق الصراع وذلك بايفاد بعثات تفاوضية مع السلطات المغربية قصد اقناعها بضرورة العدول عن الاتفاق التي أبرمته مع فرنسا سنة 1957 و1958، غير أن المغرب ظل يعرب عن موقفه بطريقة غامضة، حتى خلال المحادثات التي جرت بين فرحات عباس والملك الحسن الثاني في 11 جويلية 1961 حيث أكد هذا الأخير بأن المغرب لن يقدم على تقديم أي عرض بخصوص مسألة الحدود ما لم تعين لجنة عامة قصد دراسة مطالب المغرب والجزائر، والمقصود من اللجنة العامة هي اللجنة دولية، فالقضية لا تخص الدولتين كما فهمتها الحكومة المؤقتة وهو ما جعلها تؤكد مرة ثانية على موقفها المبدئي من المسألة الذي يقوم على:

–لا يمكن للمغرب حل مشكل الحدود مع الجزائر بناء على اتفاق 1957 مع فرنسا.

–إن المغرب قد تنقل لدعمه الأخوي والتضامني للشعب الجزائري بتفاوضه على قطعة تراب لا زال دم الجزائريين يسيل لأجلها.

[1] سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص.133.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.133.134.

-على المغرب دراسة خلافاته الحدودية مع الجزائر.

ومهما يكن فإن ظهور الخلافات الحدودية تحكمت فيها ظروف الثورة ذاتها، فمحاولة ديغول لأجل فصل الصحراء الجزائرية أغرت الجارتين هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن معركة الصحراء التي ناضلت من أجلها الثورة التحريرية كانت بالاتفاق مع المغرب وتونس وبالتالي كسب تضامن وتعاطف الدول الصحراوية، وهو ما يوضح الوضع الذي كانت فيه الحكومة المؤقتة، فمحاولة المغرب بالضغط من أجل التفاوض وفقا لرؤاه والا فالعودة الى اتفاق 1957، لأجل ذلك سعت الجبهة خلال محادثاتها مع الملك الثاني في 11 جويلية 1961 للعمل على انجاحها وهو ما تم بالفعل حيث توصل الطرفان الى الاتفاق

-تأجيل مناقشة قضية الصحراء الى ما بعد استقلال الجزائر.

-بعد الاستقلال يناقش الشعب الجزائري سيد هذه القضية.

-حل اللجنة رسم الحدود الناتجة عن اتفاق 1957 بين فرنسا والمغرب[1].

وفي الأخير نستنتج بأن الوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية كانت تتأرجح بين الممارسات السياسية من أجل دعم المصالح القطرية وبين المكاسب السياسية من خلال حرص القيادات على استغلال أية فرصة لتحقيق مصالحهم وكسب ود فرنسا وهذا ما أدى الى فشل الوساطة المغاربية لحل القضية الجزائرية خاصة في ظل السياسة الديغولية، وكانت الوساطة السويسرية بديل للوساطة المغاربية وبدخول الجزائر مرحلة المفاوضات واعتراف فرنسا بحق تقرير الشعب الجزائري أظهرت المغرب وتونس مساندتها للجزائر من أجل تقرير مصيرها أملا في حصولها على أجزاء من التراب الجزائري الذي كانت تراه فرنسا حقا لها قبل نيل الجزائر استقلالها، لاكن تفطن الجبهة لتلك السياسة وأبعادها وتعاملها بحنكة سياسية وبدبلوماسية مرنة خدمة لمصالح القضية الجزائرية والحفاظ على الدعم المغاربي شعبيا وحكوميا، مكنت الثورة من تجاوز تلك

[1] سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص.134.

الصعوبات بنجاح بحيث أقنعت النظامين بتأجيل حل تلك الخلافات الى ما بعد استرجاع السيادة الوطنية والتمكن من حل القضبة الجزائرية.

خاتمة

خاتمة

وفي الأخير وبعد دراستنا لموضوع الوساطة التونسية والمغربية لحل القضية الجزائرية توصلنا الى جملة من الاستنتاجات نوردها فيما يلي:

- ✓ أن الأقطار المغاربية الثلاث كانت تجمعها علاقة مشتركة تميزت بالتضامن والتآزر طيلة الفترة الاستعمارية وازدادت أكثر خلال الثورة التحريرية الجزائرية، اذا اعتبرت قضايا المغرب العربي قضية واحدة وأن مطمح الاستقلال لا يتحقق الا بوحدة حركات التحرر في هذه الأقطار، وتجسد ذلك غداة الحرب العالمية الثانية، إذ عملت جاهدة على تنسيق جهودها والتعاون فيما بينها بحكم اللغة والدين والمصير المشترك، اذ كانت ثمرة هذه المجهودات بداية بانعقاد مؤتمر المغرب العربي وصولا الى تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي وهو ما أثر سلبا على معنويات المدخل الفرنسي.
- ✓ أن تدخل المغرب وتونس للمساهمة في حل القضية الجزائرية عن طريق الوساطة جاء ضمن اقتناعها بضرورة تصفية المغرب العربي من التواجد الفرنسي في هذه المنطقة، ويمانهم بأن منح فرنسا استقلالها لتنفرد بالجزائر بشكل خطرا غير مباشر على استقرارهما لأن ذلك يعني مغرية الحرب.
- ✓ أن الملك المغربي محمد الخامس والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عمل على حل القضية الجزائرية سلميا وتجلى ذلك في مختلف المؤتمرات واللقاءات والندوات التي اعتبرت لخطوة أولى في اقتراح الوساطة مع فرنسا بطريقة ودية حفاظا على العلاقات مع هذه الأخيرة من جهة ودعم الثورة الجزائرية من جهة أخرى، اذ كانت لهذه الندوات واللقاءات غاية واحدة وهي توحيد مواقف المغاربة لإقامة وحدة بشمال افريقيا.
- ✓ أن الأقطار المغاربية الثلاث سعت الى تحقيق الوحدة المغاربية، وذلك من خلال سلسلة من المؤتمرات الهادفة والمدعمة للشعب الجزائري من أجل استكمال الوحدة الترابية وتحقيق الاستقلال أبرزها مؤتمر طنجو المغاربي المنعقد خلال فترة 27 الى

30 أفريل 1958، اذ يعد من بين المحطات الوحدوية التي حاولت فرنسا افشالها، حيث وضف بالأساس لخدمة الأهداف القطرية بخصوص بعض القضايا المطروحة، نذكر على سبيل المثال كقضية أو مشكلة الحدود التي أدت فيما بعد الى تأزم العلاقات على المستوى المغاربي، وعلى الرغم من المطامح التي كان مؤتمر طنجة يسعى الى تفجيرها الى أن السلطات الرسمية ميعت قرارات هذا المؤتمر حيث رفضت ربط مصيرها بالجزائر خاصة بعد مجيء الجنرال ديغول وسياسة "فرق شد" الهادفة لكسر جبهة طنجة وهو ما توضح بعد اخلاصها لفكرة التضامن وانسياقها وراء تحقيق مصالحها القطرية والذاتية، وقد تم تجاوز مقررات مؤتمر طنجة بعقد ندوة المهدية التي كانت بتونس بتاريخ 20 جوان 1958 حيث عملت فرنسا لمضاعفة مناوراتها وذلك من خلال تقديم مجموعة من الاغراءات الاقتصادية بهدف استمالة تونس من جهة وزعزعة العلاقات المغاربية من جهة أخرى.

- ✓ أنه بالرغم من الاجتماعات واللقاءات التي قامت بها الأقطار الثلاث من أجل تأكيد الوحدة المغاربية إلا أنها بقيت حبر على ورق ويتضح ذلك جليا في الأزمات والتوترات التي شهدتها العلاقات الجزائرية المغاربية والتي عرفت مرحلة من التراجع، حيث يمكن القول أن تونس والمغرب انساقا وراء الاغراءات والمشاريع الاقتصادية التي قدمتها فرنسا لهما في محاولة منها لإضعاف الثورة الجزائرية، هذه الأزمات المتمثلة في اثارة المشكلات الحدودية بين كل من الجزائر مع المغرب وتونس والتي مهدت لطهور لظهور صراع سياسي وايديولوجي يتماشى و المصالح الذاتية على حساب القضية الجزائرية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): مقطع مقتطف من بيان 1 نوفمبر 1954

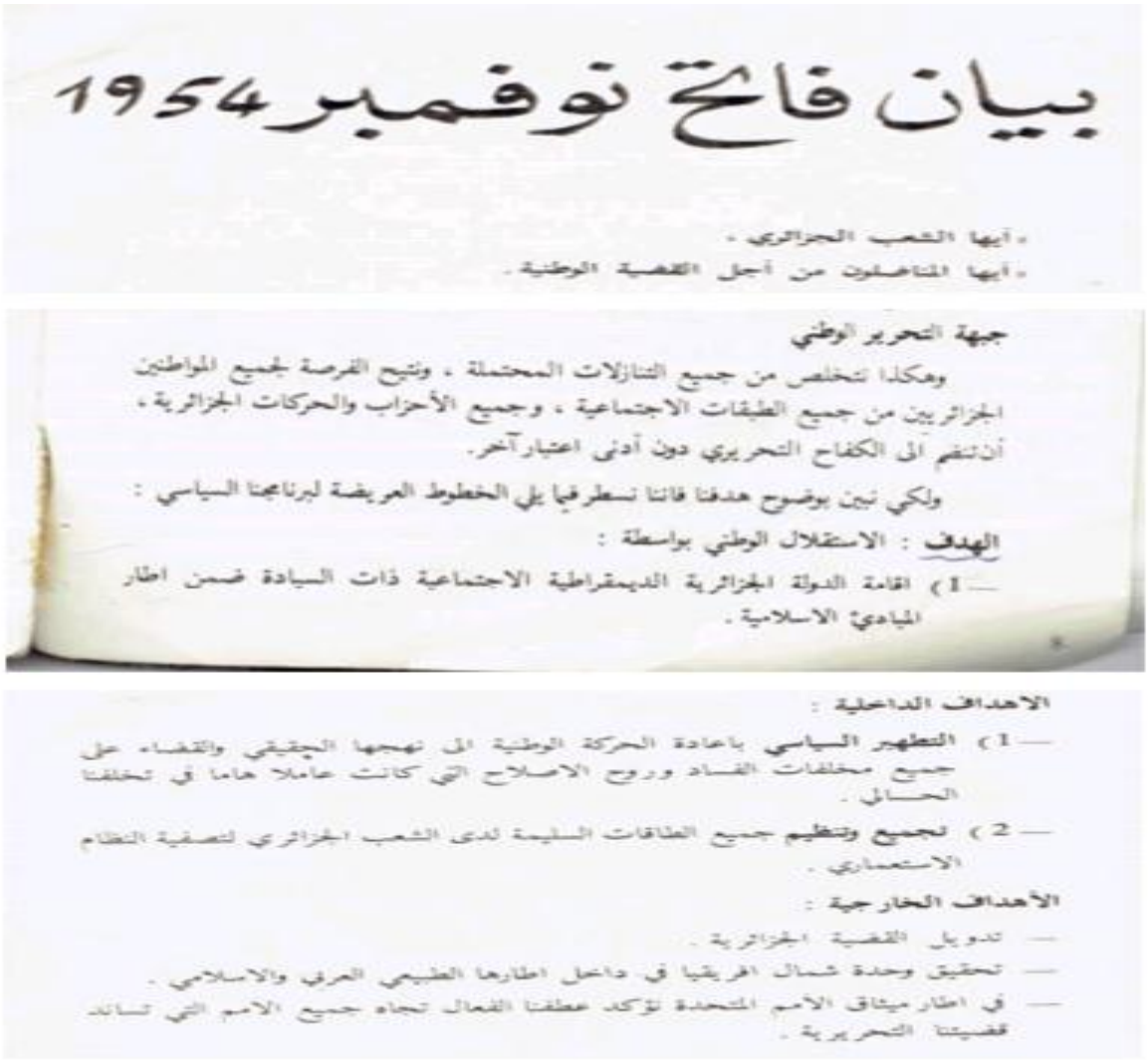

بيان فاتح نوفمبر 1954

« أيها الشعب الجزائري »
« أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية »

جبهة التحرير الوطني

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية ، أن تنضم الى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فاننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي :

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة :

— 1) اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية .

الأهداف الداخلية :

— 1) التطهير السياسي باعادة الحركة الوطنية الى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي .

— 2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

— تدويل القضية الجزائرية .

— تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل اطارها الطبيعي العربي والاسلامي .

— في اطار ميثاق الامم المتحدة تؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الامم التي تساند قضيتنا التحريرية .

المصدر: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954–1962، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص. ص7. 9.

الملحق رقم (02): بروتوكول استقلال المغرب

التَصـــريح المُشـــتَرَكُ

بين جلالة الملك وحكومة الجمهورية الفرنسية
لاعلان استقلال المغرب وسيادته ووحدة ترابه
مع الاعتراف بعدم صلاحية معاهدة الحماية
2 مارس 1956

ان صاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب وحكومة الجمهورية الفرنسية يعلنان عزمهما على تطبيق كل ما يتضمنه تصريح « لاسيل سان كلو » المؤرخ بسادس نوفمبر سنة 1955 تطبيقاً كاملاً .

وقد تحقق لديهما ـ لما اجتازه المغرب من التطور في ميدان الرقي ـ ان عقد الحماية المبرم في فاس والمؤرخ بـ 30 مارس سنة 1912 قد اصبح لا يتلاءم ومقتضيات الحياة العصرية وانه لا يمكن من الآن فصاعداً للعلائق الفرنسية المغربية ان تبقى خاضعة لمقتضيات بنوده، وبناء على ذلك فإن حكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد علانية اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضي بالاخص ديبلوماسية وجيشاً كما تؤكد عزمها على ان تحترم وحدة تراب المغرب المضمونة بحكم المعاهدات الدولية وتعمل على احترامها وان حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب

يصرحان ان المفاوضات التي استهلت في باريس بين المغرب وفرنسا وهما دولتان متساويتان وذاتا سيادة ، تهدف الى ابرام اوفاق جديدة تحدد الترابط بين البلدين في الميادين المشتركة فيها مصالحهما ، وتنظم على اساس الحرية والتساوي تعاونهما خصوصاً في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصاد والثقافة ، وتضمن حقوق الفرنسيين المقيمين في المغرب وحرياتهم . وكذلك حقوق المغاربة المقيمين بفرنسا وحرياتهم وهذا في دائرة احترام سيادة البلدين وقد اتفق كل من حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب على ان العلائق الجديدة بين فرنسا والمغرب ستقوم على مقتضيات البروتوكول الملحق بهذا التصريح المشترك ريثما يجري العمل بالاوفاق المشار اليها .

حرر بباريس في 2 مارس 1956
ووقع عليه بوزارة الخارجية
الرئيس البكاي والرئيس بينو

المصدر: صديق بن العربي: كتاب المغرب، ط3، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1984، ص. ص. 40. 41.

الملحق رقم (03): بروتوكول استقلال تونس

النصّ الكامل للبروتوكول التونسي الفرنسي.

إعلان الاستقلال 20 مارس 1956 وعدم صلاحيّة معاهدة 1881

وحقّ تونس في تكوين جيش وطني[1]

في 03 جوان 1955 على إثر مفاوضات حرّة حصلت بين وفديهما، اتّفقت الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية على الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيّادة الدّاخلية، فأبديتا على هذا النّحو عزمهما على تمكين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتولي الإشراف على مصيره على مراحل.

وتعترف الحكومتان بأن التطوّر المنسجم والسّلمي للعلاقات التونسية الفرنسية، يتماشى مع مقتضيات العالم العصري، ويلاحظان بابتهاج أن ذلك التطوّر يتيح البلوغ للسيّادة الكاملة بدون آلام بالنّسبة للشعب وبدون صدمات بالنّسبة للدولة.

تؤكّدان اقتناعهما بأنه بإقامة علاقتهما على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيّادتهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما، تدعم فرنسا وتونس التّضامن الذي يربط بينهما لأجل خير البلدين.

وعلى إثر خطاب التّولية الذي ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكّدين لعزمهما المشترك على التقدّم بعلاقتهما في كنف نفس روح السّلم والصّداقة، افتتحت الحكومتان مفاوضات باريس يوم 27 فيفري.

وبناء عليه

تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس.

وينجم عن ذلك:

أ) أن المعاهدة المبرمة بين فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881، لا يمكن أن تبقى تتحكم في العلاقات الفرنسية التونسية.

ب) أن أحكام اتّفاقيات 03 جوان 1955، التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيّادة سيقع تعديلها أو إلغاءها.

وينجم عن ذلك أيضا

ج) مباشرة تونس لمسؤوليّاتها في مادّة الشؤون الخارجيّة والأمن والدّفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي.

وفي نطاق احترام سيّادتهما تتّفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيّغ التّكافل بحرّية بين البلدين لتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحهما فيها مشتركة، خاصّة في مادّة الدفاع والعلاقات الخارجية.

وستضع الاتّفاقات بين فرنسا وتونس صيّغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في إنشاء الجيش الوطني التونسي.

وستستأنف المفاوضات يوم 16 أفريل 1956، قصد الوصول في أقصر الآجال الممكنة وطبقا للمبادئ المقرّرة في هذا البروتوكول لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.

حرّر بباريس في نسختين أصليتين يوم 20 مارس 1956.

عن فرنسا: (أمضى) كريستيان بينو.

عن تونس: (أمضى) الطّاهر بن عمّار.

المصدر: عبد الحفيظ موسم: المرجع سابق، ص. ص. 230. 231.

الملحق رقم (04): عرض الوساطة التونسية المغربية على الجزائر

نحو آفاق تحريرية هامة بدخولها القضية الجزائرية في الميدان الدولي

الثورة من الشعب وللشعب

المجاهد

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري

مجلة على الثورة الجزائرية
الحرب ١١٢٧ يوما
الأحد فاتح ديسمبر ١٩٥٧
العدد ١٣
الثمن ٣٠ فرنكا

لماذا تصر فرنسا على الحرب، ولماذا تصر الجزائر على التحرر؟

طالعوا في هذا العدد:
ص ٢ – فرار الجنود الفرنسيين من جيش الطغيان
٣ – فضاء الثورة على الجهاز الاداري الاستعماري
٣ – قصة سجين
٤ – آلات الاستعمار
٥ – الثورة الجزائرية في الصحافة الالمانية
٨ – الاقطار الشقيقة تحتفل باعيادها
– ثورة في الكاميرون
– المكتب العالمي للنفط والنقابات في الجزائر
٩ – مظاهر التأييد للثورة الجزائرية
١٠ – جيش التحرير في ميدان التفجة والنهر
١١ – نصف الشهر السياسي
١٢ – ما يجب ان نعرفه عن الصحراء

عرض الوساطة التونسية المغربية

هل تذهب فيتنام ضحية للاستعمار؟

ان عصبة الامم قد انهارت في سنة ١٩٣٧ لانها فقدت ثقة الشعوب المضطهدة عندما خضعت امام العدوان الاستعماري في الحبشة . فهل تعرف هيئة الامم المتحدة نفس المصير بسبب التعنت الاستعماري الفرنسي بالجزائر ؟

(طالع رسالة مراسلنا الخاص في ص ١١)

المصدر: جريدة المجاهد: ع13، المصدر السابق، ص. 1.

الملحق رقم (05): بلاغ الرباط

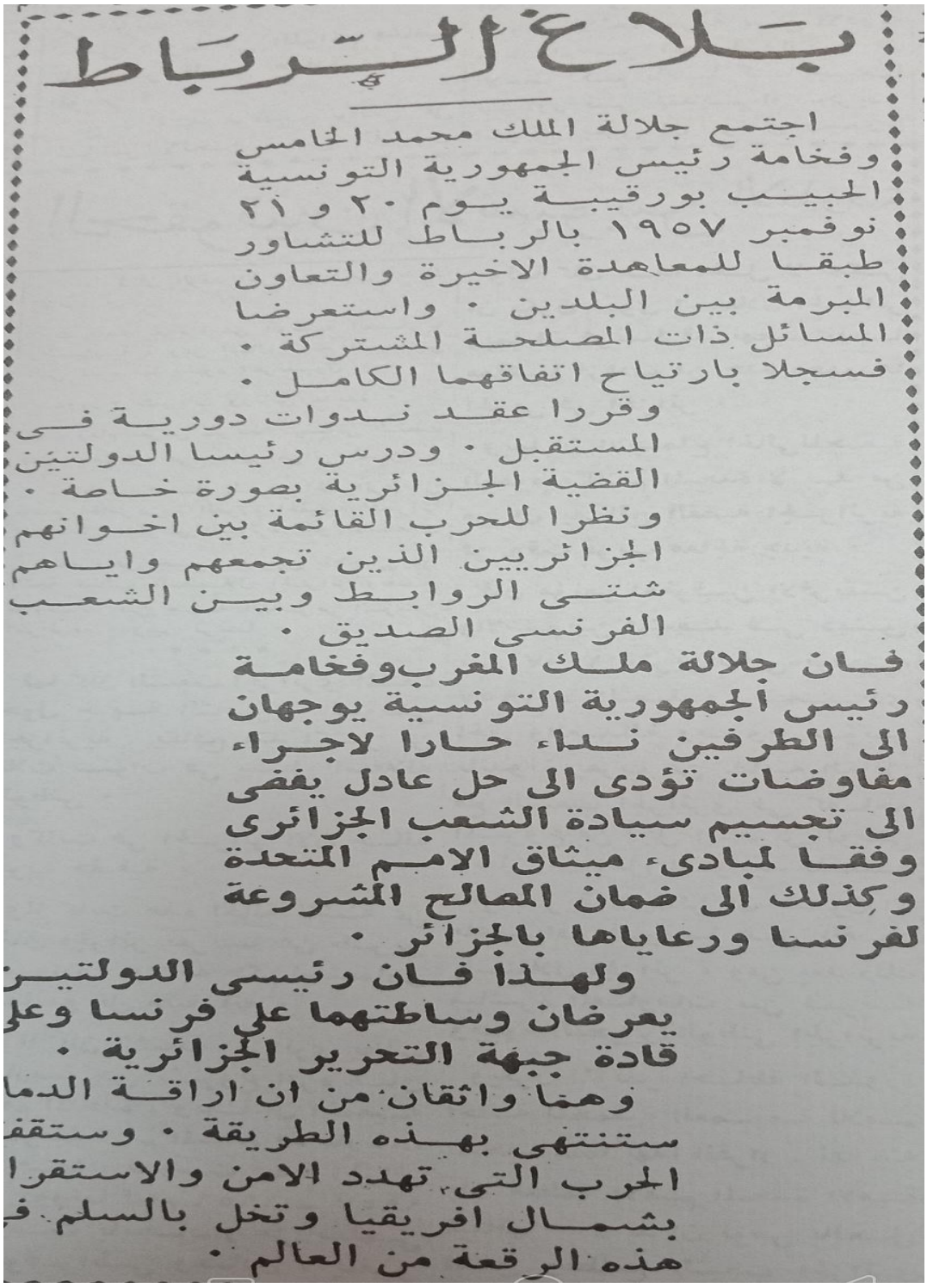

بلاغ الرباط

اجتمع جلالة الملك محمد الخامس وفخامة رئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة يوم ٢٠ و ٢١ نوفمبر ١٩٥٧ بالرباط للتشاور طبقا للمعاهدة الاخيرة والتعاون المبرمة بين البلدين . واستعرضا المسائل ذات المصلحة المشتركة . فسجلا بارتياح اتفاقهما الكامل .

وقررا عقد ندوات دورية في المستقبل . ودرس رئيسا الدولتين القضية الجزائرية بصورة خاصة . ونظرا للحرب القائمة بين اخوانهم الجزائريين الذين تجمعهم واياهم شتى الروابط وبين الشعب الفرنسي الصديق .

فان جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية يوجهان الى الطرفين نداء حارا لاجراء مفاوضات تؤدي الى حل عادل يفضي الى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وكذلك الى ضمان المصالح المشروعة لفرنسا ورعاياها بالجزائر .

ولهذا فان رئيسي الدولتين يعرضان وساطتهما على فرنسا وعلى قادة جبهة التحرير الجزائرية .

وهما واثقان من ان اراقة الدما ستنتهي بهذه الطريقة . وستقف الحرب التي تهدد الامن والاستقرار بشمال افريقيا وتحل بالسلم في هذه الرقعة من العالم .

المصدر: جريدة المجاهد: ع13، المصدر السابق، ص.7.

الملحق رقم (06): مقررات مؤتمر طنجة

هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي

قرار حول حرب استقلال الجزائر

ان مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطانجة في ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ افريل ١٩٥٨ بعد ان درس تطور الحرب في الجزائر وآثارها على الحالة في شمال افريقيا وفي الميدان الدولي وبعد ان سجل اتفاق اعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومنالها المحتوم وسجل ايضا التضامن الوثيق للمصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر يعلن للملا حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال ، الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري نظرا لان الجهود المتكررة المبذولة لايجاد حل سلمي للحرب لم تؤد الى نتيجة وان الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية ، رفضت من طرف الحكومة الفرنسية ونظرا لان حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل الا بتعزيز المجهود الحربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والاستفزاز ازاء تونس والمغرب التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها بن بلة ورفقاؤه وفي العدوان على ساقية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب ونظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لابسط المبادىء الانسانية وعملا يرمي الى ابادة جماعية تهدد وجود شعب باكمله وتكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلام في شمال افريقيا وفي العالم .

يقرر ان تقدم الاحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله **كامل مساندة شعوبها وتاييد حكوماتها** ، ونظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تاييد وعناية لدى الشعوب وقادتها ، ونظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير يجعل منها **الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة** ، ونظرا لما تحمله جبهة التحرير الوطني الهيئة المسيرة لحركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات جميع انواعها فان المؤتمر **يوصي بتكوين حكومة جزائرية** باستشارة حكومتي المغرب وتونس .

تصريح حول الاعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة حرب الجزائر

نظرا للاعانة المالية والعسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن الحلف الاطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر ونظرا لكون هذه الاعانة تساعد على استفحال حرب ابادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول ، ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة او غير مباشرة عملا يتنافى مع الانسانية ويهدد السلم العالمي ، فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طانجة بتاريخ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ افريل ١٩٥٨ تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما الى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول وتامل ان تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي وتوجه نداء علنيا وملحا **لوضع حد لكل اعانة سياسية ومادية ترمي الى تغذية الحرب الاستعمارية** .

قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي

ان مؤتمر طانجة لوحدة المغرب العربي بعد ان درس وبحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية والاقتصادية التي ما زال يتحملها المغرب وتونس ، وبعد ان قدر المجهودات التي بذلتها كل من تونس والمغرب المستقلتين لتصفية بقايا عهد الاستعمار **يستنكر استمرار وجود القوات الاجنبية فوق ترابهما** الامر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة ، تطالب بكل الحاح ان **تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري** .

ويوصي الحكومات والاحزاب السياسية بتنسيق جهودها من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية ويسجل من جهة اخرى ان **كفاح سكان (موريطانيا) من اجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية والتحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضرية** كما يعبر عن الآمال العميقة لهؤلاء السكان ، فان المؤتمر يعلن تاييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها اقطار المغرب العربي من اجل تحريرها ووحدتها .

قرار حول توحيد المغرب العربي

ان مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طانجة في ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ افريل ١٩٥٨ الذي تشعر انه يعبر عن اجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لصالحها وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتسيير هذه الارادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الامم ، تقرر ان يعمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر ان **الشكل (الفيديرالي) اكثر ملائمة في الواقع للبلاد المشتركة في هذا المؤتمر** ، ولهذا الغرض يقترح المؤتمر :

١) ان يشكل في المرحلة الانتقالية **مجلس استشاري للمغرب العربي** منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

ويوصي المؤتمر **بضرورة الاتصالات الدورية** كلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للاقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي .

ويوصي المؤتمر حكومات اقطار المغرب العربي بان لا **تربط منفردة مصير شمال افريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى ان تتم اقامة المؤسسات الفيديرالية** .

الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي

قرر المؤتمر تاسيس **كتابة دائمة للسهر** على تنفيذ مقرراته وتؤلف هذه الكتابة من ستة اعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة الى مكتبين ، احدهما بالرباط والثاني بتونس ـ وتجتمع الكتابة دوريا في احدى العاصمتين بالتناوب ، ويعقد اول اجتماع خلال شهر ماي .

المصدر: جريدة المجاهد: ع23، (7 ماي 1958)، ص. 11.

الملحق رقم (07): بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

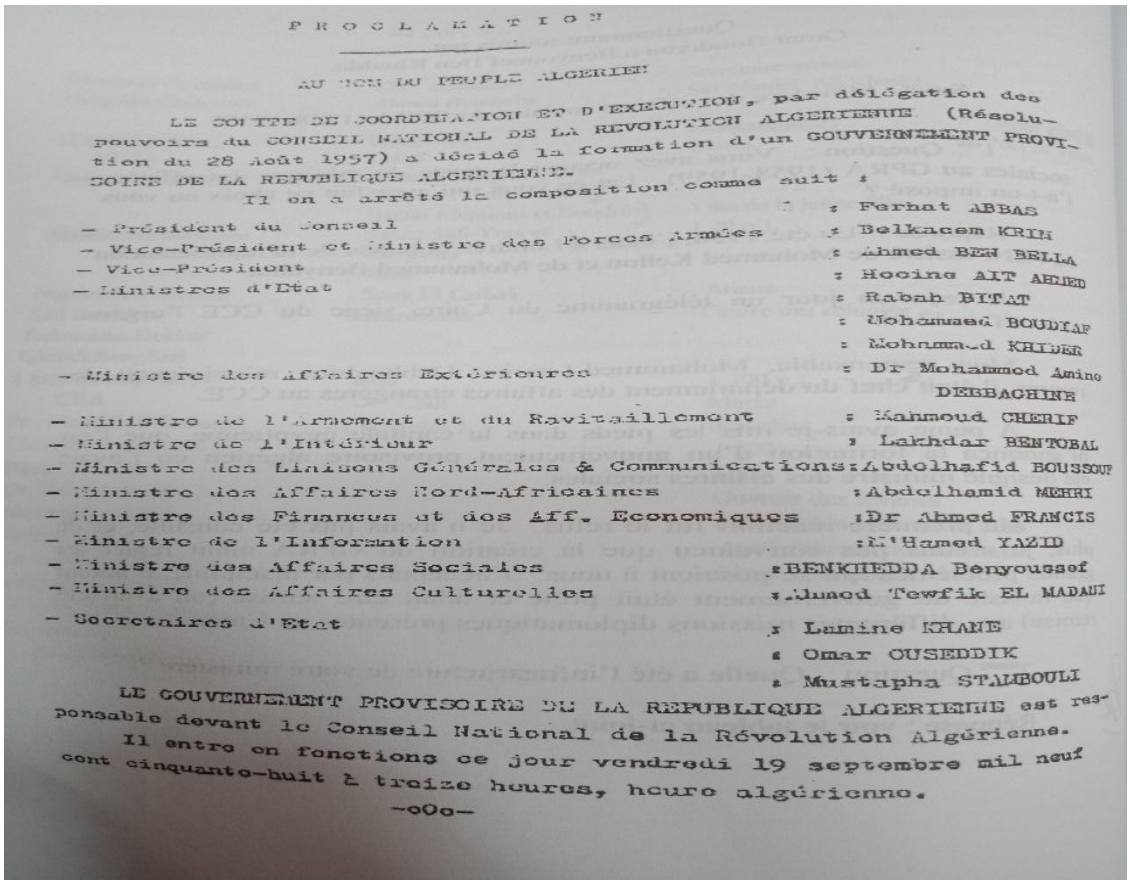

PROCLAMATION

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

– Président du Conseil	: Ferhat ABBAS
– Vice-Président et Ministre des Forces Armées	: Belkacem KRIM
– Vice-Président	: Ahmed BEN BELLA
– Ministres d'Etat	: Hocine AIT AHMED
	: Rabah BITAT
	: Mohammed BOUDIAF
	: Mohammed KHIDER
– Ministre des Affaires Extérieures	: Dr Mohammed Amine DEBBAGHINE
– Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	: Mahmoud CHERIF
– Ministre de l'Intérieur	: Lakhdar BENTOBAL
– Ministre des Liaisons Générales & Communications	: Abdelhafid BOUSSOUF
– Ministre des Affaires Nord-Africaines	: Abdelhamid MEHRI
– Ministre des Finances et des Aff. Economiques	: Dr Ahmed FRANCIS
– Ministre de l'Information	: M'Hamed YAZID
– Ministre des Affaires Sociales	: BENKHEDDA Benyoussef
– Ministre des Affaires Culturelles	: Ahmed Tewfik EL MADANI
– Secrétaires d'Etat	: Lamine KHANE
	: Omar OUSSEDIK
	: Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

المصدر: عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي....، المرجع سابق، ص. 321.

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

أولا: المصادر

1_المصادر بالعربية:

1. الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، مصر 1990.
2. الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الرياس للنشر. بيروت، 2000.
3. المدني احمد توفيق: حياة كفاح: 1925-1954، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1977.
4. بارو سليمان: حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، دار الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988.
5. بن العربي الصديق: كتاب المغرب، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1984.
6. خالد نزار: يوميات الحرب، المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2008.
7. سعيداني الطاهر : مذكرات الرائد الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010.
8. الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية وقومية 1830-1956، ط2، دار المعارف، تونس، 1990.
9. الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.
10. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، الجزائر، 1991.
11. الميلي محمد: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
12. هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، د.ت.

13. نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007.

14. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

15. الورثلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009.

2_المصادر المترجمة للعربية:

1. بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: على الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

2. بن بلة احمد: مذكرات احمد بن بلة كما املاها روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د.ت.

3. بن خذة يوسف: جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشابطية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

4. حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر، مؤسسة الأبحاث العربية دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

5. سبيلمان جورج: المغرب من الحماية الى الاستقلال 1912-1956، تر: محمد المؤيد، مجلة أمل التاريخ المجتمع، الرباط، 2014.

6. ديغول شارل: مذكرات الجنرال ديغول الأمل، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

7. عباس محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريات ومذكرات، تر: الشاذلي التعليمي، ميدياكوم، تونس، 2010.

8. فافرود شارل أندري: الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمن، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

9. فرانز فانون: لأجل الثورة الإفريقية، تر: ماري وديا لاطوق، دار الفارابي، بيروت،2007
10. لاندرو روم : مراكش بعد الاستقلال، تع: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961
11. مالك رضا: الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، 2003.

3-الصحف المصدرية:

- **جريدة المجاهد:**

1) جريدة المجاهد: وساطة تونس والمغرب، ع13، (1 ديسمبر 1957).
2) جريدة المجاهد: ع14، (الأحد 15 ديسمبر 1957).
3) جريدة المجاهد: ع23، (الأربعاء 7 ماي 1958)
4) جريدة المجاهد: مؤتمر المهدية كيف بدأ وكيف انتهى، ع26، (الأربعاء 2 جويلية 1958).
5) جريدة المجاهد: ع27، (22 جويلية 1958).
6) جريدة المجاهد: ع28، (28 أوت 1958).
7) جريدة المجاهد: حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال، ع32، (19 نوفمبر 1958).
8) جريدة المجاهد: ع101، (31 جويلية 1961).

- **جريدة المقاومة**

1. جريدة المقاومة: ع2، (15 نوفمبر 1956).
2. جريدة المقاومة: ع11، (27 مارس 1957).

4-المصادر بالأجنبية:

1) Mohemad HARBI , les arechives de la révolution algérienne , ed jeune afrique, paris, France, 1981

ثانيا: المراجع.

1-المراجع بالعربية:

1. إبراهيم سعد الدين وأخرون: ديغول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، سلسلة الحورات الدولية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1990.
2. أحمد مسعود سيد علي: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
3. أحمد مسعود سيد علي: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
4. ازغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
5. بخوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.
6. بديدة لزهر: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الافريقية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
7. برقوق سالم: الاستراتيجية الفرنسية في المغرب الأقصى، طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
8. بشيري أحمد: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات ثالة، الجزائر،2009.
9. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
10. بلغيث محمد الأمين: تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 2008.

11. بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا (الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

12. بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا (واقع فكرة الوحدة 1945-1975)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

13. بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

14. بن سلطان عمار واخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

15. بن يوب رشيد: دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

16. بو ضربة عمر: تطور النشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

17. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

18. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

19. بوضربة عمر: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

20. بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ج2، ط2، طبع المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996.

21. الجابري محمد عابد: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 1990.

22. جلال يحي: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3 الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966.

23. الجمل شوقي عطا الله ، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002.

24. الجمل شوقي: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر (ليبيا- تونس-الجزائر، المغرب الأقصى- موريتانيا) ، مكتبة أنجلو المصرية للنشر، القاهرة، 1977.

25. خليفي عبد القادر: محطات من تاريخ الجزائر المجاهد 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

26. داهش محمد على: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004.

27. دبش إسماعيل: السياسة العربية والموقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار، هومة الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

28. دحلب سعد : المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

29. الديبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

30. ذياب فؤاد: المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، دار الكتب السياسة للنشر والتوزيع، المغرب، د.ت.

31. الرحموني محمد: العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.

32. رخيلة عامر: 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

33. رخيلة عامر: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

34. الزبيري محمد العربي و آخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

35. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1954. 1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999.

36. الزبيري محمد العربي: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

37. زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مج7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

38. السرياني محمد محمود: الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها وتطورها ومشكلاتها)، أكاديمية نايف العربية، الرياض، 2001.

39. سعد الله أبو قاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

40. سعيدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962)، ج2، دار مداني للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

41. سعيدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1962-1954 ج1، دار مداني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

42. سعيود احمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، 1954-1958، دار الشروق للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

43. السمارائي شفيق عبد الرزاق: الدبلوماسية، دار النهضة العربية، ليبيا، 2002
44. السيد البتانوني خيري عبد الفتاح: الوساطة كوسيلة بديلة لفض المنازعات المدينة والتجارية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
45. شاطر خليفة وأخرون: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.
46. شاكر محمود: التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.
47. الشرقاوي محمود: المغرب الأقصى مراكش، ملتزم الطبع والنشر، القاهرة، د.ت.
48. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، ج1 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت.
49. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، ج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1957.
50. شمص حسن: وشهد شاهد مقالات غربية عن الثورة الجزائرية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
51. صغير مريم: البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
52. صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
53. ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
54. العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
55. عباس محمد: اغتيال حلم، ج6، دار هومة، الجزائر، 2013.

56. عباس محمد: الثورة الجزائرية "نصر بلا ثمن "، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

57. عبد الرحمان عوطف: الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

58. عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية، إبان الثورة الجزائرية،2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

59. عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

60. الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

61. فوزي محمود: حكام مصر جمال عبد الناصر، مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة، 1997.

62. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

63. لميش صالح: الدعم السوري للثورة التحريرية الجزائرية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

64. اللولب حبيب حسن: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

65. المدني أحمد توفيق: المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

66. مصطفى طلاس، العسلي بسام: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984.

67. مقلاتي عبد الله: أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

68. مقلاتي عبد الله: إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

69. مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل، للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

70. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

71. مقلاتي عبد الله: مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

72. مقلاتي عبد الله، صالح لميش: المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، ج1، شمس الزبيان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

73. مقلاتي عبد الله، صالح لميش: تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، شمس الزيبلن للنشر والتوزيع، الجزائري، 2013.

74. مقلاتي عبد الله، طافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ت.

75. من يوميات الصورة الجزائرية 1956-1962، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999.

76. يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009.

2-المراجع المترجمة للعربية:

1. أحمد صلاح زكي، أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، مر: زكريا منتصر، مركز الحضارة، القاهرة، 2001.

2. خرشي جمال: الإستعمار وسياسة الإستيعاب والإدماج في الجزائر 1830-1962، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

3. الشريف محمد الهادي: ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

4. قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، تر: العربي بونيون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

5. القصاب أحمد: تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

6. قيران دانيال: عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، دار التنوير، الجزائر، 2013.

7. معداد مسعود: حرب الجزائر أحداث تاريخية وتعاليق، تر: حروش موهوب، د.ط، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

ثالثا: الدوريات والملتقيات:

1. بخوش صبيحة: ملامح التوجه الوحدوي للحركة الوطنية المغاربية الى غاية 1956، مجلة المبرز، ع14، المدرسة العليا للأستاذة، الجزائر، جويلية ديسمبر، 2000.

2. بو رغدة رمضان: مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958 بين أحلام الوحدة المغاربية وتناقص المصالح القطرية، اعمال الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية وعلاقاتها بحركات التحرر الإقليمية والدولية، جامعة قالمة 2012.

3. بوشقيف حياة: مرجعيات العمل الوحدوي المغاربي المشترك من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية انعقاد مؤتمر الوحدة (1945-1958)، مجلة اول نوفمبر، ع180، نوفمبر 2015.

4. بوضربة عمر: المشاركة في مؤتمر باندونغ 1955 وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، ع1، جامعة محمد بوضياف الجزائر، مارس 2017.

5. بوقريوة لمياء: جهود الأمير الخطابي في توحيد الكفاح المسلح بين أقطار المغرب العربي، أعمال الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية وعلاقاتها بحركات التحرر الإقليمية والدولية، جامعة قالمة، 2012.

6. رخيلة عامر:الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر،1999 .

7. الطويلي محمد: الثورة الجزائرية وصداها في العالم، الملتقى الدولي بالجزائر، 24-28 نوفمبر 1984.

8. عبو نجاة: قراءة تاريخية لمكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947-1950، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع9، جامعة نواقشط موريتانيا، جويلية 2016.

9. عقيب محمد السعيد: الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت جويلية 1961، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ع2، مجلد7، جامعة الوادي الجزائر، 28 نوفمبر 2014.

10. فاضل شروق عباس: النظام القانوني للوساطة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، ع2، كانون الأول 2016.

11. قاسمي يوسف: قراءة فكرية وسياسة في بيان اول نوفمبر 1954، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة قالمة من 2 الى 3 ماي 2012.

12. المتزكي نوال: الأحزاب الوطنية المغربية ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، جيش التحرير المغاربي، 1948-1955، اعمال ملتقى محمد بوضياف، الجزائر 11 ماي 2001.

13. مقلاتي عبد الله: جيش تحرير المغرب العربي ولثورة الجزائرية نحو تجسيد مشروع مغربة الحرب 1955-1956، مجلة الحقيقة، ع4، جامعة أدرار، جويلية 2009.

14. ومان حورية: مشاركة الوطنيون اليوسفيون ودعمهم العسكري للثورة التحريرية الجزائرية، 1956 1962، المجلة التاريخية الجزائرية، ع5، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ديسمبر 2017.

15. ياحي محمد: الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.ت.

رابعا: الرسائل والأطروحات:

1. العايب معمر: العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008-2009.

2. شبوب محمد: اجتماع العقداء العشر: من 11أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، اسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية 1954-1962، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2009-2010.

3. بوجمعة اكرم: محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير اقطار المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017.

4. بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية التونسية1954 -1962، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2005-2006.

5. برنو توفيق: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية1954 -1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة وهران، 2014-2015.

6. ميموني رضا: دور الوطنين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى غاية الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية تاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012.

7. غيلاني السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطني بالملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010. 2011.

8. مرجي عبد الحليم: قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الابراهيمي وعلال الفاسي1919-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015.

9. مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

10. معزة عز الدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

11. آيت بلقاسم فاطمة زهرة: الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها على الحركات الوطنية المغاربية (الجزائر والمغرب نموذجا) دراسة مقارنة 1939-1956، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، قسم التاريخ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان، 2016-2017.

12. قدادرة شايب: الحرب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة منثوري قسنطينة، 2006-2007.

13. خيشان محمد: مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

14. شطيبي محمد: العلاقات الجزائرية التونسية ابان الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، جامعة منتوري قسنطينة 2008-2009.

15. مولوج فوزية: الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الاستقلال المغربي، التجمع الدستوري الديموقراطي التونسي 1958-1989)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

16. بولجويجة سعاد: القضية الجزائرية والمجتمع الدولي 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2016-2017.

17. فرحات الطاهر: العامل الديني ودوره في حركة التحرر المغاربة (الجزائر، تونس، المغرب 1945-1962)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الوادي، 2013- 2014.

18. موسم عبد الحفيظ: الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

خامسا: المعاجم والقواميس والموسوعات:

1. ابن منظور: لسان العرب، ج9، دار الحديث، القاهرة، 2002.

2. الادريسي علي: معجم مشاهير المغاربة، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1985.

3. بوصفصاف عبد الكريم وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
4. ضاهر تركي: أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، بيروت، 2012.
5. مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.
6. أبو عيشة عبد الفتاح: موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
7. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
.1

فهرس المحتويات